

تشويق الخليل

تأليف

الأستاذ الحاج محمد معصوم بن سالم
السهاراني السفاطوني

حاشية على

شرح الأجرومية

للامامة السيد أحمد بن السيد زيني دحلان

وبهامشها الشرح المذكور للسيد أحمد زيني دحلان

المكتبة العلمية

تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلَّمُوا النَّاسَ

(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدا لله الذي بتعميده ينال أرفع الدرجات ، وبتسبيحه وتمجيده وتعظيمه يدفع أنواع الدركات ، على نعمه التي لا تحصى بنص صريح وشواهد واضحات ، ومن جملة نعمه تعالى رفع أهل الاسلام وخفض أهل الكفر والبدع والضلالات ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة فاز بالنعم العظمى قائلوها ، وارتوى بالشراب المني وارتدوها ، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله المنزل عليه آيات وحجج ، قرآن عربي غير ذي عوج ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما ترنم شخص بكلام الذبيح ، وأعرب الكلام لأعراب القرآن الفصيح .

أما بعد : فيقول العبد الفقير الفاني محمد معصوم بن سالم السماراني : طالما وقفت على شرح الآجرومية لشيخ شيخنا علامة الزمان فريد العصر والأوان ، ناشر شريعة ولدعدنان ، مولانا وسيدنا السيد أحمد بن السيد زيني دحلان ، أطال في عمره الرحمن ، وتمنيت أن أرتع في ذلك البستان ، إذ وجدته أعذب الشروح وأحلاها ، وأسهلها فهما وحفظا وأجلاها ، ثم تركته زمانا طويلا وصرفته في غيره صرفا جميلا ، لأنني غير متأهل لسلك ذلك الطريق ، إذ هو والله بحر عميق ، ثم لأنه طلب مني بعض الاخوان ، فتح الله عليه وعلى فتوح أهل العرفان ، أن أخدمه وأبينه بعض بيان ، وأن أذيل كلام المتن بشواهد من ألفاظ القرآن ، وتفسرت في قول النبي صلى الله عليه وسلم « إذامات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له » فشددت حبال العزم وأنا ببلد الله الحرام ، وقضيت حجتى حجة الاسلام ، وصاحبت العزم إلى أن أرجعني الله إلى بلدي فبدلت في ذلك جهدي ، مستعينا بحول الله وقوته لاجحولي وقوتي .

ولنبدا قبل الشروع في المقصود ببعض مآثر الشارح أعاد الله علينا وعلى جميع المسلمين من بركاته وعالومه وأسراره . فأقول :

هو رضى الله عنه من آل البيت النبوي من الدين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ، ومن الذين حرروا العلوم تحريرا وهو رضى الله عنه من العلماء العاملين الناصحين البادل همته ونفسه وماله في تربية المريدين وتعليمهم ما ينفعهم من أمور الدنيا والدين حتى إنه بعد أن ظهر على طلبته بالمسجد الحرام آية النجابة ، وحثهم على تعليم الطلبة بانتقل إلى تعليم أهل البرارى والقفار من أرض الحجاز والشام واليمن وصار يذهب بنفسه إليهم ويتردد عليهم ويرسل إليهم من يعلمهم ما يحتاجون إليه من الأمر اللازم من الصلاة والصيام والزكاة والحج والقرآن حتى إنه انتهى الأمر إلى أن صار المعلمون ستين فقيها في كل قرية فقيه يؤذنون ويقومون الصلاة ويصاون بالجماعة فانشر الله الحمد ببركته في تلك الجهات الدين ، وتاب على يديه كثير من أجلاف العرب المذنبين ، فالله يجزيه عن الاسلام وأهله أفضل الجزاء . وله تأليف عديدة في كل العلوم مفيدة . منها السيرة النبوية . ومنها

الستوحات الإسلامية . ومنها الفتح المبين في سيرة الخلفاء الراشدين ، وله حاشية على السمرقنديه في علم البيان ، وحاشية على الإظهار في التجويد ، وشرح على ألفية ابن مالك في النحو ، وشرح على العقائد ، وله رسالة في علم الوضع وفي علم الجبر والمقابلة ، ورسالة في المبنيات ، ورسالة في وعيد تارك الصلاة ، ومان صغبر في علم البيان ، ورسالة في المقولات ، ورسالة في مباحث البسملة عظيمة ، وله تأليف عظيم في الرد على الوهابية ، وله رسالة في صيغ الصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم ، ورسالة تتعلق بجاء زيد ، وله رسالة متعلقة برؤية الباري ، ورسالة متعلقة بقوله تعالى - ما أصابك من حسنة فمن الله - ، وله حاشية عظيمة على الزبد في الفقه كما نقلها عنه شيخنا العلامة المحقق السيد أبو بكر بن السيد محمد شطا في حاشيته على فتح المعين ولم تكتمل ، وله هذا الشرح على الآجرومية وقد ألفه وهو في الطائف عند مسجد سيدنا عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما سنة إحدى وتسعين ومائتين بعد الألف من الهجرة النبوية كما في بعض نسخ الشيخ لأجل أهل القرى من العرب . ومن أراد أن يعرف مسأله فعليه بهذه الحاشية فإنها تشوق الخلان لاجتماع كبار ذلك البستان وتنهل العطشان إذ ما فيها إلا الجمع من أقوال العلماء المشار إليهم بالبنان والمعهودين بالجنان وجل ما أخذى حاشية العلامة المحقق والخبر البحر المدقق أبي بكر الشنواني على شرح الشيخ خالد على الآجرومية ، وشرح العلامة الرضا الاسترأبادي على كافية ابن الحاجب ومغنى ابن هشام وغيرهم ، والله حسب من توكل ونعم الوكيل ولجميع أموري كفييل ، وهذا أوان الشروع في المقصود بعون الملك العبود ، وبالله التوفيق لأقوم طريق ، ولما كانت التسمية مأثورا بها في كل أمر ذى بال بقوله صلى الله عليه وسلم « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع أو أتر أو أجزم » روايات وفي رواية بالحمد لله وفي رواية بذكر الله بدأ بها المؤلف رحمه الله تعالى رحمة واسعة بقوله :

[بسم الله الرحمن الرحيم]

(بسم الله الرحمن الرحيم) ولم يبدأ بها الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة لأنه اكتفى ببسملة المؤلف فيكون الشرح كالتابع للثن ويصير يمتزج الشرح والثن امتزاج الأرواح بالأشباح ، ثم الكلام على البسملة شهير لا يحتاج إلى تسطير ، وقد أفردته بالتأليف جه غفير ومنهم الشارح لكن لا بأس بذكر طرف منه تحصيلاً للبركة ، فنقول : الباء حرف جر إماماً وإماضلي فالقاتل بالز يادة قال إنه لا يتعاق بشيء فاسم مبتدأ مرفوع بالضمه المقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وخبر المبتدأ محذوف تقديره اسم الله مبدوء به ، ومن قال بالثاني وهو الأصلي قال إنه يحتاج إلى متعلق يتعلق به والمتعلق إما فعل وإما اسم وعلى كل إماماً وإماضلي وعلى كل إما مقدم وإما مؤخر فالفعل العام أبندى والخاص أولف والاسم العام ابتدائي والخاص تأليني وأولها الفعل الخاص المؤخر أما الفعل فلأنه الأصل في العمل ولكثرة التصريح به منه - اقرأ باسم ربك - ولقلة المحذوف لأنه عليه كلمتان الفعل والفاعل وهما لفظ أولف ولفظ أنا مضمرة وعلى مقابله ثلاث وهي المصدر والمضاف إليه والخبر لأن التقدير بسم الله تأليني حاصل وأما الخاص فلان الشارع في كل شيء يضم ما كانت التسمية مبدأ له فالشارح في الأكل إذا قال بسم الله ينوي آكل وفي الشرب أشرب وفي الركوب أركب فلا جرم كان التقدير في التأليف أولف أولى وأما التأخير فللإهتمام باسمه تعالى وليكون اسمه مقدماً ولا يرد تقدم الباء ولفظ اسم عليه لأن الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبندء فهي من تمة ذكره على الوجه الطابوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا أجنبي عنه بدليل - واذا ذكر اسم ربك - والمراد واذا ذكر ربك كما هو موجود في آية أخرى والله أعلم . وأيضاً

في تقدير تأخير الفعل إفادة الحصر فان تقديم المفعول قد يفيد الحصر ، ويسمى عند علماء المعاني قصرا وقسموه على ثلاثة أقسام : قصر أفراد وقصر قلب وقصر تعيين ، فإذا قيسل بسم الله أو لفظ والمخاطب يعتقد اشتراك الحق سبحانه وغيره في كون البدء باسمه وباسم غيره يسمى القصر قصر أفراد لقطع الشركة التي اعتقدها المخاطب وإذا قيل ذلك والمخاطب يعتقد أن البدء يكون باسم غير الله لا باسمه يسمى القصر قصر قلب لقلبه ما عند المخاطب وإذا قيل ذلك والمخاطب يعتقد أن البدء يكون باسم الله أو باسم غيره على وجه التردد بلا تعيين يسمى القصر قصر تعيين فنحصر الأفراد لقطع من يعتقد الشركة وقصر القلب لقطع من يعتقد العكس وقصر التعيين لتعيين المتردد وهذا الحصر يشمل هؤلاء ، والرحمن والرحيم بالجرّ فيهما نعتان للفظ الجلالة وبالرفع فيهما خبران لمبتدأ محذوف أي هو الرحمن الرحيم والنصب فيهما مفعولان لفعل محذوف أي أمدح الرحمن الرحيم فهذه ثلاثة أوجه وبجرّ الرحمن مع رفع الرحيم أو نصبه ويرفع الرحمن مع نصب الرحيم ونصب الرحمن مع رفع الرحيم وهذه أربعة أوجه ويمتنع رفع الرحمن أو نصبه مع جرّ الرحيم لمنع القطع قبل الاتباع لأنه رجوع لشيء بعد الانصراف عنه ، وقد نظمت الأوجه ميمنا لاجاز والممتنع فقلت :

وأوجه الرحمن والرحيم	تكون تسعة لدى التقسيم
جرهما الثابت في الكتاب	وستة تسوغ في الاعراب
أي جرّ أول ونصب ما تلا	ورفعه كذا أو نصب أو لا
مع رفع تال ثم عكسه أتى	رفعهما نصبهما قد ثبتا
وجرّ ثان مع رفع أول	أو نصبه امنعنه فلتدع لي

وفي هذا القدر كفاية للمبتدئ وقد بسطت الكلام على هذا في شرح المطالب فانظر عمّة (قوله الكلام الخ) أل فيه للحقيقة لأن أل الداخلة على المعرفات لها كما في المطول ويعضده تعريف المتن والشرح بقولها بعدهو اللفظ قيل للعهد والمعهود كلام العرب فعمل أن تفسير الوضع بالعربي يعضده والكلام هنا بفتح الكاف وأما بالضم فهو الأرض الصعبة وبالكسر هو الجرح وقال ابن يعيش يسمى كلاما لأنه يكلم القلب بمعنى يجرحه اه ومنه قول الشاعر :

جراحات السنان لها التمام ولا يلتام ما جرح اللسان

ومعناه بالفتح لغة القول وما كان مكتفيا بنفسه كما في القاموس والمراد بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا ، وبقوله وما كان مكتفيا بنفسه ما يفيد معنى وليس بانفـظ وإطلاقه على المعنى الأول حقيقة عند اللغويين وعلى الثاني مجاز فعلى هذا إذا نظقت بز يد كان كلاما في اللغة حقيقة وإن كتبه فهو كلام مجازا قال الرضى الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو على أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهملأ أو لا أما إطلاقه على المفردات فكذلك لمن تكلمه بكلمة كزيد أو كلمات غير مركبة تركيب الاعراب كز بد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد وأما إطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له اه (قوله هو) ضمير فصل يفصل بين المبتدأ والخبر على الأصح لاجل له من الاعراب ويصح أن يكون مبتدأ ثانيا واللفظ خبره والجملة خبر للفظة الكلام هذا وقال في المعنى زعم البصر يون أنه لا محل له من الاعراب ثم قال أكثرهم إنه حرف فلا إشكال وقال الخليل اسم وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحلّه بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي إن بالعكس ويشترط أن يكون بلفظ المرفوع وأن يطابق ما قبله فلا يجوز زيد

[الكلام هو

إياه الفاضل وكنت هو الفاضل ويشترط كون ما قبله أن يكون مبتدأ في الحال أو في الأصل وكونه معرفة اه مفرقا في مواضع (قوله اللفظ) هو في الأصل مصدر من لفظت الشيء إذا طرحته ومنه لفظت الرحي الدقيق إذا طرحته وهذا على القول بأن اللفظ مطلق الرمي أعم من أن يكون من الفم أو غيره ويقال أيضا أكلت التمرة ولفظت النواة قال الشيخ يس ولو بدون إدخالها الفم كذا في الحواشي العصامية على الجاهلي وقال في شرحه للعصامية إنه الرمي من الفم لا مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحي الدقيق لأنه مجاز صرح به في الأساس وكلام الشارح يعني الفم كهي موافق للأول لكن قوله يعني قول الفم كهي ثم خص مراده في الاستعمال اللغوي لافي أصل اللغة لأن هذا المعنى يحتمل أنه حقيقة وأنه مجاز من حيث خصوص الرمي كونه من الفم أما من حيث كونه رميا فهو من أفراد الموضوع له اه ثم قال في حواشي التصريح قال السعد في بعض كتبه واللفظ في أصل اللغة الرمي يقال لفظت الرحي الدقيق ثم استعمل في الرمي من الفم إلى أن قال وأما غيره فمقول إليه من ذلك المعنى فهو فرعه وقال في الثاني ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة إلى آخر ما صرح وقيل إنه جمع لفظة تأمل .

تنبية : اختار اللفظ على القول مع أن القول جنس قريب لأن القول يطلق على الرأي والاعتقاد كما تقول قال الشافعي كذا بمعنى اعتقده ورآه حقا انظر شرح ابن هشام على القطر (قوله أيضا اللفظ) بمعنى المأفوظ كالحاق بمعنى الخلق في أنه مصدر بمعنى اسم المفعول إلا أن الأول حقيقة والثاني مجاز مرسل من إطلاق اسم المتعلق بكسر اللام وهو الخلق الذي هو المصدر على المتعلق بفتحها وهو الخلق الذي هو اسم المفعول كذا قالوا .

اللفظ المركب المفيد

(١) قوله المعاني ألبتة

أي بخلاف القسم

الثاني فإنه وإن لم يدل

عليها لكن بالنظر

إلى أجزائه يفيد

كاسيأتي اه تقرير

فائدة : قال الرازي اللفظ إما أن يكون مهملًا وهو معلوم أو مستعملا وهو على ثلاثة أقسام : أحدها أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء من المعاني ألبتة (١) وهذا هو اللفظ المفرد كقولنا فرس وجمل . وثانيها أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء أصلا حين هو جزؤه أما باعتبار آخر فإنه يحصل لأجزائه دلالة على المعاني كقولنا عبد الله فإنا إذا اعتبرنا هذا المجموع اسم علم لم يحصل شيء من أجزائه دلالة على شيء أصلا أما إذا جعلناه مضافا ومضافا إليه فإنه يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على شيء آخر وهذا القسم نسميه بالمركب . وثالثها أن يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على مدلول آخر على جميع الاعتبارات وهو كقولنا العالم حادث والسماء كرة وزيد منطلق وهذا نسميه بالمولف (قوله للمركب) مأخوذ من التركيب وهو لغة وضع شيء على شيء سواء كان بينهما مناسبة أو لا بخلاف التأليف فإنه وضع شيء بزاء شيء بينهما مناسبة فينبغي العموم والخصوص المطابق فكل تأليف تركيب ولا عكس فالمفيد الذي سيبينه الشارح لاحاجة إلى ذكر التركيب قبله لأنه يستلزمه . لا يقال القصد من التعريف شرح المسألة ببيان أجزائها فلا يكفي دلالة الالتزام ولهذا قالوا إنها مجورة في التعريف . لأننا نقول أهل هذه الفنون يتسامحون كثيرا في أمثال ذلك وإنما صرح بذلك لأنه لو لم يصرح بذلك يرد عليه الأعداد المسرودة فأنها مفيدة ولا تركيب فيها اللفظ ولا التقدير . واعلم أن التراكيب كثيرة منها تركيب إسناد كقام زيد وتركيب إضافة كغلام زيد وتركيب مزج كعلبك والمراد ههنا الأول كاسيأتي (قوله المفيد) يستلزم التركيب كاسم وقول ابن طلحة إن نعم كلام مفرد مفيد مردود وإنما هي دليل على كلام محذوف بعدها اه أمير . والإفادة قيل بالفعل بناء على اشتراط تجديد الفائدة كما قاله ابن هشام في تعليقه على الألفية والحق أنه لا يشترط تجديد الفائدة إلا لأدنى إلى أن الكلام الواحد يسمى كلاما إذا خوطب به من لم يعرف مدلوله وغير كلام إذا خوطب به من يعرف مدلوله وكلام الشيخ خالد مال إلى الاشتراط حيث جعل السماء فوقنا والأرض تحتنا غير كلام وفي بعض الحواشي أنه استثنى بعضهم من غير المفيد المحال

نحو حمت الجبل فانه كلام نص عليه سيبويه ومال إليه أبو حيان ونقل ذلك من النكت .
 فائدة : قال الرازي المسموع المفيد ينقسم إلى أربعة أقسام : لأنه إما أن يكون اللفظ مؤلفا والمعنى مؤلفا
 كقولنا الانسان حيوان وغلام زيد وإما أن يكون المسموع مفردا والمعنى مفردا وهو كقولنا الوحدة
 والنقطة بل قولنا الله سبحانه وتعالى وإما أن يكون اللفظ مفردا والمعنى مؤلفا كقولنا إنسان فان اللفظ
 مفرد والمعنى ماهية مركبة من أمور كثيرة وإما أن يكون اللفظ مركبا والمعنى مفردا وهو محال اه . أقول
 لومثل بقولنا نصف الاثنين لم يبعد لأن لفظه مركب والمعنى واحد وينظر من جهة التأليف فانه غير مراد
 عنده والله أعلم (قوله بالوضع) معناه لغة الولادة يقال وضعت هند إذا ولدت ويطلق على الاسقاط تقول
 وضعت الدين عن فلان أى أسقطته عنه ويطلق على الحط ومنه وضعت الدين بمعنى حطت عنه (قوله
 أيضا بالوضع) الظاهر أن مراده الوضع العربي الذى هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كقوله الشاطبي
 وغيره ليخرج كلام الأعاجم لا القصد لأنه أدرجه في الافادة كما سيأتى لكن لاوجه زيادته في بيان
 انطباق التعريف على المثال مع تركه في نفس التعريف فكان الأولى زيادته في التعريف أيضا ثم حمل
 الوضع على الوضع العربي مبنى على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعي فهو المراد في
 التعريف اه صبان وسيأتى أنى أبين ذلك بمزيد بسط إن شاء الله تعالى (قوله يعنى الخ) في المصباح عنيته
 عنيا من باب رمى قصده واعتنيت بأمره اهتممت واختلفت وعنيت به أعنى من باب رمى أيضا عناية
 كذلك اه والمراد ههنا الأول أى يقصد المصنف (قوله أن الكلام) بفتح همزة أن وهى وما بعدها من
 اسمها وخبرها في محل نصب مفعول يعنى وأكده الشارح العلامة مخالفا لمادة المتن (قوله عند النحويين) في
 المصباح عند ظرف مكان ويكون ظرف زمان إذا أضيف إلى الزمان نحو عند الصباح وعند طواع الشمس
 ويدخل عليه من حروف الجر من لا غير تقول جئت من عنده وكسر العين هو اللغة الفصحى وتكلم
 بها أهل الفصاحة وحكى الفصح والضم إلى أن قال وتكون بمعنى الحكم فتقول هذا عندي أفضل من
 هذا أى في حكى اه والمعنى الأخير هو المراد ههنا (قوله عند النحويين) جمع نحوى نسبة للنحو ومعناه
 كما في تهذيب ابن يعيش يكون خمسة وهى نحو بمعنى القصد في مثل قولهم نحوت البيت الحرام أى قصده
 ونحو بمعنى دون في مثل قولك سرت فرسخا ونحوه أى أودونه ونحو بمعنى مثل في العبارات في مثل قولهم
 الاسم ما دخله الأنف واللام نحو الرجل والغلام وما شا كل ذلك ونحو بمعنى عند نحو قولك زيد نحو عمرو
 أى عنده ونحو وهو هذا العلم المشار إليه الذى اختص بتسميته هذا الفن دون سائر الفنون انتهى .
 وفي الأشموني وغيره ما يخالف ذلك في بعض التقريرات . قال الشيخ أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باب شاذ
 النحوى رحمه الله تعالى : النحو علم مستنبط بالقياس والشبه والاستقراء من كلام الله عز وجل والكلام النصيح
 والغرض به معرفة صواب الكلام من خطئه وفهم معانى كتاب الله تعالى وفوائده فالعلم واضح
 والاستنباط هو الاستخراج والقياس حمل الشيء على الشيء لضرب من الشبه والاستقراء هو التبع
 وعنى به تتبع النصوص من الكتاب والسنة وديوان العرب وهو شعرهم ويقال إن هذا الحدائق
 والله تعالى أعلم انتهى فانظره إذ لم يصرح به أحد فيما رأناه غيره والله تعالى أعلم . ثم اعلم أنارأينا في
 تليفق ابن هطيل كلاما مانصه قوله والغرض معرفة الصواب الخ مثال الأول أن القائل إذا قال إن
 زيد قائم فهذا صوابه ولو قال إن زيد قائم بالعكس أو إن زيد قائم برفعهما أو إن زيد قائم بجرهما أو
 غير ذلك لكان كله خطأ لخروجه عن كلام العرب ومثال الثاني قوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم
 إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين - من قرأ
 وأرجلكم بالنصب فقد عطفه على الوجوه والأيدي فيجب الغسل ومن قرأ وأرجلكم بالجر فقد عطفه على

بالوضع [يعنى أن الكلام
 عند النحويين هو
 اللفظ إلى آخره

الرئوس فيجب المسح وذلك لأن حكم العطوف حكم المعطوف عليه اهـ (قوله فاللفظ) هذه الفاء تسمى فاء الفصيحة بإضافة فاء إلى الفصيحة من إضافة الموصوف للصفة وفصيحة فصيحة بمعنى فاعلة : أى مفصحة بمعنى مبينة لأنها أفصحت عن شرط مقدر والتقدير هنا إذا أردت بيان كل واحد من الأمور الثلاثة التي هي مبنى الكلام فأقول لك اللفظ الخ أوهي ما أفصحت عن مقترأعم من أن يكون شرطا أو غيره نحو : وإذا استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت : أى فضرب فانفجرت ويصح أن تقول الفاء الفصيحة بالتركيب التوضيحي والمعنى واحد اهـ من بعض الحواشي (قوله أيضا فاللفظ) آل للعهد المذكور وهو مقاله المؤلف وهو من القاعدة المشهورة وهي أنك إذا ذكرت شيئا سواء كان مع آل أو لا ثم ذكرت شيئا مع آل فالثاني هو عين الأول أو غير آل فالثاني غير الأول فالجموع أربعة من ضرب اثنين في مثله وهذا مثاله قام رجل ورأيت الرجل قاعدا وقام الرجل ورأيت الرجل قاعدا وقام رجل ورأيت رجلا قاعدا وقام الرجل ورأيت رجلا قاعدا . قال العلامة جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى :

ثم من القواعد المشتهرة إذا أنت نكرة مكررة
تغيرا وأن يعرف ثاني توافقا كذا المعرفان

(قوله فاللفظ هو الصوت) قال الرازي وأقول أطلق أن إطلاق اللفظ على هذه الأصوات والحروف على سبيل المجاز وذلك لأنها إنما تحدث عند إخراج النفس من داخل الصدر إلى الخارج فان الانسان عند إخراج النفس من داخل الصدر إلى الخارج يحبسها في الحجاب المعينة ثم يزيل ذلك الحبس فتولد تلك الحروف في آخر زمان حبس النفس وأول زمان إطلاقه . والحاصل أن اللفظ هو الرمي وهذا المعنى حاصل هذه الأصوات والحروف من جهين : الأول أن الانسان يرمي ذلك النفس من داخل الصدر إلى خارجه ويلفظه وذلك هو الإخراج واللفظ سبب لحدوث هذه الكلمات فأطلق اسم اللفظ على هذه الكلمات لهذا السبب . والثاني أن تولد الحروف لما كانت بسبب لفظ ذلك الهواء من الداخل إلى الخارج صار ذلك تشبيها بما أن الانسان يلفظ ذلك الحروف ويرميها من الداخل إلى الخارج والمشابهة إحدى أسباب المجاز اهـ (قوله هو الصوت الخ) فيه نظر فان العبارة لا تشمل الضمائر المستترة فانها ألفاظ بالقوة . ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من العوامل استحضارا لا خفاء فيه ولا تكون صوتا كما علمت ويمكن أن يجاب بأن المراد بالصوت مطلقه وهو ما يشمل الصوت المصوت بالفعل والصوت المصوت بالقوة فعلم أن لماهية اللفظ أفرادا محققة وأفرادا مقدرة قال الروداني واستعماله في كل منهما حقيقة لأنه في المقدر مجاز اهـ ومن التحقيق المحذوف على مقاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظي قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة من أنه ليس بحرف ولا صوت فالتحقيق إما منطوق به بالفعل أو بالقوة والتقديرى ما لا يمكن النطق به فان الضمير المستتر كما قاله الرضى لم يوضع لفظ حتى ينطق به قال وإما عبروا عنه باستعارة لفظة المنفصل للتدريج صبان وفيه مخالفة بين مناقشتي التي أجبتنا عنه مع قوله فانظر ذلك ولا تسكن من القاصري الهمم (قوله أيضا هو الصوت) إن قيل الصوت فعل الصائت لأنه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر . أوجب بأن الصوت يستعمل كما أفاده التعريف المأثور بمعنى المصدر المذكور وبمعنى اسم الفاعل الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا وعبارة الشيخ خالد في شرح الأزهرية والصوت عرض يقوم بمحل يخرج من داخل الرئة إلى خارجها مع النفس بفتح الفاء مستطيلا متمدا متصلا يخرج من مخارج حروف الحلق واللسان والشفتين والخروج محل خروج الحرف وهي سبعة عشر كما قاله الجودون وفي الجزرية :

فاللفظ هو الصوت

مخرج الحروف سبعة عشر على الذي يختاره من اختبر
 لكن المجموع أربعة: الهواء والحلق واللسان والشفتان كما في الجزرية حيث قال مؤلفها :
 فألف الجوف وأختاها وهي حروف مد للهواء تنتهي

فما قاله الشيخ خالد في شرح الأزهرية كبعض أهل الصرف قصور (قوله المشتمل) اعترض بنحو
 ووالعطف فأنها تسمى لفظا ولا يقال إن الصوت مشتمل على هذا الحرف لأن الشيء لا يشتمل على نفسه
 فالأحسن في التعريف أن يقال الصوت المشتمل على تقطيع . وأجيب عنه بأن الصوت فيه جهة
 عموم وهو كونه صوتا أعم من أن يكون لفظا أولا كما في أصوات الغفل وهو الساذج وجهة خصوص
 وهو كونه لفظا فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه وهو من قبيل
 اشتغال العام على الخاص بمعنى تحققه فيه (قوله الهجائية) نسبة إلى الهجاء وهو تقطيع الكلمة لبيان
 الحروف التي تركبت فيها بذكر أسماء تلك الحروف التي هي حروف اب ت ث وهي بديهية تعرف من
 احتياج إلى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظة كذا فيلزم
 ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل كما أفاده يس (قوله كزيد) أي كلمة زيد : أي إذا انطقت به
 فيوافق قوله فإنه صوت إذ لو كتب صورة زيد ولم ينطق به لا يسمى صوتا (قوله فانه) أي لفظة زيد
 إذا انطقت به صوت كما مر (قوله اشتمل) فيه ما مر فانه لو قيل إن لفظ زيد اشتمل على الزاي والياء والدال
 لا معنى له فانظر المراد هناك (قوله على الزاي الخ) لو قال على زه يه ده كان أوضح . ويمكن أن يجاب بأن
 المراد مسماها وهي ما ذكرناه (قوله فان لم يشتمل الخ) محترز قوله السابق في التعريف هو الصوت المشتمل
 الخ فأخرج بما في التعريف ما لم يشتمل على بعض الحروف الهجائية (قوله كصوت الطبل) تمثيل لما لم
 يشتمل على بعض الحروف الهجائية : أي مثال ما لم يشتمل على البعض المذكور صوت الطبل فانه
 لا يشتمل على البعض المذكور ودخل في الكاف المفيدة للتمثيل أصوات الحيوانات والمزامير والطبل
 معروف جمعه طبول مثل فلنس وفلوس وجاء أظبال أيضا مثل أفرانج كما في المصباح (قوله فلا يسمى لفظا)
 جواب إذا الناصب لها لأنها خاضعة لشرطها منصوبة بجوابها كما سيأتي إن شاء الله تعالى أي بل يسمى
 صوتا كما أفهمه كلامه : أي لأن الصوت كل ما يسمع لسكن يقال لغير صوت الانسان صوت الطيور وصوت
 الطبول وصوت المزامير وانظر لو تكلم الطائر أي صوت بصوت اشتمل على بعض الحروف الهجائية
 كما حكى الهميري في حياة الحيوان في مادة الدرة عن علي الحريري أنه رأى درة تقرأ سورة يس وعن
 محمد بن محمد النصبى كان غراب يقرأ سورة السجدة فأذاج إلى محل السجدة سجد ويقول سجد لك
 سوادى واطمان بك فؤادى فهل هو كلام أولا فانظر ذلك (قوله فخرج الخ) شروع من الشارح في بيان
 محترزات حد الكلام ولانكسر مع ما مر لأن الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بين فيما تقدم حد اللفظ
 وبيان محترزات ذلك الحد فلا يشبه ذلك الأمر (قوله ما كان مفيدا) ما موصولة فاعل خرج بمعنى
 الذى أو نسكرة موصوفة بمعنى شىء أى فخرج باللفظ الذى كان مفيدا على الأول أو شىء كان مفيدا على
 الثانى والأولى للشارح أن يقول ما كان مفيدا مر كبا بالوضع ليسكون أخرج غير اللفظ فقط وإن كان
 ينظر في جهة الوضعية إذ يمكن أن يكون ما ذكره الشارح من الوضع بمعنى أن الصانع وضعه دلالة على أمر
 مخصوص تأمل (قوله ولم يكن لفظا) أى سواء كان صوتا أو غيره على وفاق ما تقدم في حد اللفظ ولا يقدر
 ذلك في تمثيل الشارح الغير الشامل للصوت الذى لم يشتمل على بعض الحروف الهجائية إذ في الكاف
 أفراد أخر غير مستقصاة كما لا يخفى على كل عاقل (قوله كالإشارة) أى وإن كان يسمى كلاما عند الفقهاء
 حيث يصح البيع بها ويحتمل إذا حلف أنه لا يتكلم فتكلم بالإشارة حال كونه أخرس حال الحلف والتكلم

المشتمل على بعض
 الحروف الهجائية
 كزيد فانه صوت
 اشتمل على الزاي
 والياء والدال فان لم
 يشتمل على بعض
 الحروف كصوت الطبل
 فلا يسمى لفظا فخرج
 بالانظر ما كان مفيدا
 ولم يكن لفظا كالإشارة

فان كان أخرس حال التكلم فلفظ فلاحث كما ينبت في الذخيرة (قوله والكتابة) أي بأن كتبت لشخص قام زيد فان المكتوب إليه فهم من الكتاب قيام زيد الذي هو فائدة الخبر وفهم أيضا أن الكاتب يعلم قيام زيد الذي هو لازم الخبر كما هو مقرر في علم المعاني فلا يسمى ذلك كلاما عند النحاة (قوله والعقد) اصطلاحت عليها القوم في إفادة أعداد مخصوصة بالأیدی بجميع أنواعها أي فاتها وإن أفادت إلا أنها غير صوت أي غير لفظ فلا تسمى كلاما عند النحاة وكذا صوت الطيور الغير المشتمل على بعض الحروف الهجائية ولم يبين الشارح فيما هنا لعله في حد اللفظ (قوله والنصب) هي بضم النون والصاد وقد تسكن وقد تفتح النون وتسكن الصاد وأما ضم النون مع فتح الصاد فلا أعرفه قاله شارح المارونية قاله عبدالمعطي المالكي في حاشيته على شرح الشيخ خالد على الآجرومية وهي مثل المحراب للقبلة والخشبة التي توضع على أبواب المساجد وتخلع النعال عند الوصول إليها والستارة التي على أبواب الحمامات ليفهم أن فيها نساء ونحو ذلك من الأشياء المعروفة والأفادة إنما يعرفها أهل البلد التي اعتادوا وضعها وتواطوا على فهمها فانها مختلفة على حسب أحوالهم واختراعاتهم (قوله عند النحاة) جمع ناه جمع تكسير أصله نحوه بضم النون وفتح الحاء والواو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار نحاة قال ابن مالك :

في نحو رام ذو اطراد فعله وشاع نحو كامل وكلمه

والمراد أهل النحو المتقدم ذكرهم في أول الكتاب (قوله والمركب متركب من كلمتين) أي هو أمله ومثل الشارح فيما سيأتي ذلك بقوله قام زيد وزيد قائم ولم يمثل بمتركب من أكثر من كلمتين وذلك نحو ضرب زيد عمرا وإن قام زيد قام عمرو (قوله فأكثر) الفاء عاطفة وأكثر معطوف على قوله من كلمتين مجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة في آخره لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل (قوله كقام زيد) مراد لفظه مجرور بالكاف وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره للحكاية (قوله وزيد قائم) هذا يصح جعله مثالا لأكثر من كلمتين لأن فيه ثلاث كلمات وهو لفظة زيد ولفظة قائم والضمير المستتر في قائم العائد للبند لكن جعله مثالا لما فيه كلمتان أولى لأن الضمير المستتر في الوصف لما لم يبرز بكل حال أي حال الأفراد وحال التثنية وحال الجمع صار كأنه كلمة واحدة بخلاف الضمير المستتر في الفعل . فان قيل يرد على قولك منع نحو زيد قائم أن أبواه كما يمنع قاما الزيدان ولا يمنع قامت هند . أجب بأن الوصف لما كان شديد التشبه بالمضارع حيث أعطى المضارع الوصف معنى الاستقبال وأعطى اسم الفاعل الفعل المضارع الإعراب صار يمنع في الوصف ما يمنع في المضارع والله أعلم ولعلنا نزيد في باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله والمثال الأول) أي وهو قوله قام زيد (قوله وكل فاعل مرفوع) هذه القضية كل يصح استثناءؤه وهو نصب الفاعل في قولك خرق الثوب المسمار فان الثوب هو المخروق وهو مفعول والمسمار هو الخارق وهو فاعل منصوب ويصح أن تسكون هذه القضية كلية فلا يصح الإخراج عنه . وجواب ما أوردها يأتي في باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله والمثال الثاني) أي وهو قوله زيد قائم (قوله وكل مبتدأ مرفوع) هذه القضية كلية لا محالة وإن وجد المبتدأ مجرورا في رب رجل كريم لقيته فلتتظن (قوله مرفوع بالابتداء) هذا أرجح الأقوال الآتية في باب المبتدأ والخبر إن شاء الله تعالى (قوله وخروج بالمركب) شروع لإخراج القيد الثاني من حدود الكلام (قوله المفرد) فاعل خروج (قوله كزيد) أي إذا نطق به وقد يقال إن هذا إنما لم يسم كلاما لأنه غير مفيد ولو أخرج به الأعداد المسرودة لكان أولى كما تقدم الكلام عليه في قول المتن المركب فلا تغفل (قوله فلا يقال له كلام الخ) أي لأنه غير مركب وغير مفيد كما تقدم الكلام فيه (قوله والمفيد ما أفاد فائدة الخ) منه المعلوم للخطاب خلافا لما نقل عن سيبويه وجري عليه قوم منهم الشيخ خالد في كتبه كالأشعري والفاكهى فنحو السماء فوقنا غير كلام عندهم وفي سـ

والكتابة والعقد والنصب فلا تسمى كلاما عند النحاة . والمركب متركب من كلمتين فأكثر كقام زيد وزيد قائم . والمثال الأول فاعل وفاعل وكل فاعل مرفوع . والمثال الثاني مبتدأ وخبر وكل مبتدأ مرفوع بالابتداء وكل خبر مرفوع بالمبتدأ وخروج بالمركب المفرد كزيد فلا يقال له كلام أيضا عند النحاة . والمفيد ما أفاد

على التصريح بكلام وهو قوله قضية جعله يعنى المعلوم للمخاطب غير مفيد أنه غير كلام وصحيح أبو حيان أنه كلام ومبنى الخلاف أنه هل تشترط الفائدة الجديدة بأن يفيد المخاطب ما يجمله أو تكفى الفائدة الوضعية بأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجمله أحد وقال الأصفهاني مثل هذا كلام لأنه خبر وكل خبر كلام فان قلت إنما يكون خبرا إذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك . أجب بأن المراد بالمفيد أن يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وإن كان حاصله عند السامع ولئن سلم اشتراطه عدم حصوله عنده لسن في ظن المتكلم لافي نفس الأمر . فان قلت لا يتصور ذلك في ظن المتكلم وهو من الأمور المعاملة لكل أحد . قلت لا يلزم أن يكون المدرك منتقيا دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين الكلام عدم حصوله عند السامع فيخبره وأيضا مثل هذه الضرورات عائد إلى المحسوس باحدى الحواس الخمس فيفيد بالنسبة إلى فاقد ذلك الحس الذى يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام أن يكون مفيدا عند كل أحد . أقول قوله وأيضا مثل هذه الضرورات الخ هل يجزى فى مثل الجزء أقل من الكل لأنه غير عائد إلى ما ذكر . قال أبو حيان ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كما أن النار حارة انتهى بحروفه . وأقول الذى أعتقد أن المفيد لا يشترط فيه الفائدة الجديدة فى كل حال لأنه يلزم أن يكون التركيب كلاما من وجه وغير كلام من وجه آخر إذا خوطب به من لا يخفى عليه ذلك ومن خفى كما بينا ذلك عند قول الماتن المفيد على أن المراد بالافادة فى باب المبتدأ ذلك فيصح الابتداء بكل معرفة مطلقا فافهم (قوله فائدة) أى تامة لاخراج نحو غلام زيد فان فيه فائدة أى فائدة لكن غير تام فلا يسمى كلاما أيضا (قوله يحسن السكوت) معنى حسن السكوت بحيث لا ينتظر السامع شيئا آخر انتظارا تاما كما لو ح به كلام الشارح الآتى (قوله من المتكلم والسامع عليها) هذا أحد الأقوال الثلاثة ثانيها أنه من المتكلم فقط وعليه جرى الشيخ خالد والثالث من السامع ولم أر من قال به فانظر الكتب التى تصرح بذلك فمن قال بالثانى قال لأن السكوت خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم يكون السكوت صفة له أيضا قيل إن الخلاف لفظى فحسن السكوت أى سكوت المتكلم يلزم سكوت السامع وبالعكس . ومعنى حسن السكوت أن لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر كما سأتى فى قول الشارح (قوله عليها) أى على تلك الفائدة (قوله أفاد فائدة) أى تامة كما وصفه بقوله يحسن السكوت (قوله وهى) أى تلك الافادة الاخبار بقيام زيد أى فى كل من المثاليين أى بمطلق قيام زيد فان فى كل منهما إسناد القيام إلى زيد ولا ينتظر ههنا إلى قوة القضية الاسمية بالنسبة للقضية الفعلية لأن البحث عنها لا يناسب ههنا بل فى علم المعانى فلذا جمع قوله وهى الأخبار فى المثاليين فليتفطن (قوله الاخبار) بكسر الهمزة مصدر أخبر خبر هى وأنت المبتدأ نظرا إلى المرجع ولو ذكره فقال وهو الاخبار مرعاة للخبر المذكر لكان حسنا أيضا سأتا (قوله إذا سمع ذلك) أى سمع قول القائل قام زيد أوزيد قائم (قوله لا ينتظر شيئا آخر) أى إن السامع إذا سمع القائل يقول قام زيد أوزيد قائم فهم فائدة الخبر وهو قيام زيد ولا ينتظر شيئا آخر فافهم ذلك (قوله أيضا لا ينتظر شيئا آخر) أى انتظارا تاما كالانتظار الذى يبقى مع المسند كقيام بدون المسند إليه كزيد ومع المسند إليه كزيد بدون المسند كقيام وتقييد الانتظار بالتمام ليدخل مجرد الفعل مع الفاعل فى الفعل المتعدى فانه كلام مع أنه يبقى انتظار المفعول به وفيه وغيرها من الفضلات مطلقا أى سواء كان الفعل متعديا أم لازما لسن هذا الانتظار أقل من الانتظارات المذكورة . فان قيل تعقل الفعل المتعدى موقوف على المفعول به كما صرح به ابن الحاجب فى الكافية ومن تبعه فما لم يذكر المفعول به لم يفهم معنى المسند فيبقى الانتظار التام فلا بد وأن يعد غير كلام بدونه . فالجواب أنه إن سلم فالمراد الانتظار التام بعد فهم ما ذكر كما فى المسند إليه بدون المسند فالانتظار لفهم المعنى لا يضر كما إذا تكلم

فائدة يحسن السكوت من المتكلم والسامع عليها كقيام زيد وزيد قائم فان كلامهما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها من المتكلم والسامع وهى الاخبار بقيام زيد فان السامع إذا سمع ذلك لا ينتظر شيئا آخر

بكلام لا يفهم الخطاب معناه والحق في الجواب أن تعقل المتعدى إنما يتوقف على تعقل شيء ما وهو معلوم لكل شخص فلا ينتظر أن يذكره المتكلم أصلا وإنما ينتظره لأجل الربط وبيان حال الواقع وبذلك الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام . لا يقال لو ذكر المفعول لعلم منه حال الواقع ويحصل الارتباط أيضا فلا يحتاج إلى الفاعل ولا ينتظر أيضا فيصير الفعل مع المفعول كلاما تاما . لأننا نقول الاحتياج إلى ذكر خصوص الفاعل لأجل أن بناء الفعل المبني للفاعل كالأصل في الإفادة حتى لو بني الفعل للمفعول لسكني المفعول فقط على أن الفاعل أكثر من المفعول به فإن الفاعل له كل فعل لازما أو متعديا والمفعول به لا يكون له إلا الفعل المتعدى فافهم واحفظ ذلك فإنه مهم جدا (قوله يتوقف عليه تمام الكلام) فيه ما قدمناه فلانفعل (قوله ويحسن سكوت المتكلم) أي الذي هو المقصود الأعظم وفيه نظر على أنه يمكن أن يكون الكلام بمحذف العطف أي والسماع كما يعلم مما جرى فيما مر (قوله وخرج بالمفيد) شروع لاخراج القيد الثالث من حدود الكلام (قوله المركب غير المفيد) بنصب غير حال لأن غير بمعنى مغاير وهو لا يتعرف بالاضافة قال ابن مالك :

وإن يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل

ويجوز أن يقرأ بالرفع نعتا للمركب وجعل مغاير بمعنى الماضي وهو يتعرف بالاضافة وإذا أردت تحقيق المقام فانظر ماسياتي في المعرفة والنكرة إن شاء الله تعالى (قوله من غير إسناد شيء إليه) أما إذا أسند إليه فعل أو وصف بأن يقال جاء غلام زيد أو أسند إلى شيء بأن قيل هذا غلام زيد فهو كلام وكذا إذا نون الاسمان وجعل غلام خبرا وزيد مبتدأ مؤخر (قوله وإن قام زيد) أي فيسمى كلما ولم يذكر المؤلف وكذا لم يذكر الكلمة اتكالا على الشروح والحواشي ولأن المقصود هو الكلام وأما الكلمة فهي جزء وإذا كملت ثلاث فهو كالم وفيه يلغز فيقال لنا كلام إن نقص زاد وإن زاد نقص أي إن زاد لفظه نقص معناه وإن نقص لفظه زاد معناه ونظمت ذلك فقلت :

ياقارىء النحو ما إن زيد ذا نقصا وإن أردت كماله فنقص أجب

وقات مجيبا :

جوابه إن أردت ناقص وترد فكامل يا نأخي اجتهد وجاهد تصب

(قوله فإن تمام الفائدة الخ) قد تفيد هذه العبارة أن قوله إن قام زيد يفيد أي فائدة لكن لا تتم كما هو ظاهر (قوله على ذلك جواب الشرط) أي فإذا ذكر الجواب صار كلاما تاما (قوله كل من المثاليين) أي في قوله غلام زيد وإن قام زيد (قوله وقوله) مبتدأ وجملة فسرهم بعضهم من الفعل والمفعول والفاعل خبره وقوله بالوضع موضعه نصب مقول القول (قوله فسرهم بعضهم بالقصد) أي كابن عصفور وعن شرط القصد ابن مالك في التسهيل وابن هشام في المغنى والشذور وتبعه الشيخ خالد في متن الأزهرية زاد في التسهيل لدانته فخرج جملة الخبر نحو زيد قام أبوه فإن قام أبوه وإن كانت في ذاتها تفيد لكنها غير مقصودة بالافادة لأن القصد الاخبار بأن زيدا قام أبوه لأن الأباؤ لا يأبوا لأن المبحث المعلوم في الأول زيد وفي الثاني الأب وكذا خرج جملة الصلة نحو جاء الذي قام أبوه فإن القصد الاخبار بمجيء من علمت قيام أبيه لا الاخبار بأن أباه قام كما خرجت جملة الشرط بقوله مفيد إذ هي وحدها غير مفيدة وكذا جملة القسم . بقي أنه هل الكلام مجموع الشرط والجواب والقسم وجوابه أو الكلام إنما هو الجواب والشرط إنما ذكر للتقيد والقسم للتأكيد . اختار السيد في القسم الثاني واختار أن جملة الشرط والجواب هي الكلام لأن الفائدة المقصودة وهي تعاقب هذا على هذا إنما تؤخذ منهما اه أمير على الشذور (قوله فخرج غير المقصود) أي بالذات ليكون موافقا على ما قاله ابن مالك المتقدم فنحو

يتوقف عليه تمام الكلام ويحسن أيضا سكوت المتكلم وخرج بالمفيد المركب غير المفيد نحو غلام زيد من غير إسناد شيء إليه وإن قام زيد فإن تمام الفائدة فيه يتوقف على ذكر جواب الشرط فلا يسمى كل من المثاليين كلاما عند النحاة . وقوله بالوضع فسرهم بالقصد فخرج غير المقصود

قام أبوه غير كلام فليتأمل (قوله ككلام النائم والساهي) تبسح فيه الشيخ خالد في التعريف المفهوم من الإخراج فانه قال في متن الأزهرية وشرحها القصد الإرادة وهي أن يقصد المتكلم إفادة السامع أي سامع كان فخرج بذلك كلام النائم والساهي ونحوها وذهب ابن الضائع بمعجزة ثم مهملة شيخ أبي حيان صاحب البحر والنهر إلى أن القصد لا يشترط فانه مستفاد من حصول الفائدة لأن قول النائم قائم زيد مثلا لا يستفاد منه شيء والمتأخرون على خلاف ذلك منهم الجزولي في مقدمته وابن مالك في تسميله وابن عصفور في مقربه اه (قوله فلا يسمى كلاما عند النحاة) مثله كلام من سبق لسانه حيث لا قصد فيه (قوله وبعضهم فسره بالوضع العربي) أي كابن الضائع قال الشيخ خالد في شرح المتن وهذا الخلاف له التفات إلى الخلاف في أن دلالة الكلام هل هي وضعية أم عقلية ثم قال الأصح الثاني فان من عرف مسمى زيد مثلا وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم بأعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام اه أي إذا كان دلالة الكلام وضعية يكون المراد بالوضع الوضع العربي أو عقلية فيكون المراد منه القصد . أقول الراجع أن المركبات موضوعها بالوضع النوعي كالحجرات بخلاف المفردات فانها بالوضع الشخصي . والفرق بينهما أن الواضع إن وضع ألفاظا معينة لمعان مخصوصة كالقراء للحيض والظهور فهو وضع شخصي لتعلقه بالشخص أي بفرد مشخص من الألفاظ وإن وضع قانونا كلياً كأن يقول وضعت جملة الفعل والفاعل لنسبة الأول للثاني أو متى اجتمع المضاف والمضاف إليه قدم الأول على الثاني فهو وضع نوعي لتعلقه بالنوع وبه أخرج الشيخ خالد ما أفاد بالعقل كاللفظ المفيد لحماية المتكلم من وراء جدار أي فانه لا يسمى كلاما بالنسبة إلى هذه الافادة وإن سمي كلاما بالنسبة لافادة المعنى الذي يرقته الوضع ومن العجب أن الشيخ خالد مع جلالته قال في شرح الأزهرية ولا أي لا يحتاج إلى ذكر الوضع لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات والكلام خاص بالمركبات ودلالاتها غير وضعية على الأصح مع إخرجه ما ذكر فيفيد في الأول أن المراد بالوضع النوعي وههنا الشخصي وشارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة أطلق الوضع العربي فليحمل على ما ذكرناه لكن المراد أن الوضع على قول شارحنا لغة العرب أي لأنه المقصود فليتأمل (قوله فخرج كلام العجم) أي خرج بقيده الوضع العربي كلام العجم وهو بالضم بالتحريك بخلاف العرب (قوله كالترك والبربر) دخل في الكاف أنواع كثيرة كالفرس وغيرهم (قوله مثال ما اجتمع فيه القيود الخ) المثال جزئي لا يوضح القاعدة . ويرد على الشارح بحث وهو أن ماد كره المؤلف ليس من قبيل القواعد بل من قبيل التعريف لأنه عرف الكلام بأنه هو اللفظ الخ فكيف يحتاج التعريف إلى تمثيل لأن المثال إنما يكون للقواعد . والجواب أن التعريف الذي ذكره تضمن قاعدة كلية وهو أن كل ما وجد فيه هذه القيود التي ذكرت يسمى كلاما عند النحاة (قوله القيود الأربعة) أي وهي اللفظ والتركيب والافادة والوضع بتفسيره (قوله قام زيد) هو خبر المبتدأ الذي هو مثال وإنما أظهر الفاعل لأن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي كقوله الشيخ خالد في التصريح أن يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الأصح قال ليس فيه نظر قال والظاهر أن ذلك لا يشترط فنحو قام في جواب هل قام زيد أو ما فعل زيد كلام لا يوجد وجه لنفي كلاميته مع تحقق التركيب والاسناد المقصود فيه . ولما ذكر إمام الحرمين أن الكلام يتألف من حرف واسم نحو ما قام . قال الجلال الحلبي أثبتهم بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجع إلى زيد مثلا لعدم ظهوره والجمهور على عدمه كلمة اه أي لتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يفارق على عد الضمير في قام من زيد قائم انتهى . أقول وفي جعل قام جوابا لمن قال هل قام زيد كلاما نظر لما علمت أن نعم لا يسمى كلاما بل يدل على الكلام المحذوف فلم لا يكون هذا كذلك فانظره لكن يمكن الجواب

ككلام النائم والساهي
فلا يسمى كلاما عند
النحاة . وبعضهم فسره
بالوضع العربي فخرج
كلام العجم كالترك
والبربر فلا يسمى كلاما
عند النحاة . مثال
ما اجتمع فيه القيود
الأربعة قام زيد

عنه بأنه ظهر الفرق بين نعم وبين قام السالفين. لأن نعم يجب وقام تصریح لبعض الاسنادية وهو ظاهر بين (قوله قام زيد وزيد قائم) إنما مثل بالمثاليين ليكون قد استوفى أقسام الجمل وهي الفعلية والاسمية ولم يمثل بالجملة الشرطية وهو كقولك إن قام زيد بكر وبالجملة الحرفية كقولك ما قام زيد (قوله فالمثال الأول) أي قوله قام زيد وقوله فعل وفاعل ذكر الاعراب أولاً وكان حقه أن يذكر وجه كونه جامعا للشروط أولاً ثم يذكر الاعراب (قوله والثاني مبتدأ وخبر) أي قوله زيد قائم فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالابتداء وفيه ما مر (قوله وكل من المثاليين) أي من قوله قام زيد وزيد قائم (قوله لفظ) أي إذا نطقت به لأنك لو لم تنطق به لم يكن صوتاً فضلاً عن كونه كلاماً وإذا نطقت به سمي لفظاً لكونه صوتاً مشتملاً على الحرف المهجائي وهو القاف والألف والميم والزاي والياء والدال وقس على ذلك في الثاني (قوله مركب) لتركيبه من كلمتين في الأول وهو لفظة قام ولفظة زيد ومن ثلاث كلمات في الثاني وهو لفظة قام والضمير المستتر في الوصف على ما بحثناه أولاً (قوله مفيد) أي لأن كلا المثاليين أفاد الأخبار بقيام زيد إذ من عرف مسمى زيد ومسمى قائم أو قام ثم سمع زيد قائم أو قام زيد بأعرايه الخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الخبر الذي هو قائمته وفهم أن قائمه عالم به الذي هو لازمه (قوله بالوضع) أي لأنه مقصود بالأخبار ولأنه بالغة العربية على القولين المتقدمين (قوله فهو كلام) أي لأن هذا الحد صادق طرداً وعكساً فكل لفظ مركب مفيد بالوضع كلام وكل كلام لفظ مركب مفيد بالوضع ولا يخرج عن الكلامية ما استوفى الأربعة القيود ولا يدخل فيها ما لم يستوفها (قوله وأقسامه) الواو للاستئناف البياني وهو الواقع في جواب سؤال مقدر كقولك زيد جاء في جواب من جاء كأن سألته قال له ما أجزاء الكلام التي يتألف هو منها. فقال وأقسامه أي أقسام أجزائه بخلاف الاستئناف النحوي وهو ما ليس واقعاً في جواب سؤال مقدر كقولك زيد قائم وعمرو جالس وهو مبتدأ خبره ثلاثة أه عشاوي (قوله أيضاً وأقسامه) إن جعل الضمير عائداً على الكلام فهو من تقسيم الكل إلى أجزائه كأنقسام السكنجيين إلى خل وعسل وإن جعل عائداً على اللفظ من حيث هو لا باعتبار التركيب وما بعده فيكون من تقسيم الكل إلى جزئياته كأنقسام الحيوان إلى إنسان وفرس وجمل ونحو ذلك. والفرق بين الكل والجزء والكلية والجزئية والكلية والجزئية أن الكل ما فهم منه الاشتراك كأسد والجزء ما لا يكون كذلك كزيد والكلية ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتاً لكل بطريق الالتزام والجزئية الثبوت لبعض الأفراد والكل هو المجموع المحكوم عليه والجزء ما تركب منه ومن غيره كل ومن علامة الثاني أعني تقسيم الكل إلى جزئياته صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه بخلاف الأول قال بعضهم:

إن صح إخبار بمقسم فذا تقسيم كل جزئي خذا

أو لم يصح فهو كل قد قسم بغيره أي لاجزاء قد علم

وما ورد مما ظاهره يوهم الصدق فهو مؤول نحو «الحج عرفة» أي معظم أركانه عرفة ووجه إيراده على ما هنا باعتبار استلزامه للأخبار عن عرفة بالحج وأن يقال عرفة الحج قال يسّ وإلفنس التركيب إنما حمل فيه القسم على المقسم ويرد نصاباً على كون الخاص لا يصح الإخبار به عن العام (قوله ثلاثة اسم وفعل وحرف) وهي الكلمات الثلاث ولا رابع لها. وذهب أبو جعفر بن صابر إلى أن اسم الفعل قسم رابع وسماه خلفاً لأنه خاف عن الفعل وهذا القول حدث بعد انعقاد الإجماع على الثلاثة فلا يعتد به أه خالد على الأثرية. أقول إن طال قول أبي جعفر من وجهين: الأول أنه خرق للإجماع كما صرح به ومعهومه أن خرق الإجماع ممتنع أي بناء على أن إجماع النحاة في الأمور

وزيد قائم . فالمثال
الأول فصل وفاعل
والثاني مبتدأ وخبر
وكل من المثاليين لفظ
مركب مفيد بالوضع
فهو كلام [وأقسامه
ثلاثة اسم وفعل وحرف]

التعوية معتبر يتعين اتباعه ويمتنع خرقه لكن لا كإمتناع خرق الإجماع في المسائل الفقهية. والوجه الثاني أن مازاده وإن سمي بالخالفة لكننه داخل في أول الثلاثة وهو الاسم كإينادى عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة على أن الامام ابن مالك صرح باسميته بقوله :

والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صرح باسميته بقوله :

(قوله اسم) بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل وذلك لأن الثلاثة مبهم ففصل بقوله اسم أو هو بدل بعض من كل وذلك لأن الاسم بعض الثلاثة . لا يقال إذا كان كذلك فلا بد من اشتاله على ضمير يعود على المبدل منه كما في أكات الرغيف ثلثه . لأننا نقول إن محل ذلك إذا لم تستوف الأجزاء فإن استوفيت كما هنا فلا يحتاج إليه وأيضا يصح أن يقدر الضمير بأن يقال اسم منها و يصح أن يكون خبر المبتدأ محذوف تقديره أحدها اسم الخ وأن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى اسم . وفيه نظر لأن الرسم الثابت لا يساعده . ويمكن أن يجاب بأنه حمل على لغة ربيعة فأنهم يسمون المنصوب بصورة المرفوع والمجرور و يوففونه بالسكون (قوله وفعل) بكسر الفاء اسم لكل كلمة معروفة وأما الفعل بالفتح فهو من الأحداث مصدر فعل ولا يشبه عليك الأمر لكن المكسور في اللغة بمعنى المفعول كما ذكره في الكشاف قال تعالى - وأوحينا إليهم فعل الخيرات - وقد بينا ذلك في شرح حلل الكلام في علم الصرف (قوله وحرف) عطف على اسم على ما هو القاعدة وهي إن كان العطف بالواو وتسكرت المعاطف تكون معطوفة على الأول بخلاف ما إذا كان العطف ببقية حروف العطف فيعطف كل واحد على ما قبله لكنه لا طائل تحته فأنهم (قوله أيضا اسم وفعل وحرف) قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الفائدة الكلامية من نوعه دون أخويه نحو زيد قائم وقدم الفعل على الحرف لأنه وإن لم يتأت من العليين كلام كأتأت من الاسمين لكنه يكون أحد جزئى الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فإنه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام . لا يقال إن قولك زيد في الدار كلام مع أنه لم يوجد فيه غير الاسم والحرف . لأننا نقول إن التركيب من الاسمين فقط قد حصل الفائدة الكلامية فضلا عن كونه مع حرف آخر (قوله أيضا وأقسامه ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى) قال ابن يعيش إن هذه قسمة صحيحة يدل على صحتها السماع والقياس والإجماع . فالسماع عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضى الله عنه فيما روى عنه بالاسناد الصحيح أنه قال لأبي الأسود الدئلي : انح لهم نحووا واقسم الكلام ثلاثة أشياء اسما وفعل وحرفا جاء لمعنى . والقياس أن هذه الثلاثة عبارات والعبارة على حسب المعبر عنه والمعبر عنه لا يخلو من أن يكون ذاتا أو حدثا أو واسطة بين الذات والحدث فالأسماء عبارة عن الذات والأفعال عبارة عن الأحداث والحروف عبارة عن الوسائط والإجماع هو ما أجمع عليه أهل العلم من المتكلمين والعروضيين والنحويين واللغويين وغيرهم أجمعوا على أن الكلام كله ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف جاء لمعنى اه قال ابن هشام في شرح شذوره . قال ابن الجباز : ولا يختص انحصار الثلاثة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي والأمر العقلي لا يتخلف باختلاف اللغات اه (قوله يعنى أن أجزاء الكلام) في هذا فأنذتان الأولى أنه نبه على أن الأقسام بمعنى الأجزاء لا بمعنى الأقسام حقيقة لأن الاسم لا يكون قسما للكلام كما يتبادر من عبارة المؤلف فإن أقسام الكلام هو كون الكلام خبرا أو طلبا أو إنشاء فالخبر قسيم للكلام وكذا الطلب والإنشاء ففي كلام المؤلف استعارة مصرحة وإجراؤها أن يقال شبهت الأجزاء بالأقسام بجامع الاندراج فإن الأجزاء مندرجة تحت كلها والأقسام مندرجة تحت منقسمها واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو لفظ الأقسام واستعمل في المشبه وهو الأجزاء . ورد على تسمية هذه الثلاثة أجزاء فإن أجزاء

يعنى أن أجزاء الكلام
التي

الشيء لا يكون بدونها والكلام يوجد بدون الفعل والحرف كاسيأتي فلا يصح تسمية هذه الثلاثة أجزاء ويمكن أن يقال بان يجب أن يقال هذا السؤال مسلم لو أريد بالأجزاء حقيقة ونحن لانسلم ذلك بل المراد الأجزاء العرفية : أي التي اشتهر إطلاق الأجزاء عليها في عرف النحاة وهي التي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزء له ، ألا ترى أنه يعد في العرف الشعر والظفر واليد والرجل وغير ذلك أجزاء لزيد مثلا ومع ذلك لانسلم أن يقال بانعدام زيدا بانعدام هذه الأجزاء ، ولذا قال العلامة الشيخ خالد رضي الله عنه في شرح المتن بقوله : أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لامن جمعها اه ومعنى كون هذه الثلاثة أجزاء للكلام أنه يتركب من جملتها وهو يصدق من تركيبه من كلها كقبي هل قام زيد ومن اثنين منها نحو ضرب زيد وزيد في الدار أو من واحد نحو زيد قائم . وقال أيضا في شرح الأزهرية معللا لقوله من جهة مجموعها لامن جمعها مانصه فان التركيب الواقع بينها على ضربين . أحدها غير مفيد فائدة الكلام وهو ستة أقسام : أحدها تركيب حرفين نحو ليتما . والثاني تركيب حرف واسم نحو الرجل . والثالث تركيب اسمين لاسناد بينهما كغلام زيد . والرابع تركيب فعل وحرف نحو قاما . والخامس تركيب فعل واسم نحو حبنا . والسادس تركيب اسم وحرف نحو ذلك . والضرب الثاني ما يفيد فائدة الكلام وهو قسمان : أحدهما تركيب فعل واسم على وجه يكون الفعل حديثا عن الاسم نحو قام زيد وتسمى جملة فعلية . والثاني تركيب اسمين على وجه يكون أحدهما خبرا عن الآخر نحو زيد عدل وتسمى جملة اسمية ولا مدخل للحرف في ذلك لأنه ليس مقصودا بالذات وإنما يؤتى به لمجرد الربط بين اسمين نحو زيد في الدار أو فعلين نحو إن تضرب أضرب أو فعل واسم نحو مررت بزيد أو جملتين نحو إن قام زيد أكرمته اه . والفائدة الثانية أنه جعل الهاء في أقسامه عائدا للكلام وقد مر أنه من تقسيم الكل إلى أجزائه وأنه يجوز أن يعود على اللفظ فله دره (قوله يتألف منها) أي يجمع منها بفتح اللشاة التحنية والفوقية مبنيا للعروف (قوله وهو كلمة) أشار الشارح إلى أن الكلام يتألف من الكلمة فالكلمة جزء من الكلام والكلمة معناه قول مفرد والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه . وبعضهم عرفه بأنه لفظ وضع لمعنى مفرد وهو غير واضح في العبارة انظر شرح القطر لمؤلفه (قوله في نفسها) في بمعنى الباء : أي دلت على معنى بنفسها أو الظرفية مجاز عن دلالة اللفظ عاينها بالاحاجة إلى الغير ومعنى النفس ذكرناه في حواشينا على شرح الشارح على رسالة التوحيد (قوله أيضا في نفسها) المراد أنه لا يحتاج الدلالة عليه إلى ذكر المتعلق الخصوص بأن لا يتوقف فهم معناه عليه فخرج الحرف لاحتياجه إليه وقول السيد في شرح المفتاح إن الحرف دال بنفسه أراد به أن الواضع جعله وحده بازاء المعنى فعدم الاحتياج فيه بالنظر إلى اعتبار الواضع والاحتياج بالنظر إلى فهمه منه في نفس الأمر وإنما احتاجت من مثلا في الدلالة على الابتداء إلى كلمة أخرى لأنه لم يوضع لمفهوم الابتداء المطلق أو الخصوص كلفظهما : أي لفظ الابتداء ين بل لكل واحد من الابتداءات المخصوصة كالسكن بين السير والسكوفة وتخصيص الابتداء بخصوصية فالمن يمكن طرفاه المخصوصان لم يفهم المعنى فاحتاجت في الدلالة على المعنى إلى كلمة أخرى فظهر أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلتين إحداهما الفعل أو شبهه والأخرى ما يذكر بهما لا على ذكرهما وإنما يجوز واحذف ما بعده مع القرينة كقبي المتبدوا والخبر وغيره وحوزوا حذف الفعل أو شبهه لأن معنى الحرف لا ينفك عن غيره تحققا وتعقلا فلا ينفك لفظه عن لفظ غيره للحاذاة بينهما فيكون اللفظ على وفق المعنى بذكر ما بعده لحصول المحاذاة في الجملة دون العكس لأن معنى الفعل كثيرا ما يكون أمرا عاما يظهر كل الظهور ويكون كالماذ كور بخلاف ما بعده غالبا فهو بالذ كر أولى وقد يحذف متعلق بعض الحروف كقبي حروف الابجاب نحو نعم و بلى . فان قبل حبث كان من

يتألف منها ثلاثة أقسام
الأول الاسم وهو كلمة
دلت على معنى في
نفسها

موضوعا لكل ابتداء مخصوص فهو يدلّ وضا على الابتداء المطلق والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء اسما فالحرف كالفعل دال تضمنا على معنى مستقل . قلت لم يؤخذ الابتداء في مفهومه مطلقا : أى لا المطلق ولا المقيّد إلا من حيث كونه آلة للملاحظة الغير وما كان كذلك لم يستقل بخلاف الحدث في الفعل والابتداء في لفظ من فلا ينفهم منه أصلا إلا ما كان رابطا اه يس بحروفه (قوله ولم تتترن بزمن) خرج به الفعل لانحوأمس وإلا فان مدلوله نفس الزمان لأنه مقترن به (قوله وضا) قيد لا بد منه فانه لا يطاق زمن لثلاثيخرج نحوالصباح وهو الشرب أول النهار والغبوق وهو الشرب آخره والتبيل وهو الشرب وسطه فان معناها مقترن بمطاق زمن كالصباح ولا يعلم أهو ماض أم غيره أما الفعل فيقترن وضا بأحد الأزمنة على التعيين وكون المضارع للدحال والاستقبال لا يضرّ لأنه لم يوضع إلا لأحدهما ووضع الآخر بوضع ثان فلذا يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضا الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق الازوم من حيث إن الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصل حقيقة إلا في حال إطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلا وخرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لاقتربانها به وضا ولذا ثبت لها آثار الفعلية فتأخرقتها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت إلى معنى الإنشاء أو النفي تجرّدت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كأحمد لأنه لم يقتن بالزمان في وضع العلمية وأما وضعه الأصلي فقد انسلخ عنه فتدبر اه خ ض (قوله كزيد وأنا وهذا) الأول اسم علم منقول من المصدر تقول زاد يزيد زيدا وزيادة فهو من الزيادة والثاني ضمير المتكلم وحده مذكرا أو مؤنثا والثالث مركب من كلمتين الأول ها التثنية وهو حرف والثاني اسم الإشارة وهو لفظة ذا للذكر القريب (قوله والثاني) أى من الأقسام الثلاثة (قوله الفعل) بكسر الفاء كما قدمنا فلا تغفل (قوله وهو وكلة دلت على معنى في نفسها) إن قيل إن الأفعال الناقصة مثل كان إما أن تدلّ على وقوع حدث في زمان أو لا تدلّ فان دلت كانت تامة لناقصة لأنه متى دل اللفظ على حصول حدث في زمان معين كان هذا كلاما تاما لناقصا وإن لم يدلّ وجب أن لا يكون فعلا . أجب الفخر الرازي بقوله الذي أقول به وأذهب إليه أن لفظة كان تامة مطلقا إلا أن الاسم الذي يسند إليه لفظ كان فديكون ماهية مفردة مستقلة بنفسها مثل قولنا كان الشيء بمعنى حدث وحصل وقد تكون تلك الماهية عبارة عن موصوفية شئ شئى آخر مثل قولنا كان زيد منطلقا فان معناه حدوث موصوفية زيدا لا نطلاق فلفظ كان ههنا معناه أيضا الحدوث والوقوع إلا أن هذه الماهية لما كانت من باب النسب والنسبة يمتنع ذكرها إلا بعد ذكر المنتسبين لاجرم وجب ذكرها ههنا فكما أن قولنا كان زيد معناه أنه حصل ووجد فكذلك قولنا كان زيد منطلقا معناه أنه حصلت موصوفية زيدا لا نطلاق وهذا بحث عميق عجيب دقيق غفل الأولون عنه اه ولقائل أن يقول أسماء الأفعال تدلّ على أفاظ دالة على الزمان المعين والدال على الدال على الشئى دال على ذلك الشئى فهذه الأسماء دالة على الزمان المعين كما قد يتبادر من المعنى الحاصل منه . أجب بأن المعتبر في كون اللفظ فعلا دلالاته على الزمان ابتداء وهذه الأسماء وإن دلت على المعنى المذكور لكن بواسطة وهو المعنى الذي هو فيه من الأمر والماضى . ولقائل أن يقول اسم الفاعل والمفعول دالان على الزمان المعين وهو الحال والاستقبال . أجب بما ذكرناه في حدّ الاسم . ثم اعلم أن الفعل مشتمل على ثلاثة معان : أحدها الحدث الذي هو معنى المصدر . وثانيها الزمان . وثالثها النسبة إلى فاعل ما ولاشك أن النسبة إلى فاعل ما معنى حرفي هو آلة للملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية . أجب الجامي بأن المراد بمعنى في نفسها ليست تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين أن يكون المراد به

ولم تقتن بزمن وضا
كزيد وأنا وهذا .
والثاني الفعل وهو وكلة
دلت على معنى في نفسها

الحدث اه (قوله واقتربت) في عبارة الشارح نقص لأنه لم يذكر الحدث ويمكن أن يجاب بأن الحدث حاصل في الاقتران فعناه الحدث مقارن للزمان في الوضع : أي اصطحبا في الوضع لهما فساوى قول بعض المصنفين مادل على حدث وزمان ولذا قيل إن مثل ما قاله الشارح جزء معنى الفعل (قوله وضعا) قد تقدم البحث في حد الاسم فلتطالع ثمة إن شئت (قوله فان دلت) هذا تفصيل للجمل وسيأتي بزيادة بحث تقريره في باب الأفعال إن شاء الله تعالى (قوله على زمن ماض) وهو الزمن الذي قبل زمانك الذي أنت فيه (قوله فهى الفعل الماضى) راعى في التأنيث في السكامة وجاز أن يراعى الخبر فهو مما يجوز فيه الوجهان كعامات (قوله وإن دلت) معطوف على قوله فان دلت وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على السكامة (قوله يحتمل الحال والاستقبال) أى فى الأصل وخرج به قولك يقوم الآن أو غدا فالأول يختص بالحال والثانى يختص بالاستقبال وسيأتى أنى أبسط الكلام على هذا فى باب الأفعال إن شاء الله تعالى (قوله الحال والاستقبال) بالنصب فيهما مفعول يحتمل الواقع صفة للفظة زمن (قوله فهى الفعل المضارع) راعى فيه المرجع ويجوز أن يراعى الخبر كما تقدم فلانفعل (قوله نحو يقوم) أى فان الأصل فيه يحتمل القيام فى الحال والاستقبال : أى يحتمل أحدهما والآخر بوضع ثان كما تقدم فى تعريف الاسم (قوله وإن دلت) أى تلك السكامة على طلب شئ كالقيام فى مثل قم وهو معطوف أيضا على قوله فان دلت على الكلام المتقدم فى قول المؤلف وهى اسم وفعل وحرف ثم الطلب إن كان من الأعلى إلى الأدنى فالفعل يسمى أمرا وإن كان من الأدنى إلى الأعلى فلعمل يسمى دعاء وإن كان من المساوى فالفعل يسمى التماسا ونسب بعضهم هذا التفصيل إلى مذهب المعتزلة مع كلام ستقف عليه إن شاء الله تعالى فى باب الأفعال (قوله فى المستقبل) أى لأن الأمر طلب حصول الشئ فى المستقبل لأن طلب ما حصل فى الماضى لا يتصور وجوده فهو غير قيد بل لبيان الواقع إلا أن يقال قد يتعلق الأمر بما حصل فى نحو قوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا آمنوا - ولولا أن الإيمان حاصل قبل الأمر وإلا لما خوطبوا بما يدل على حصوله ولك أن تجيب بأنه الأمر بالدوام وهو غير حاصل قبل (قوله نحو قم) أمر من القيام معناه أنشئ القيام الغير الحاصل فى الماضى (قوله الثالث) أى من الأقسام الثلاثة (قوله الحرف) بفتح الحاء مع سكون الراء (قوله وهو كلمة دلت على معنى) قال الرازى قالوا الحرف ما جاء معنى فى غيره قال وهذا لفظ مبهم لأنهم إن أرادوا أن الحرف مادل على معنى يكون المعنى حاصل فى غيره وحالا فى غيره لزمهم أن تكون أسماء الأعراض والصفات كلها حروفا وإن أرادوا به أنه الذى دل على معنى يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعنى فهذا ظاهر الفساد وإن أرادوا به معنى ثالثا فلا بد من بيانه. قال الرضى فى المراد الأول بأنه لا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بأن يقال إن معنى طويل مثلا فى جاء فى رجل طويل موجد معناه : أى الطول فى موصوفه حتى صار الموصوف متضمنة له وذلك أن معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين أحدهما قائم بالآخر إذ الطول قائم بذو معناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذى فى رجل وإنما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك صاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطول لايقوم به الطول اه كلام الرضى فتدبر وقال أيضا فى المراد الثانى إن الحرف موجد لمعناه فى لفظ غيره إمامة قدم عليه كما فى نحو بصرى أو مؤخر عنه كما فى الرجل والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذى أحدثه فيه الحرف مع دلالاته على معناه الأصلى إلا أن هذا تضمن معنى ثم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فـرجل فى قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف

واقترنت بزمن وضعا
فان دلت تلك السكامة
على زمن ماض فهى
الفعل الماضى نحو قام
وإن دلت على زمن
يحتتمل الحال
والاستقبال فهى
الفعل المضارع نحو
يقوم وإن دلت على
طلب شئ فى المستقبل
فهى فعل الأمر نحو
قم. الثالث الحرف وهو
كلمة دلت على معنى

الذي أحدث فيه اللام للمقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام إذ ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف مادل عليه غيره مطابقة وذلك إذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كادل همزة أضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم إضمارها اه فافهم ذلك فانه عزيز المثال صعب المثال (قوله دلت على معنى) أى وذلك المعنى الذى يدل عليه هو المصادر التى هى النفي والايجاب والتأكيد والشرط والاستفهام والامتناع لأن كل حرف لا بد وأن يكون له معنى ومعناه لا يكون فى لفظه إلا مصدراً لأنك تقول معناها النفي والنفي لا يكون إلا مصدراً من قولك نفي ينفي نفياً وتقول إن معناها التأكيد من قولك أكيد يؤكد تأكيداً وعلى هذا القياس سائر الحروف من عامل وغير عامل اه ابن يعيش (قوله فى غيرها) أى فى لفظ غيرها رضى قال فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفرداً كالعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كفى هل زيد قائم لأن الاستفهام معنى فى الجملة إذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي فى ما قام زيد إذ قيام زيد منى اه (قوله على معنى فى غيرها) اعترض بشموله الأسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لأن كلا منها دال على معنى فى غيره . وأجيب بأن الأسماء الموصولة وضمير الغائب وإن احتاجا ضرورة إلى لفظ آخر كاحتياج الحروف إليه لكن لا يفيد معناها الذى هو الشئ المبهم ويحدثاه فى ذلك اللفظ فان لفظه الذى مثلاً يفيد معناها الذى هو الشئ المبهم وهو حاصل بنفسها حصول سائر الأسماء فاحتياجها للحصولها فى ذلك الشئ المبهم فى صلتها وانما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعها منها للاثبات ذلك الابهام فى الصلة كما وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع أنه لا بد لهما من معنى مخصص فلذا عدا من المعارف والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة الحاصلة فى الغير وكذا كم الخبرية معناها شئ كثير لا الكثرة التى هى من معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره نحو أيهم ضرب وأيهم تضرب أضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود فى الشرط والجزاء وأى فى الموضوعين دالة على ذات وهى معنى مستقل ولا يلتفت إلى أن له معنى فى غيرها من جهة أخرى فسلم الحد لكن لوزاد الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بقوله فقط كالفا كهى تبعاً للجزوى كان أسلم فافهم (قوله نحو إلى وهل ولم) فيه إشارة إلى أن الحرف ثلاثة أقسام مشترك بين الأسماء والأفعال وهو هل تقول هل زيد قائم وهل قام زيد ومختص بالأسماء ولا مدخل له فى الأفعال وهو إلى وسائر الجارات تقول إليه وإلى زيد ومختص بالأفعال ولا مدخل له فى الأسماء وهو لم وسائر الجازمات تقول لم يضرب زيد عمراً (قوله وقوله) مبتدأ وقوله يعنى به خبره والعائد إليه الضمير فى به (قوله جاء لمعنى) هذا القيد معلوم مما قبله فلا احتياج إلى ذكره فأكهى وهل يدخل فيه نحو ليس زيد بقائم وبسم الله إذا جعل مبتدأ حذف خبره فيقال مبدوء به محتمل ولمعنى يعضده وكذا إدخال همزة المتكلم (قوله جاء) أى وضع لمعنى وفى ذلك وصف الشئ بوصف ناقله لأن الجبىء لا يتصف به الحرف بل ناقله أعنى واضعه فافهم (قوله لمعنى) أصله معنى كفقى أصله فتى فتحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً مع شروط وفوائد جملة ذكرتها فى شرح الحلال وقد أعلننا فى الزلال فانظرهما وجاء لمعنى فى محل نصب حال من حرف باعتبار أنه علم على السكامة التى دلت على معنى فى غيرها فقط وهل هو من قبيل علم الأمتصاص أو الأجناس كل محتمل والظاهر الثانى (قوله يعنى به) أى يقصد بقوله جاء لمعنى لكن من جهة الاعراب لا يصح إرجاع الضمير إليه بل يجب إرجاعه إلى قوله فليتنظرن (قوله أن الحرف) بفتح

فى غيرها نحو إلى وهل
ولم وقوله [جاء لمعنى]
يعنى به أن الحرف
لا يكون له

الهمزة لأنه واقع ، وقع مفعول يعنى فهو ساد مسد المصدر قال ابن مالك :

وهمز إن افتتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذلك اكسر

(قوله دخل في تأليف الكلام) بفتحين أى انتساب يعنى أن إن حرف مبنى ليس له في تأليف الكلام مجال كما يؤخذ من كتب اللغة ونص الصحاح وهم دخل في بني فلان إذا انتسبوا معهم وليسوا منهم اه فانظر إليه (قوله فان هل معناها الاستفهام) إن حرف توكيد وهل اسمها منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة للحكاية ومعناه بدل من هل بدل اشتمال و بدل المنصوب منصوب وقوله الاستفهام خبر إن ويجوز أن يقال معناها مبتدأ والاستفهام خبره والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن ثم انظر أيهما أولى قال الزخشرى في المفصل عند سيبويه إن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لاتقع إلا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله :

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم

وسفح الجبل وجهه قال الرضى إن هل تدخل على الجملة الاسمية لكن لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام إلا على شذوذ وذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى قد فقليل أهل قال: أهل عرفت الدار بالغريين ، وكثرا استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها وإقامة لها مقامها وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى - هل أتى على الانسان - أى قد أتى فلما كان أصلها قد وهى من لوازم الأفعال ثم تطلعت على الهمزة فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهدا بالحقى وحت إلى إلف المألوف وعانقته وإن لم تره في حيزها تسات عنه ذاهلة اه وقول الزخشرى إن تأملته مع قول الرضى بأذنى تأمل وجدت المخالفة بينهما بمخالفة لطيفة (قوله ولم معناها النفي) في إعراب هذا كإعراب قوله هل معناها الاستفهام فلا تغفل (قوله فان لم يكن له معنى) هذا محترز قوله إلا إذا كان له معنى (قوله لا يدخل في تركيب الكلام) أى بل يدخل في مبابيه (قوله حرف مبنى) أى حرف مبنى الكلام والمعنى هو الذى يدخل في عدد الكامة سواء كان أصليا أو زائدا (قوله فالاسم) الفاء فاء الفصيحة واقعة في جواب شرط مقدر كما مر في قوله فاللنظ. اعلم أن علاة الاسم ثلاثون علامة تلتمس من أوله وآخره وجملته ومعناه فأتى من أوله سبع علامات وهى الألف واللام وحروف الجر وحروف النداء وحروف النصب ولولا الامتناعية وإما للتفصيل وواو الحال ومن آخره عشر علامات وهى ياء النسب وتاء التأنيث المنتقلة والألف المقصورة والهمزة الممدودة للثؤنث وتنوين النكسين في المعربات وتنوين التنكير في المبنيات وفيما لا ينصرف إذا كان معرفة ثم نكر مثل صه وصه وإيه وإيه وسيبويه وسيبويه آخر وحروف التثنية والجمع هذه التى من آخره والتى من جملة خمس وهى التنكير والتصغير والاضمار مثل أنا وأنت وأتم وما شاكل ذلك والابهام مثل ذاوذان والنقصان مثل الذى وما أشبه ذلك والتى من معناه ثمان وهو كونه فاعلا ومفعولا أو مخبرا عنه ومنعوتا أو مذكرا أو مؤنثا أو معرفا أو منسكرا فهذه جميع علامات الاسم التى حصرها ابن يعنى في تهذيبه ولم يذكر المؤلف إلا خمسة وهى الحذف والتنوين ودخول أل وحروف الخنض وحروف القسم أو أربعة إذا جعل حروف القسم من الحروف الجارة كما سياتى (قوله يعرف) الفرق بين الحد والعلامة أن الحد يحمل على المحدود حمل مواطاة ويطرد وينعكس والعلامة لا يلزم انعكاسها لكن ذكر الحد هنا يحتاج إلى جنس وفصل وكونه جامعا مانعا مطردا ومنعكسا والجنس إما فریب أو بعيد والنصل وهو مما يعسر على المبتدئ كما لا يخفى . فذكر الثانى هنا كالتعل تسهيفا على المبتدئ والسكراب جسدیر بذلك ، وفي المالى ولم يعرف سيبويه إلا بقوله الاسم كرجل وفرس والفعل كقتل وقام والأفعال أمثلة أخذت

دخل في تأليف
الكلام إلا إذا كان له
معنى كهل ولم فان
هل معناها الاستفهام
ولم معناها النفي فان لم
يكن له معنى لا يدخل
في تركيب الكلام
كحروف المباني نحو
زاي زيد ويائه وداله
فان كلامها حرف مبنى
لاحرف معنى [فالاسم
يعرف

من لفظ إحداث الأسماء فبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن ولم ينقطع اه قال ابن هشام وهو كلام حسن عال اه قول الماوى (قوله بالحفض) تتبعت كلام المؤلف فلم أجده عدل عن الحفض إلى الجر غير مرة في باب الاستثناء وسيأتى أنى أذكر معناه في الاعراب مستوفى إن شاء الله تعالى وفي التوضيح المراد به الكسرة التي يحدثها عامل الجر اه قال يسـ قال ابن قديد فيه نظر لأن الكسرة التي يحدثها عامل الجر أعم من أن يكون لفظيا أو تقديريا أو محاييا وحيث يرد عليه نحو- هذا يوم ينفع- فان ينفع في محل الكسر وليس باسم فان قال هو اسم تأويلا . قلنا وكذا إن قلت اسم تأويلا ولذا قالوا إنه مبتدأ في قوله تعالى - وأن تصوموا خير لكم - قال وأيضا يرد الكسرة في نحو مسلمات فانه مختص بالاسم أيضا ولم يحدثه عامل الجر فالصواب أن يقول الكسرة التي يحدثها عامل الاسم وحيث يدخل مسلمات ويخرج عنه نحو- يوم ينفع - فانه يصدق عليه أنه لم يحدثه عامل الاسم اه ونظر فيه في التوضيح لأن المقصود بذكر الجر ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدى المخاطب بهذا الكلام ليميز الاسم من غيره ومعلوم أن الجر التقديري والمجلى لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى يدرك المبتدى أن موضع الجملة جراه قول يسـ . وأقول الحصر في الكسرة قصور لعدم اشتماله الفتحة في صورة الاسم الغير للنصرف والباء في الأسماء الستة والجمع المذكور السالم والتنثنية . ويحاج بأنه لا يظهر في الفتحة عند فهم المبتدى أنه علامة للاسم لأنه يوجد في الفعل في مثل ضرب وكذا الياء يوجد في الفعل أيضا في مثل تضرين وأيضا الكسر أصل وذكر الأصل كاف (قوله أيضا بالحفض) اختص بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوا للاسم لأصالته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الحفض وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب فليتأمل .

بالحفض والتنوين
ودخول الألف واللام

تنبيه : الحفض يتناول الحفض بالحرف وسيأتى قريبا والاضافة والتبعية وسيأتى في باب المحفوضات والتوهم وسأذكره في ذلك الباب أيضا إن شاء الله تعالى (قوله والتنوين) أى الغير العالى والترتم لأنهما لا يختصان بالاسم بل يدخله والفعل والحرف كما سيأتى عند تعرض شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلمة لذلك (قوله ودخول الخ) أى وجود لأنه لا معنى للدخول (قوله أيضا ودخول الألف واللام) اعترض من ثلاثة أوجه : الأول أنه لا يقال للشائى كهل الهاء واللام وبل الباء واللام وكذلك ههنا . الثانى هذا التعبير لا يشمل أم في لغة طي* ومنه الحديث « ليس من امير امصيام في امسفر » . الثالث أن منه الموصولة فتدخل على الفعل نحو :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

والاستفهامية تقول آل فعات بمعنى هل فعات فتدخل على الفعل الماضى حكاه قطرب . أجب عن الأول بأن ذلك مسلم لو مشينا على أن المعرف الهمزة واللام أو كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وأما إن مشينا على أن المعرف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل فتعير المؤلف أصل بالنسبة إلى من عبر بال أو قلنا إن المعرف اللام والهمزة زائدة معتد بها في الوضع فلا اعتراض عليه لأنه يجوز أن يعبر بال نظرا للاعتداد بها وهو الأقيس وبالألف واللام نظرا لزيادتها فليتأمل وعن الثانى بثلاثة أجوبة : الأول أنه ترك ذلك لعدم شهرته والكلام هنا فما اشتهر وأين يعرف المبتدى مالا يشتهر . الثانى أن أم اختص ببعض اللغات وهو لغة طي* وتركه ذلك لابنائى الأولوية لكن لم ينلها بذلك . الثالث وهى الحق الحقيق أن العلامة في الحقيقة صحة دخول ال لادخولها بالفعل وأين الكلمة التى يصح دخول أم ولا يصح دخول ال عليها إذ كل مادخلت أم تدخل ال ضرورة فان

جميع العلامات حتى في الفعل المراد بها صحة القبول لا الحالو بالفعل فافهم ذلك فإنه مهم وقد صرح بذلك المؤلف رحمه الله تعالى في علامة الحرف وعن الثالث بأن ذلك كما قاله ابن هشام ضرورة قبيحة حتى قال الجرجاني مامعناه إن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ باجماع أي أنه لا يقاس عليه وفيه نظر وسيأتي أني أذكر الألف واللام بزيد بحث إن شاء الله تعالى في التعريف مع مناسبة المقام (قوله وحروف الحذف) من إضافة السبب للسبب أي الحروف التي هي سبب في الحذف أي السكسرة التي تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك وإنما اختصت هذه الحروف بالاسم أوجعلت علامة لأنها توجد الحذف المختص به . لا يقال لاحاجة إلى ذكرها فإن الحذف يعني عنها . لأننا نقول عدم الاحتياج إليها غير مسلم لأنه نص عليها لتدخل الأسماء المبينة نحو هذا وهذه وهؤلاء فإن الحذف لا يظهر فيها بل هي في محل حذف لأن إعراب المبني محلي وأين يعرف المبتدى هذا الكلام فإذا فات مثلا مررت بهذا الرجل وبهذه المرأة أو هؤلاء القوم كان كل منها مبني على السكون في الأول والكسر في الأخيرين في محل جر ولا أثر للحذف هنا ظاهرا فالحذف لا يعني عن ذكر حروف الحذف إذ الذي في محل حذف ليس مخفوضا فلا يتناوله التعبير بالحذف فيحتاج لذكر حروف الحذف لأجله . فإن قلت وجدنا حرف الحذف يدخل على ما ليس باسم نحو :

والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه

[وحروف الحذف]
يعنى أن الاسم يتميز عن
الفعل والحرف بالحذف
نحو مررت بزيد
وغلام زيد فزيد
المجرور بالباء وغلام
اسمان لوجود الحذف
والتنوين نحو زيد
ورجل فزيد ورجل
كل منهما اسم لوجود
التنوين فيه .
والتنوين نون ساكنة

ونحو على بئس العير . قلت إن الحرف هنا دخل على اسم محذوف والأصل في الأول ما ليلى بليل نام صاحبه . والثاني نعم السير على غير مقول فيه بئس العير (قوله بالحذف) أي بالحذف هو المميز للاسم من بين قسيميه الفعل والحرف (قوله بزيد) قد يوجد الحذف والتنوين معا في لفظ زيد فلماذا لامعنى لاقتصار الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بأنه دخله الجر ولم يزد على قوله والتنوين وأيضا يدخله الجار فالأولى أن يمثل بنحو مررت بغلام صاحب الدار فإن صاحب اسم لدخول الحذف عليه أي وجوده (قوله وغلام زيد) أي المجرور بما جرّ المعطوف عليه وهذا هو مقصود الشارح بالتمثيل إذ لفظة غلام مجرور ولذا قال لوجود الحذف أي فيهما أعنى في لفظة زيد ولفظة غلام فالذي وجد فيه الجر فقط بلا ظهور الجار هو لفظة غلام فليتنطقن (قوله والتنوين) معطوف على بالحذف أي إن الاسم يتميز عن قسيميه الفعل والحرف بالتنوين ولو وحده فقوله نحو زيد ورجل أي من قولك جاء زيد وقام رجل ولذا قال لوجود التنوين أي فقط (قوله والتنوين نون ساكنة) هو في الأصل مصدر نوتت السكامة إذا ألحقت آخرها النون المذكورة لامطلق النون كما يوهمه بعض العبارات ثم غاب حتى صار علما للنون المذكورة وبذلك يندفع اعتراض السهيلي في تنأج الفسك حيث قال تصحيح العبارة عندي أن يقال التنوين إلحاق الاسم نونا ساكنة لأن التنوين مصدر نوتت الحرف أي ألحقت نونا كما أن التنزيل مصدر نعت الرجل إذا جمعت لها فعلا وليس التنزيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجرد ما وهذا يطرد في الحروف تقول سنيت السكامة أي ألحقت بها سينا وكوفتها أي ألحقت بها كافا اه قال بعض من كتب على التنظر معترضاً على جعله علما بالغلبة مانصه وفيه أنه إنما يحسن كونه علما بالغلبة أن لو كانت النون المذكورة جزئياً من جزئيات المعنى السكلى الذى وضع اللفظ بازائه أعنى إلحاق النون المذكورة وليس فليس ولا يرد على هذه العلامة قوله : أوم على لوق ، لأن لو هنا على لفظه ولذلك شدد آخرها وجرت كذا في الحواشى الحفناوية وهو مبني على أن السكامة إذا قصدها لفظها

دون معناها كانت علما على ذلك اللفظ لانها موضوعة بوضع ضمنى لشيء بعينه غير متناول ما أشبهه وقد رده السيد السند أفيض عليه رحمة الواحد الأحد فقال في بحث تنكير المسند إليه من شرح المفتاح في بحر كلام ذكره وإن أريد به اللفظ كان أيضا معرفة لأنه مؤول بهذا اللفظ لأنه علم حقيقة بناء على ما توهم من أن وضع اللفظ لمعنى يتضمن وضعه لنفس ذلك اللفظ عاما له وأنه باطل قطعاً اه انظر حواشى الفا كهى (قوله سا كنة) أى أصالة والتقييد به لئلا يخرج ما حرك لعارض التقاء الساكنين كتنون عاد الأولى وإنما لم تحذف كاحذفت نون التوكيد الخفيفة عند ملاقات الساكن لتكون للنون اللاحقة للاسم منية على النون اللاحقة للفعل لشرفه وخرج بقيد الساكنة المتحركة نحو النون الأولى في ضيفن ورعشن الأول للطفيلى الذى يتبع الضيفان والثانى اسم لكثير الارتعاش أى الارتعاد وأما الثانية فتنون كما نبه عليه شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلمة في شرح الألفية (قوله تلحق الآخر) خرج به النون اللاحقة لغير الآخر نحو نون انكسر ومنكسر (قوله لفظاً) صفة لمصدر محذوف تقديره لحوقاً ملفوظاً (قوله لا خطأ) لاعاطفة وخطا معطوف على لفظا قال الشارح في شرح الألفية خرج به تنوين الترنم نحو ﴿أقلى اللوم عاذل والعتابن﴾ وهو اللاحق للتوافق المطلقة أى التى آخرها حرف مدعوضاً عن مدة الاطلاق وأصله العتابا وكذا خرجت نون التوكيد فى نحو لنسفا لانيها تكتب هى أو بدلها وهو الألف اه ومن تأمل كلامه أبقاه الله بالسلمة فى ذلك الشرح بأدنى تأمل يظهر له أن المراد بالخط فى قوله لا خطأ أن تكتب بصورتها أو بعوضها من الألف أيضاً ولا يرد عليه زيدا فى الوقف حيث تكتب بعوضها لأن السقوط خطأ يكفى فى بعض الأحوال كالدرج هنا قال يس فى حواشى الفا كهى لا يرد رأيت زيدا فى الوقف لأنه يسقط رفعا وجرا وأما سقوطه فى الدرج فلا يكفى فى دفع الإراد المبني على ثبوته خطأ لما تقرر أن حق الكلمة أن تكتب بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فتدبر ولا نحو قال زيد بن عمرو والتعريف مبنى على الأعم الأغلب اه وكذا فى حواشى التوضيح وقوله الأعم الأغلب هو مرادنا بالكفاية فى بعض الأحوال . واعلم أن أنواع التنوين المختصة بالاسم أربعة أحدها تنوين التمكن أى التمكن وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف غالباً قال ابن هشام فأئدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه فى باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى وللأفعال فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الامكانية أيضاً وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال والذى يدل على أن تنوين رجل للتمكن لا للتنكير بقاؤه مع العالمية بعد النقل قاله ابن الحاجب قال الشيخ ورد اه أى من أن التنوين مع العالمية هو ما كان قبلها وفيه نظر فتأمل ثم رأيت الشيخ الرضى قال أنا لأرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فأئدتين كالألف والواو فى مسامات ومسامون فنقول التنوين فى رجل يفيد التنكير أيضاً فإذا سميت به الاسم تمحض للتمكن قال يس فيه رد على من استدلل بثبوت التنوين بعد العالمية على أنه ليس للتنكير ويمكن الانتصار لابن الحاجب لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان اه . قلت كالدنوشرى يمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العالمية للتنكير فقط وبعدها يخافه التمكن وثانيتها تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبدئية فرقا بين معرفتها ونكسرتها تقول سيديوه بلاتنوين إذا أردت شخصاً معيناً اسمه ذلك وبه إذا أردت شخصاً ما اسمه سيديوه وإيه بلاتنوين إذا استردت مخاطبك من حديث معين وبه إذا أردت استزادة من حديث ما فأيه بلاتنوين معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية أى الحديث المعهود كذا قالوا وهو كما قاله الشيخ خالد مبنى على أن مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات ورده العلامة الدنوشرى وثانيتها تنوين المقابلة أى

تلحق الآخر لفظاً
لا خطأ

مقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وفي تفريقه بين رجال ومسلمات وقفة
ويمكن أن يقال فرق لأن جمع المؤنث السالم مع جمع المذكر السالم في جعل النصب والجر سواء فيهما ولا كذلك
في جمع التذكير وإنما قالوا إنها تنوين المقابلة إذ لو كانت للتمكين لم تثبت في نحو قوله تعالى - من
عرفات - ولو كانت للتذكير لم تثبت في الأعلام وليست عوضا عن المضاف إليه ولا لترنم فلم يبق إلا أن
يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر السالم لأن هذا معنى مناسب ألا ترى إلى جعلهم
نصب هذا الجمع نابعا للجر كما في جمع المذكر كما مرّ فالتنون في جمع المذكر قائمة مقام التنوين الذي
في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم كما أن النون قائمة مقام
التنوين الذي في الواحد في ذلك قاله الرضى . لا يقال قد وجدنا في مفرد الجمع المؤنث ما ليس فيه
تنوين نحو فاطمة فلم يقل تنوينه عوض عن تنوين الاسم المفرد لأنه جعل مقابلا لجمع المذكر . لأننا
نقول كما وجدنا ذلك وجدنا أيضا في مفرد الجمع المذكر السالم ما ليس له تنوين كإبراهيم فيطابق التقابل
قال الرضى أيضا قال الربيع وجر الله يعنى الزمخشري إن التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار
الله وإنما لم تسقط في عرفات لأن التأنيث فيها ضعيف لأن التاء التي لها كانت لمحض التأنيث سقطت
والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله نظر لأن عرفات مؤنث ثم قال والأولى عندي أن يقال إن
التنوين للصرف والتمكين وإنما لم يسقط في نحو من عرفات لأنه لو سقط لتسببه الكسر في السقوط
وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم إذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير
المنصرف للضرورة لم يحدف لما نع هذا ما فانظره . ورابعها تنوين العوض وهو اللاحق عوضا من حرف
أصلى أوزائد أو مضاف إليه مفردا وجملة فالأول كجوار وغواش فإنه عوض عن الباء قال في المعنى
وفاقا لسببويه والجمهور لا عوضا من ضمة الباء وفتحها الثابتة عن الكسرة خلافا للبرد إذ لو صح
لعوض عن حركات نحو حبلى ولا هو تنوين التمكن والاسم منصرف خلافا للأخفش وقوله لما
حذفت الباء التحق الجمع بأوزان الأحاد كسلام وكلام فصرف مردود لأن حذفها عارض للتخفيف
وهي منوية بدليل أن الحرف الذي بقي أخيرا لم يحرك بحسب العوامل اه . والثاني كجندل قال في المعنى
فإن تنوينه عوض من ألف جندل قاله ابن مالك والذي يظهر لي خلافه وأنه تنوين الصرف ولهذا
لم يجر بالكسرة وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الباء من نحو جوار وغواش اه .
والثالث تنوين كل وبعض إذا قطعا عن الإضافة نحو - وكلاضربنا له الأمثال، فضلنا بعضهم على بعض -
والرابع اللاحقة لا نحو - ويومئذ يفرح المؤمنون - عوضا عن الجملة التي تضاف إليها والأصل والله أعلم
ويوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون حذفت جملة غلبت الروم وجرى بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة
إيجازا وتحسينا فالتقى ساكتان ذال إذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين وليست
هذه الكسرة كسرة إعراب باضافة يوم إليها وبقى من أقسام التنوين ما يحمله في المطولات (قوله ودخول
الألف واللام) لو عبر بدخول أل كان أولى وسيأتي الكلام على هذا في المعرفة والتسكرة إن شاء الله
تعالى وقد سبق بعض ذلك عند قول الماتن والتنوين (قوله نحو الرجل والغلام) أى من نحو قولك
جاء الرجل والغلام (قوله لدخول أل) أى وجوده إذ لا معنى للدخول كما قدمنا هناك فلا تنفل (قوله
عليهما) لو قال عليه عائدا على كل كان أولى (قوله لدخول حرف الحذف) وهو الباء الظاهر
في الأول والمقدر في الثاني لعطفه على مجرور فهو مجرور بما جر المعطوف عليه والمراد بالدخول الوجود
كما مرّ آنفا (قوله عليهما) لو قال عليه كان أولى كما سبق وإنما قال عليهما ولم يقل على الأول لما
ذكرناه (قوله ثم ذكر الخ) عطف على متوهم أى قال كذا ثم ذكر ومثله سائغ ونسبه الشارح

ودخول الألف اللام
نحو الرجل والغلام
فكل منهما اسم
لدخول أل عليهما
وحروف الحذف نحو
مهرت يزيد ورجل
فكل منهما اسم
لدخول حرف الحذف
وهي الباء عليهما .
ثم ذكر

عليه بأن المصنف ذكر ذلك على جهة الاستطراد وهو أن يذكر عند سوق الكلام لغرض ما يكون له نوع تعاقب به ولا يكون السوق لأجله وإنما قلنا له نوع تعاقب إذ لو لم يكن له نوع تعلق بالمرّة لكان الكلام عن البلاغة بمعزل ولعلنا نذكر معنى الاستطراد على وجه آخر عند تكلم شارحنا عليه في باب النعت إن شاء الله تعالى (قوله جملة من حروف الخفض) أي الإجماع كما أفادته العبارة بمن وقد زاد المؤلف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلمه في باب الخفضات مذ ومنذ وواو رب كما هو لائق بذكرها هناك كما لا يخفى (قوله وهي من) الخبر مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا يشكل الحمل على حروف الخفض وتقديم العطف والاختبار وذلك بأن يجمع المتعدد أولاً في هذه الصورة بأن يعطف أولاً ثم يجعل خبراً . فإن قيل في كلام المصنف الاختبار بالحرف والحرف لا يصلح للاختبار به ولا عنه لأنه موضوع لنسب مخصوصة لآلاتها . قلت معنى قولهم الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بمعناه معبراً عنه بمجرد لفظه كما أن معنى قولهم الحرف لا يخبر عنه أي لا يخبر عن معناه معبراً عنه بمجرد لفظه وإلا لفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف في ولا ولفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعنى إذا لم يعبر عنه بمجرد لفظه كقولنا بعض ما لا يخبر به معنى في ومعنى ضرب لا يخبر عنه اه شنواني على شرح الشيخ خالد لهذا المتن . والحاصل أن كلا من الحرف والفعل إن أريد معناه لا يخبر عنه كما لا يخبر بالحرف وإن أريد لفظه فيخبر عنه كما يخبر بالحرف . فإن قيل ما معنى قولهم قد حرف بقصد اللفظ والاختبار بأنه حرف لا يساعده كما تقول ضرب فعل لأن الخبر المألوف عين المبتدأ والاختبار عنهما بأنهما حرف وفعل قد يفيد المغايرة والتفارق بينهما . أجب بأن معناه أعنى معنى قولهم قد حرف ماصدق عليه قد من الأفراد الواقعة في غير هذا التركيب من نحو قد قام وقد تعد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا فإنها اسم لارادة لفظها وكذا يقال في مثل ضرب فعل فلتشتمل إن كنت ذا فهم لأنك إذا تأملت وجدت فيه كلاماً فاسداً (قوله أيضاً من) معناه لا ابتداء الغاية قال الرضى كثيراً ما يجري في كلامهم أن من لا ابتداء الغاية وإلى لا انتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية ومعنى المدى والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة إذ لا معنى لا ابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن لا ابتداء في غير الزمان عند البصريين سواء كان المرور بها مكاناً نحو سرت من البصرة أو غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد إلى عمرو وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان أيضاً واستدلوا بقوله تعالى - لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه - وقوله تعالى - إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة - ثم قال وأنا لأرى في الآيتين معنى الابتداء إذ المقصود من معنى الابتداء في من أن يكون الفعل المتعدى بمن الابتداءية شيئاً ممتداً كالسير والمشى ونحوه ويكون الخبر من الشئ الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة ويكون الفعل المتعدى بها أصلاً للشئ الممتد نحو تبرأت من فلان إلى فلان وكذا خرجت من الدار لأن الخروج ليس شيئاً ممتداً إذ يقال خرجت من الدار إذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين ولا أصليين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فن في الآيتين بمعنى في وذلك لأن من في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده . وعلامة كونها لا ابتداء أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها نحو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأن معنى أعوذ به أتجنىء إليه وأفر إليه فالباء ههنا أفادت معنى الانتهاء اه ببعض حذف . وإعراب الآية الأولى اللام لا ابتداء ومسجد مبتدأ وأسس في محل رفع نعت لمسجد وهو المسوخ لكون المبتدأ نكرة وأحق خبره من أول يوم متعلق به ونائب الفاعل الضمير المستتر في أسس على حذف المضاف

جملة من حروف
الخفض فقال [وهي من

أى أسس بنيانه وقد صرح به في أفمن أسس بنيانه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأضر .
 تفهيمان : الأول إنما بدأ المؤلف بمن لأن من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها ولأنها أقوى
 حروف الجر بدليل أنها دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها من سائر الحروف الجارة نحو من عندك
 وما لازم النصب على الظرفية نحو من قبل ومن بعد . والثاني أنها تدخل على الضمير نحو منك والظاهر
 نحو ومن نوح ولعلنا نزيد على هذا في باب المحفوضات (قوله وإلى) قال الرضى تستعمل في انتهاء غاية
 الزمان والمكان بلا خلاف نحو: أموا الصيام إلى الليل والأكثر عدم دخول إحدى الابتداء والانتها
 في المحدود . فإذا قلت اشترت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشراء
 ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد إلى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا تستعمل في غيره
 إلا مجازا وقيل إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو أكلت السمكة إلى رأسها فالظاهر الدخول
 وإلا فالظاهر عدم الدخول نحو: أموا الصيام إلى الليل والمذهب هو الأول اه قول الرضى ، وعلل ابن
 هشام المذهب الأول بأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد . فحاصل
 المذهب في إلى ثلاثة . الأول الدخول إن كان من الجنس . الثاني الدخول مطلقا . الثالث عدم الدخول
 مطلقا وعلى كل إذا دلت قرينة على الخروج أو الدخول عمل بها وهو الحق الذي لا شك في مثله
 فتنبه لهذا الموضع ولله الحمد (قوله سرت من البصرة إلى الكوفة) قد علمت أنه متى دخل بعد من
 ما يقابلها فهي بمعنى الابتداء وإلى بمعنى الانتهاء فهما ههنا كذلك أى سرت مبتدئا من البصرة منتهيا
 إلى الكوفة وعلمت أنه لا يحسن هنا أن يقال لا يدخل المحدود إذ القرينة لا تساعد عدم دخوله فيه
 فلتفتطن (قوله من البصرة) بفتح الباء وإذا نسب الشخص إليها قيل البصري بالكسر اه شرحى
 الصغير للآلفية لابن مالك (قوله لدخول) أى وجود كما قدمنا (قوله على الأول) أى لفظ البصرة والثاني
 أى لفظ الكوفة .

وإلى [نحو سرت من
 البصرة إلى الكوفة
 فكل من البصرة
 والكوفة اسم لدخول
 من على الأول وإلى على
 الثاني [وعن] نحو
 رميت السهم عن
 القوس فالقوس اسم

تفنيه : اعلم أن إلى تدخل على الضمير نحو إليه والظاهر نحو إلى الكوفة (قوله وعن) من
 معانيها المجاوزة وقال الرضى أى لبعث شئ عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر المعدى بها قال يس
 نقلا عن الدنوشىرى هي حقيقة في مجاوزة جرم عن جرم وتعديه عنه وقد تستعمل في اللعاني على طريق
 التشبيه في مثل قوله تعالى - ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا - شبه انصراف البصرة
 عن تأمل ذكره بانصراف المجاوز عما يجاوزه اه وضمنكا مصدر وصف به فيستوى فيه الذكر والمؤنث
 ومعناه ضيقا وقرىء ضنكى كسكرى ومعيشة اسم إن وله خبرها قال في المغنى ولم يذكر البصريون
 سواها أى سوى المجاوزة ولعلنا نزيد على هذا في باب المحفوضات إن شاء الله تعالى (قوله رميت السهم
 عن القوس) أى بعثت السهم عن القوس بسبب الرمي قال الرضى وكذا أطمعه عن الجوع أى
 بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا أدت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما وأخذت عنه
 مجاز كأنك نقلته وقولك جلست عن يمينه أى تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى
 - يخالفون عن أمره - مضمن معنى يتجاوز طبقات طبقات أى طبقات متجاوزا في الشدة عن طبق آخر
 دونه في الشدة فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبق وليس المراد
 طبقتين فقط بل المقصود جنس أطباق كل واحد منها أعظم من الآخر فهو مثل التثنية في لبيك .
 قال أبو عبيدة وما ينطق عن الهوى أى بالهوى والأولى أنها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر أى
 نطقا صادرا عن الهوى فعن في مثله تفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم أو عن جهل أى
 قولنا صادرا عن علم اه وفى يس على التوضيح كلام طويل في مسألة التضمين فانظره فإنه مهم جدا

(قوله لدخول عن) أى وجوده كما مر غير مرة أى ولو جرد أول فى أوله (قوله وعلى) من معانيها الاستعلاء أى العلو إما حقيقة نحو زيد على السطح أو مجازاً نحو عليه دين كما يقال ركبته دين كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أو على ظهره . قال الرضى ومنه على قضاء الصلاة وعاليه القصاص لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى - كان على ربك حتماً مقضياً - تعالى عن استعلاء شئ عليه ولكنه إذا صار الشئ مشهوراً فى الاستعمال فى شئ لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل فى البارى تعالى نحو توكت على الله واعتمدت عليه وأما قوله - إذا رضيت على بنو قشير - فيحمل رضى فى التعدى على ضده أى سخطت كما حمل بعث منه على اشتريت وقربت منه على انفصلت منه وقولهم فلان على جلالتهم يقول كذا أى معها وكان المعنى أنه يلزمها لزوم الراكب لركوبه من قولهم ركبته الديقون أى لزمته ومنه سر على اسم الله أى ملتزماً به فكأنه مركب يحملك إلى مقصودك ومنه قولك مررت على زيد لا يفيد أن مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف معنى مررت به اه وقوله بخلاف مررت به أى إن قولك مررت عليه لا يخالف معنى مررت به بأن زاد عليه بالاستعلاء تأمل (قوله ركبت على الفرس) هو استعلاء حقيقى كما علم مما تقدم . وظاهر كلام المصنف فى باب المفعول به مع كلام شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة التسوية بين ركب الفرس وركبت عليه وهو كذلك وفى الصباح ركبت الدابة وركبت عليها (قوله لدخول على) أى وجوده كما تقدم غير مرة (قوله عليه) أى على لفظ الفرس أى مع وجوده لولكن لم يذكره لوضوحه وللتقريب على المبتدى (قوله وفى) من معانيها الظرفية وهى حاول شئ فى شئ حقيقة فى الأجسام بأن كان للظرف احتواء وللظروف تحيز مكانية أو زمانية فالمكانية نحو فى أدنى الأرض والزمانية نحو فى بضع سنين أو مجازية بأن يفقد التحيز والاحتواء أو أحدهما فهى على ثلاثة أنواع إما يكون الظرف والمظروف معنيين نحو - ولكم فى القصاص حياة - أو الظرف معنى والمظروف ذاتاً نحو أصحاب الجنة فى رحمة الله أو بالعكس نحو - لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة - ومعنى أسوة والله أعلم اقتداء وهو اسم كان ولكم خبرها . قال الرضى فى الحديث «فى النفس المؤمنة مائة من الأبل» معناه أى فى قتلها فالسبب الذى هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هى التى يقال إنها للسببية وقوله تعالى - ولأصلينكم فى جذوع النخل - قيل إن فى بمعنى على فيه والأولى بمعناها لتمسك المصابوب فى الجذع تمسك المظروف فى الظرف . وقيل إنها بمعنى الباء فى قوله :

وتركب يوم الروع منا فوارس بصيرون فى طعن الأباهر والسكلا

والأولى أن تكون بمعناها أى لهم بصارة وحذق فى هذا الشأن وقيل هى بمعنى إلى فى قوله تعالى - فردوا أيديهم فى أفواههم - والأولى أن تقول هى بمعناها والمراد التمسك وقيل هى بمعنى مع فى قوله تعالى: فأدخلنى فى عبادى والأولى بمعناها أى حاصلة فى زمرة عبادى أو بمعنى أدخلنى أيها الروح فى أجسام عبادى وقوله أنت أخى فى الله أى فى رضا الله أى رضا تعالى مشتمل على مؤاخذتنا لا يخرج عنه إلى الأغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب فى الله والبغض فى الله اه ببعض حذف (قوله الماء فى السكوز) السكوز معروف جمعه كيزان وأكواز وكوزة مثل عود وعيدان وأعواد وعودة قاله فى الصحاح فهو بضم الكاف وسكون الواو (قوله لدخول فى) أى وجودها كما تقدم غير مرة (قوله عليه) أى على لفظ الكوز مع كونه مجروراً وقد وجد فيه ال أيضاً وقد مر غير مرة (قوله ورب) قال الرضى فى رب ثمان لغات أشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثمانية ضم الراء وفتح الباء المخففة

لدخول عن عليه [وعلى]
نحو ركبت على الفرس
فالفرس اسم لدخول
على عليه [وفى] نحو
الماء فى الكوز
فالكوز اسم لدخول
فى عليه [ورب]

أورب رجل كريم لم أفارقه محذوف ذلك الفعل الماضى غالباً لوجود القرائن نحو رب رجل كريم أى لقيته وقد تدخل على مضمرب مبهمة لامرجله يميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وإن كان المبهمة مثنى أو مجموعاً منذ كرا كان للميز أو مؤنثاً نحو ربه رجلاً أو رجلين أو رجلاً أو امرأة أو امرأتين أو نساء خلافاً للكوفيين فى مطابقة التمييز فى الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجلاً وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتأنيثها ما الكافية المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو قوله تعالى - ربما يؤدّ الذين كفروا - وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجرح نحو ربما ضربته بسيف صقيل اه بزيادة من شرح الجاهى عابها والصقيل قال فى الصباح صقلت السيف ونحوه صقلا من باب قتل وصقلا أيضاً بالسكسر جالوته والصقيل صانعه اه (قوله رب رجل كريم لقيته) رب حرف جر شبهه بالزائد ورجل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وكريم مخصص مسوغ لكونه مبتدأ ولقيته فعل وفاعل ومفعول والجملة خبر للمبتدأ وذكر ابن هشام فى المغنى أن مجرور رب يجوز أن يكون مفعولاً على حد زيدا ضربته قال ويقدر الناصب بعد المجرور لاقبل الجار لأن رب لها الصدر من بين حروف الجراء وعلى كل فكرىم نعت لرجل وإنما كان مكسوراً للجار كما فى قوله تعالى - وأرجلكم إلى السكعين - عطفاً على الوجوه والأيدى ولذا كانت الأرجل مفعولة لا مفعولة ويجوز أن يقرأ كريم بالرفع على الأول وعليه فلا إشكال (قوله لدخول رب عليه) أى مع كونه منوناً مخفوضاً والمراد بالدخول الوجود كما مرّ غير مرة .

تنبية : يدخل رب على النكرة لا غير وباقى الكلام عليها يأتى فى باب الخفوضات إن شاء الله تعالى (قوله والباء) ومعناها الاصاق وهو أصل معانيها قال سيبويه وإنما هى الاصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا فى الكلام فهذا أصله قاله فى التصريح قال فى المغنى ثم الاصاق حقيقى كما مسكت يزيد إذ قبضت على شىء من جسمه أو على ما يحبس منه يد أو ثوب ونحوه ولو قال أمسكته احتمل ذلك وأن تكون منعمته من التصرف أى الانصراف ومجازى نحو مررت يزيد أى ألققت مرورى بمكان يقرب من زيد اه فجعل الاصاق بما يقرب منه كالاصاق ونازع الدمايين فى كون الاصاق فى صورة القبض على نحو الثوب حقيقياً واستظهر أنه مجاز بجعل الاصاق الامسالك بالثوب إصاقاً يزيد لما بينهما من المجاورة ثم الحقيقى نوعان ما لا يصل الفعل إلا بحرفه كسطوت يزيد وما يصل الفعل بدونه نحو أمسك يزيد فإن الباء أفادت أن إمساكك يزيد كان بمباشرة منك له بخلاف أمسكك زيدا فأنما يفيد منعه الانصراف بوجه ما (قوله نحو مررت يزيد) يحتمل أن الباء للاصاق فالمعنى أنه جالس وأنت مررت عليه أو للعبية فالمعنى أنه مرر معك لكن يحتمل أنه هو الذى حملك على المرور وأنت الذى حملته وجعلته ماراً قال فى المغنى وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد بدليل - وإنكم لتمرون عليهم مصبحين - وأقول إن كلا من الاصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقياً إذا كان مفضياً إلى نفس المجرور كما مسكت يزيد وصعدت على السطح فإن أفضى إلى ما تقرب منه فمجاز كمررت يزيد فى تأويله بالجماعة وكقوله * وبات على النار النداء والمخلق * فإذا استوى التقديران فى المجازية فالأكثر استعمالاً أولى بالتخريج عليه كمررت يزيد ومررت عليه وإن كان قد جاء كفى لتمرون عليهم يمررون عليها * ولقد أمر على اللثيم يسبنى * إلا أن امر به أكثر فكان أولى بتقديره أصلاً ويتجه على هذا الخلاف خلاف فى المقدر فى قوله * تمررون الديار ولم تعوجوا * أهو الباء أم على انتهى (قوله لدخول الباء عليه) أى مع وجود التنوين والخفض ففيه ثلاث علامات للاسم والمراد بالدخول الوجود كما سبق

نحو رب رجل كريم
لقيته فرجل اسم
لدخول رب عليه
[والباء] نحو مررت
زيد فزيد اسم لدخول
الباء عليه

(قوله والكاف) من معانيها التشبيه وهو إلحاق ناقص في الشرف أو في الحسنة بكامل فيهما هذا أصله فنحو زيد كعمرو مع أنهما متساويان فيهما لعله فرعه قال الرضى ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو جاءني الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار . فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف أى الذى هو كزيد أى مثل زيد . قلت : إن حذف المبتدأ في صلة غير أى إذا لم تطل في غاية القلة واستعمال الذى كزيد شائع كثير فلا يكون اسما وبتعيين اسميتها إذا انجرت كما في قوله :

* يضحكن عن كالبدر منهم * أى الدائب أو ارتفعت بالمفاعلة كما في قوله :

أنتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والقتل

أو على الابتداء نحو كذا عندى درهما على ما قال بعضهم واستدلّ بقولهم إن كذا درهما مالك برفع مالك انتهى وذوى شطط أصحاب ظلم .

تنبيه : شدّ دخولها على الضمير نحو قول الشاعر :

خلى الدنابات شملا كشبا وأم أوعال كها أو أقربا

وكقوله : ولا أرى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن إلا حظلا

وباقى الكلام يأتى إن شاء الله تعالى فى باب المخفوضات (قوله زيد كالبدر) هو مثال للاحق الناقص

فى الشرف بالكامل فيه ومثال إلحاق الناقص فى الحسنة بالكامل فيها زيد كالحمار فان الحمار فى البلادة

أكمل من زيد فيها ويحتملها قولك زيد كالأسد إذا شبهت شجاعته بشجاعة الأسد فمن قبيل الأول

وإن شبهت بلادته أو عدم حياته به فمن قبيل الثانى فتأمل (قوله كالبدر) يقرأ بالكسر وإن كان

مبتدأ فهو مرفوع بضمّة مقدّرة على آخره للحكاية (قوله لدخول الكاف) أى وجوده كأنه قدّم غير

مرة مع وجود أل والكسر (قوله واللام) هى مكسورة مع كل ظاهر نحو زيد وعمرو لإمعان المستغاث

المباشر ليا مفتوحة نحو يالله وأما قراءة بعضهم الحمد لله بضمها فهو عارض للاتباع ومفتوحة مع كل

مضمّر نحو لنا ولكم ولهم لإمعان ياء المتكلم فكسورة وإذ قيل يالك ويالى احتمل كل منهما وأن يكون

مستغاثا به وأن يكون مستغاثا من أجله وقد أجازها ابن جنى فى قوله * فياشوقى ما بقى ويالى من

النوى * وأوجب ابن عصفور فى يالى أن يكون مستغاثا من أجله لأنه لو كان مستغاثا به لكان

التقدير يادعولى ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرأ وما كان الله ليعذبهم قاله فى المعنى

أى لأن كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء واللام الابتداء خفيها الفتح لثقل الضمة والكسرة على

الكامة التى هى فى غاية الخفة بكونها على حرف وإنما كسرت باء الجرّ ولامه لموافقة معمولها ولم

يكسر كاف التشبيه لأنها تكون اسما أيضا فجرها إذن ليس بالأصالة وإعما ببقى لام الجرّ الداخلة على

المضمّر على فتحها إلحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وإعما خص لام المضمّر

بذلك لأنها لا تلتبس إذن بغيرها من اللامات إذا ضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت فى غير الضمير

لا تلتبس بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم إذ بما يكون الظاهر مبنيًا أو موقوفًا عليه اه رضى

على كافية ابن الحاجب ومن معانى اللام الاختصاص والاستحقاق فالأول إما بالملكية نحو المال

لزيد أو بغيرها نحو الجمل للفرس إذ لملك للفرس والثانى ما وقع بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة

لله والملك لله والأمر لله على خلاف فى لله ذكرناه فى شرح المطالب (قوله المال لزيد) قد علمت أن

لامه للاختصاص بالملكية ويمكن أن يكون اللام للاختصاص بغير الملكية لو كان زيد عبد الشخص

إذ لملك للعبيد (قوله فزيد اسم) يقرأ بالكسر للحكاية كما تقدم نظيره غير مرة (قوله لدخول

اللام) أى وجوده كما مرّ غير مرة أى مع وجود التنوين والخفض ولو عبر بنحو المال لعثمان

[والكاف] نحو زيد
كالبدر فالبدر اسم
لدخول الكاف عليه
[واللام] نحو المال
لزيد فزيد اسم لدخول
اللام عليه

لكان أوضح (قوله وحروف القسم) بفتح القاف والسين المهملة وهو اليمين والحاف بمعنى (قوله وهي من جملة حروف الخفض) سميت حروف القسم لدخولها على المقسم به وأشار به إلى أن قول المتن وحروف القسم مرفوع بالعطف على من فالتقدير ودخول حروف الخفض وهي من وحروف القسم ويجوز أن يكون مجرورا معطوفا على الألف واللام أو على حروف الخفض أي ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الخاص بعد العام على الأول ومن عطف الخاص على العام على الثاني والنكتة اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجرّ بخلاف باقي حروف الخفض فإنها جارة ولا تدلّ على القسم (قوله واستعملت في القسم) أي سواء صرح بمادة القسم أولا ككاسياتي (قوله وهي الواو والباء والتاء) اقتصاره على الثلاثة هو المشهور شنواني قال الرضی اعلم أن الواو والقسم لها ثلاثة شروط أحدها حذف فعل القسم معها فلا يقال أقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي أكثر من أصلها أي الباء . والثاني أن لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني . والثالث أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الأخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها ، وإنما حكم بأصلها لأن أصلها الاصاق فهي تلتصق بفعل القسم بالمقسم به وأبدت الواو منها لأن بينهما تناسباً لفظياً لكونهما شفويتين ومعنويًا ألا ترى أن في الواو والعطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الاصاق والتاء بدل من الواو في وراث وراث ووكالة وتكلمة واتعد فلماذا قصرت عن الواو فلم تدخل إلا على لفظة الله وفيها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو . وحكى الأخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ اه وكان الأولى للمصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لأصلتها وكونه أعم الحروف لأنه يشترط فيها شيء لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الألسنة وإن كانت الباء أصلاً لها كذا قيل ويجب القسم الذي لغير السؤال باللام وإن وحرفي النفي أي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية كانت نحو والله لزيد قائم أو فعلية نحو والله لأفعلن كذا وإن فيها أي في الاسمية نحو والله إن زيدا لقاتم وما ولا في النفية اسمية كانت أو فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتنؤ تذكرو يوسف أي لا تفتنؤ وأما قسم السؤال فلا يلتقي إلا بما فيه معنى الطلب نحو بالله أخبرني والله هل قام زيد اه ابن الحاجب وشرحه للجامى وتالله التاء تاء القسم والله مجرور بها وتفتنؤ فعل مضارع مرفوع ناقص لتقدير لا النافية واسمه ضمير مستتر فيه وجواب تقديره أنت وتذكرو فعل مضارع وهو مع فاعله خبر تفتنؤ ويوسف مفعول لتذكر أي لا تزال تذكر يوسف ثم ما ذكر من جواز حذف حرف النفي مختص بكونه لأعني لفظة لا لالفة ما خلافا لابن معطى قال في المغنى ذكر ابن معطى ذلك في جواب القسم فقال في ألفيته :

وإن أتى الجواب منفيًا بلا أو ما كقولي والسما ما فعلا

فانه يجوز حذف الحرف إذ أمن الالباس حال الحذف

قال ابن الجباز: وما رأيت في كتب النحو إلا حذف لا وقال لي شيخنا لا يجوز حذف ما لأن التصرف في لا أكثر من التصرف في ما انتهى ، وأنشد ابن مالك :

فوالله ما نلتكم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب

وقال أصله ما ما نلتكم ثم في بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية وفي بعضها قدره ما الموصولة اه وأقول إن حذف الموصولة أجازة الكوفيون والأخفش والعجب من ابن مالك أنه شرط لجواز حذفه كما حكاه ابن هشام كونه معطوفا على موصول آخر نحو نحو آمننا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم أي والذي أنزل إليكم مع عدم عطفيته هنا فليتأمل (قوله نحو والله) الأولى أن يقول والله لأفعلن كذا مثلا

[وحروف القسم] وهي من جملة حروف الخفض واستعملت في القسم [وهي الواو والباء والتاء] نحو والله بالله وتالله فلنفظ الجلالة اسم

ليعلم المبتدئ أنه واو التسم وكذا يقال في بالله وأما تائه فلا يحتاج إلى ذلك لوضوحه (قوله لدخول حرف القسم) أي التي الواو والباء والتاء والمراد بالدخول الوجود كما مر غير مرة (قوله والفعل) بكسر الفاء اسم لكلمة مخصوصة احترازاً من الفعل بفتح الفاء فإنه مصدر لكن كون المسكور الفاء اسماً لما ذكره والمفتوح الفاء مصدراً لها هو بحسب الاصطلاح وأما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل قال تعالى - وأوحينا إليهم فعل الخبرات - بكسر الفاء خلافاً لما وقع في بعض التفاسير وقد مرّ بعض هذا في قول المتن وفعل فلا تغفل (قوله أيضاً والفعل) أي ماصدق عليه هذا اللفظ من الأفراد أعم من أن يكون من أفراد الماضي أو المضارع كيقوم أو الأمر كقم وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل لأن لفظ فعل اسم بل لأفراد هذا المفهوم السكلي ثم ليس المراد جميع الأفراد بل بعضها إذ منها ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كأفعل وما أفعله في التعجب وخلا وعدا وحاشا إذا نصبت وحب من حبذا وكفى بهند أن تفعل وقال الشاطبي إن هذه أفعال ماضية تقبل تاء التأنيث بالنظر إلى أصلها بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض لأن العرب التزمت تجردها عن التاء والعبرة بالأصل فعلى هذا يصح أن يراد جميع أفراد الفعل اه من بعض الحواشي (قوله بقدر) أي الحرفية لأنها المرادة عند الإطلاق . فان قيل فما بال الشيخ خالد في شرح المتن قيدها بقوله الحرفية فيفيد حشواً وزيادة في التقييد . أجب الشنواني بأن القيد لبيان الواقع ودفع الإيهام وحينئذ لا حشو ولا زيادة وإنما الحشو والزيادة ما جرى به إلا لواحد من أمور ثلاثة الأفاذة والإخراج وبيان الواقع وإنما اختصت قد بالفعل حتى صح أن تجعل علامة له لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضي إلى الحال ولتقليل الفعل أو تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق إلا في الماضي فإذا قلنا قام زيد لا يفهم منه قيام زيد بزمن قريب إلى إخبارنا بل قد يفهم منه القيام به وبزمن بعيد إليه فلما قلنا قد قام زيد أفهم أن القيام بزمن قريب إليه قال في المعنى الاسمية على وجهين اسم فعل وهي مرادفة ليسكني يقال قد زيدا درهم وقدني درهم كما يقال يكني زيدا درهم ويكفيني درهم وقوله :

✽ قدني من نصر الحبيبين قد ✽ تحتتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء وأن تكون اسم فعل وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح والثاني على أن النون حذفت للضرورة كقوله : عدت قومي كهديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي

والطيس الرمل الكثير ويحتمل أنه اسم فعل لم يذكر مفعوله والياء للإطلاق والكسرة للساكنين واسم مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقدر الحرفية في لفظها ولستشير من الحروف في وضعها ويقال في هذه قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون حرصاً على بقاء السكون لأنه الأصل فيما بينون ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع وقدني درهم بغير نون كما يقال حسبي انتهى . قال اللماميني وجه الاعراب ما عرض وجه تحتم البناء من ملازمتها للإضافة وهو مشكل لأن الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء فما وجه الاعراب . فان قلت ملازمتها للإضافة . قلت لوضح كونه دافعاً للبناء لم تبين في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة انتهى . وأجيب بأن ملازمتها للإضافة ليست دافعة لبنائها بل لتحتمه فلذا جاز إعرابها اه شنواني (قوله والسين وسوف) هذان اللفظان اسمان للحرفين الساكنين على المضارع إلا أن سوف تحكى على الفتح اسماً وأما السين فمعرّب غير محكى . ولما انعقد الشبه الصوري بين سوف وسوف دون السين وسه أدخل اللام على السين دون سوف بل حكى على صورته تحقيقا لشبهه اه فاكهي وفيه أنه إنما قيل والسين لعدم جواز الإخبار بحرف واحد ولذا لم يقل في إعراب

لدخول حرف القسم عليه [والفعل يعرف بقدر والسين وسوف

صنعت فاعل ولعانا نزيد على هذا في قول المصنف ولا في النهي إن شاء الله تعالى (قوله والسين) قال في المعنى هي حرف تختص بالمضارع وتخاصه الاستقبال وتنزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس منقطعا من سوف خلافا للسكوفيين ولامدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المرين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك أنها قلبت المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال وزعم بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى - ستجدون آخرين - واستدل عليه بقوله تعالى - سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم - مدعيا أن ذلك إنما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال جاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم ما ولاهم غير موافق عليه اه (قوله وسوف) قال في المعنى هي مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف وكان القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد ويقال فيها سف بحذف الوسط وسو بحذف الأخير وسي بحذف قلب الوسط ياء ومبالغة في التخفيف حكاه صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو - ولسوف يعطيك ربك فترضى - وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله :

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

(قوله وتاء التأنيث الساكنة) في أواخر الفعل حرف وضع علامة للتأنيث وقيل إنها اسم وما بعده بدل عنه فقامت هندان التاء فاعل وهند بدل منه وهو خرق للاجماع مع أنه يرد عليه أن البدل يصح الاستغناء به عن المبدل منه فنحو قام زيد أخوك يصح أن يقال قام أخوك ولم أر من يجوز نحو قام هند بحذف المبدل منه وهو التاء (قوله التأنيث) أي تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة من سكنهما . فان قيل الفاعل من قام به الفعل أو وجد منه الفعل أو نفي عنه ويستدل من رد زعم حرفية ليس باحق تاء التأنيث مع أن قولك ليست هند قائمة ليست التاء فيه تاء التأنيث للفاعل بالمعنى المتقدم لعدم دلالة ليس على الحد بل هي تاء من نفي عنه الخبر ولو سلم أنها للنفي يشكل جمعها فعلا لأن النفي معنى في الاسناد . أجيب بأن المراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر وبعضهم جعل معناها ثبوت الانتفاء أي انتفاء وصف ما أسندت إليه فلا يشكل (قوله أيضا وتاء التأنيث الساكنة) إنما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل حتى دلت عليه لأنها تدل على تأنيث فاعل أو نائب عنه فلا يباحق إلا بما له ذلك والصفات استغنت عنها لما يلحق من التاء المتحركة الدالة على تأنيث فاعل وتأنيث مرفوعها فلا جرم اختصت بالفعل شنوائى (قوله الساكنة) المراد بالساكنة وضعها وإن تحركت لعارض كالتقاء الساكنين في نحو - قالت امرأة فرعون - وضربنا وقالت أمة بالنقل ويدل على عروضا حذف الألف في رمتا بخلاف المتحركة وضعها بحركة إعراب فتختص بالاسم كقائمة أو بناء فقد تدخل الاسم كلا حول ولا قوة عند بناءهما على الفتح وقد تدخل الحرف كربت وثمت في لغة من سكنهما وإنما سكنت تاء التأنيث للفرق بين تاء الأفعال نحو تضرب وثبت وتاء الأسماء نحو بيت ولم يعكس لثلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل اه شنوائى بزيادة .

تنبيهان : الأول المراد من العلامات المذكورة صحة الحلول لا الحلول بالفعل فلوقيل قام فعل لصح ذلك واستدل على فعليته بصحة حلول تاء التأنيث الساكنة على ذلك فيقال قامت وإذاعت ذلك فلا يحتاج إلى قول بعضهم إن المراد بالعلامات المذكورة على جهة المجموع لا الجميع وفيه نظر لأنك

وتاء التأنيث الساكنة]

لو تركت التأويل الثاني وتقول إن قام فعل لصحة حاول تاء التأنيث الساكنة لا يخلو عن اعتراض
فالأولى في التأويل أن تقول المراد بالعلامات المذكورة صحة حاول بعض العلامات وقد مرّ بعض
ذلك عند تعرض المصنف لحروف الجر وهو اللام فلا تغفل . الثاني أن ما ذكره المصنف من العلامات،
للماضى والمضارع فقط فهي ثلاثة أقسام: ما اشترك بينهما وهو قد وسيأتى وما اختلفت بالمضارع وهو
السين وسوف وتقدم بجهنما وما اختلفت بالماضى وهو تاء التأنيث الساكنة أصالة ولم يذكر المؤلف،
علامة الأمر فضلا عن ذكر ما اختلفت به وهو دلالاته على الطاب وقبوله ياء الخطاب كاضربى
أونون التأكيذ مخففة أو مشددة نحو اضربى واقعدن ولعله تركها لعمرها على المبتدى بسبب أنها
مركبة من شيتين كما علمت مما ذكرناه أولاً لأنه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن الفعل على
قسمين ماض ومضارع وأن الأمر قطعة من المضارع فأصل اضرب لتضرب حذفت اللام والتاء
واجتلبت همزة الوصل ليوضح الابتداء بالساكن وفيه نظر من وجهين: الأول أنه ذكر في باب
الأفعال أن الأفعال ثلاثة وقال ماض ومضارع وأمر كاسيأتى . والثاني أن ما يكون علامة للمضارع
لا يكون علامة للأمر والله تعالى أعلم (قوله يعنى أن الفعل) أى يقصد المصنف أن الفعل الذى هو

يعنى أن الفعل يتميز
عن الاسم والحرف
بدخول قد عليه
وتدخل على الماضى

اسم لكلمة مخصوصة وقوله يتميز بالبناء للفاعل والجملة خبر أن والجملة من أن واسمها وخبرها محل
نصب مفعول ليعنى (قوله عن الاسم والحرف) أى اللذين هما قسيان للفعل ولكل من الاسم والفعل
والحرف قسم وقسم (قوله بدخول قد عليه) متعلق بتمييز أى وجودها فى أول الفعل (قوله
وتدخل على الماضى) قال فى المعنى وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المحرر من
جازم وناصب وحرف تنفيس وهى معه كالجزم فلا تفصل منه بشيء اللهم إلا بالقسم كقوله:

أخالد قد والله أوطأت عشرة وما قائل المعروف فينا يعنف
وقول آخر: فقد والله بين لى عنائى بوشك فراقهم صرد يصيح
وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد والله أحسنت وقد يحذف بعدها كقول النابغة:

أفد الترحل غير أن ركابنا لما نزل برحالنا وكان قدى

أى وكان قد زالت ولها خمسة معان: أحدها التوقع تقول قد يقدم الغائب اليوم . الثانى تقرب
الماضى من الحال تقول قام زيد فيجتمل الماضى القريب والماضى البعيد فإذا قلت قد قام اختلفت
بالقريب . الثالث التقليل نحو قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب . الرابع التكثير نحو قواك
قد يجود الكريم . الخامس التحقيق نحو - قد أفاح من زكاه - انتهى باختصار وحذف .

تنبيه: من خواص قد أنها يجوز دخول لام الابتداء على فعل متصرف ماض معها تقول إن
زيدا لقد قام ولو قيل إن زيدا لقام كان غير جائز . قال ابن مالك:

ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا ولا من الأفعال ما كرضيا
وقد يليها مع قد كان ذا لقد صما على العدا مستحوذا

(قوله أيضا وتدخل على الماضى) قال فى المعنى أيضا أثبت الأكترون التوقع مع الماضى قال الخليل يقال
قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لأن الجماعة منتظرون لذلك وقال
بعضهم تقول قد ركب الأمير لمن ينتظر ركوبه وفى التنزيل - قد سمع الله قول الذى تجادلك - لأنها
كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى وقال التوقع
انتظار الوقوع والماضى قد وقع وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضى
كان قبل الإخبار به متوقعا لأنه الآن متوقع والذى ظهر لى قولك وهو أنها لانفيد التوقع أصلا انتهى

قال الفقير الذي أعتقد أنها تفيد التوقع : أى توقع لقاء الخبر إليه ولعله هو الصواب بل هو هو ولكن لو تأملت قول ابن هشام إن الفعل الماضى كان قبل الاخبار به متوقعا مع قولى هنا بأذنى تأمل وجدتهما سواء والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله نحو قد قام زيد) يحتمل أن يكون معناها التوقع إن كان خبر قيام زيد منتظرا إليه وأن يكون لتقريب الماضى من الحال وأن يكون للتحقيق فليتأمل (قوله وعلى المضارع) وتفيد التحقيق نحو : قد يعلم الله أو التقليل نحو : إن السكندوب قد يصدق .

تنبيه : علم مامرة أن قد لا تدخل فى الأمر كالسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة وأنها لا تستعمل علامة للماضى أو المضارع (قوله لدخول قد عليه) أى وجودها كما تقدمت فى مبحث علامات الاسم (قوله والسين وسوف يختصان بالمضارع) يجوز فى هذا أن يكون السين وسوف مبتدأ وقوله يختصان خبره ويجوز أن يكون السين وسوف بالجر عطف على قد ويختصان حال من السين وسوف (قوله لدخول السين وسوف عليه) أى دخول السين على الأول وسوف على الثانى والمراد لدخول الوجود كما تقدمت غير مرة (قوله وتاء التأنيث الساكنة تختص بالماضى) تقدمت البحث عليه وسيأتى بزيد بسط باقى بحثه فى باب الأفعال إن شاء الله تعالى . ثم اعلم أنه يجوز فى هذا التركيب أن يكون تاء مرفوعا على أنه مبتدأ أو جملة تختص خبره ويجوز أن يكون تاء مجرورا معطوفا على قوله قد وتختص حال له : أى حال كونها مختصة بالماضى وهو أولى ليكون على نسق ما تقدمت فى مبحث علامات الاسم (قوله نحو قامت هند) قامت فعل ماض والتاء علامة التأنيث ولا تحسبها ضمير الوجود الفاعل وهو لفظ هند وهو أعنى لفظ هند مرفوع بضمه ظاهرة فى آخره بلاتنوين لسكونه ممنوعا من الصرف والمانع منه كونه علما مؤنثا ويجوز صرفه لسكونه ثلاثيا ساكن الوسط ليس منقولا من علم رجل بخلاف زيد عاملا امرأة لثقله بالنقل وسيأتى بحثه عند تعرض المصنف للاسم الغير المنصرف فى باب الاعراب ولعلنا نبسط هذا الكلام عند تعرض المؤلف للفظه هند وهو مذكور فى باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله للحقوق التاء) عبر بالحقوق دون الدخول كما سبق فى مواضع للنسبة أعنى كون التاء تلحق آخر الفعل ولما كانت التاء عارضة لاحقة زائدة على مبنى أصل الكلمة عبر بما ذكر بخلاف التنوين فإنه لما كان الحرف الأسمى غير زائد بل إنما هو فى الحرف الأخير من الكلمة عبر بالوجود كما تقدمت وكذلك الحذف فليتقطن ، ولعمري لقد أجاد الشارح أبقاه الله بالسلامة فى توضيح المبتدئ نقمنا الله بما لومه (قوله والحرف) هو لغة الطرف قال تعالى - ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة - وكأنه تعالى وهو أعلم بما راده بين المعنى الخفى فى العبادة على الحرف ، ومثله قوله تعالى - إن الانسان خلق هادعا إذامسه الشرّ جزوعا وإذامسه الخير ممنوعا - ولله درّ البيتوشى حيث قال :

لاحمد من يعبد ربه على حرف فان وإن كما قد أنزلا

والحرف اصطلاحا مامرة فى تقسيم الكلام (قوله ما لا يصلح معه دليل الاسم ولادليل الفعل) إن قيل هذا التعريف بالأعم لصدقه على الجملة فإنها لا يصلح معهادليل الاسم ولادليل الفعل بحسب اللغة . قلت ما عبارة عن الكلمة بقرينة كون الحرف من أقسام الكلمة . فاصله أن الحرف كلمة لا يصلح معهادليل الاسم ولادليل الفعل وتفسير ما بكلمة يندفع أيضا الخط ونحوه . فان قيل إن أراد بدليل الاسم ودليل الفعل ما ذكره المصنف فقط ورد أن لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست بحرف وإن أراد ما ذكره المصنف وما لم يذكره فهو إحالة على مجهول . قلت نختار الأول رعاية لما يلزم هذا التعريف من قبيل التعريف بالأعم وقد أجازه المتقدمون لأنه يستفيد به التمييز فى الجملة ونختار

نحو قد قام زيد وعلى
المضارع نحو قد يقوم
زيد فكل من قام
ويقوم فعل لدخول قد
عليه والسين وسوف
تختصان بالمضارع نحو
سيقوم زيد وسوف
يقوم زيد فيقوم فعل
مضارع لدخول السين
وسوف عليه وتاء
التأنيث الساكنة
تختص بالماضى نحو
قامت هند فقام فعل
ماض للحقوق التاء
عليه [والحرف
ما لا يصلح معه دليل
الاسم ولادليل الفعل]

الثاني ونقول إن المقصود بوضع هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستفيد بالافادة والموقف يبين له مالم يذكره المصنف . فان قيل ماذا ذكره المصنف لا يحسن التعريف به لأنه يقتضى أن المبتدئ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الأمور التي تدل على الاسم وعلى الفعل ويعلم عدم صلوح الكلمة بحسب اللغة لها وفي هذا من العسر ما لا يخفاء فيه . قلت الجواب أن المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدئ إنما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن استفادته منها في الوجه الكامل وغالب الألفاظ التي لا يصلح معها شيء من العلامات المذكورة فيستفيد حرفيته أكثر من الألفاظ بانتفاء العلامات المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة إليه ولا يضر أنه قد يخطئ باعتقاد حرفية بعض الألفاظ لانتفاء العلامات ظاهراً لقلة ذلك بالنسبة لغيره وكما لو أخطأ في غير ذلك فان المبتدئ مظنة الخطأ إذا استقل بالأخذ على أن المبتدئ قطعاً لا يستغنى عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة مع عدم حرفيتها ومن يستحضر ما اعتاده أهل الفنون والمقصود فيها من المسامحة بأمثال ذلك وبما هو دون ذلك كما هو معلوم من تتبع فيفهم أنه لم يستفد شيئاً مما تقرر اه شنوانى بطوله (قوله يعنى أن الحرف) أى يقصد المصنف أن الحرف لجملة ان واسمها وخبرها في محل نصب مفعول يعنى كما أسلفنا في غير ما وضع (قوله يميز عن الاسم والفعل) أى اللذين هما قسيان للحرف كعلامت مما تقدم فتفطن (قوله بأن لا يقبل شيئاً الخ) قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف لأنه يلزم منه الدور: أى لأن الحرف متوقف على عدم الحرف ومعلوم أن عدم الحرف يتوقف عاياه لأن العدم يتوقف تعمله على الملسكة كما قالوا إن العمى عدم البصر فيتوقف تعقل العمى على تعقل البصر. أجاب شارح الباب بأن الحرف له جهتان جهة كونه حرفاً وجهة كونه لفظاً معلوماً ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لامن الأولى لا دور . وأجيب بأننا لانسلم الدور لأنه يمكن معرفة الحروف التي يعلم بها الاسم والفعل والحرف ولا يعلم أنها حروف عبادة على الشذور .

تنبيه : قال يس قال اللقاني كان عليه أن يزيد قيماً آخر يخرج أسماء الأفعال كما قال ابن الناظم ولم يدل على نفي الحرفية دليل : أى كأن تقع الكلمة أحد ركني الإسناد فانها حينئذ تنفق عنها الحرفية وتتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل واللاحق به عند التردد أولى اه قال الفقير حفه بعفوه اللطيف الخبير يمكن أن يجاب هنا بما قدمنا هناك تأمل (قوله كهل وفي ولم) معنى الأولين تقدم في التقسيم وسيأتى إن شاء الله تعالى معنى لم في الجازمات للفعل المضارع والكاف استقصائية من جهة التقسيم فان هل مشتركة بين الأسماء والأفعال وفي محتصة بالأسماء ولم محتصة بالأفعال ومن وجد رابعا فعليه بالحقه لهذا الموضع وتمشياً من جهة الافراد ولا خفاء (قوله فانها) أى الثلاثة (قوله لا تقبل شيئاً من ذلك) أى من علامات الاسم ومن علامات الفعل (قوله فعلمته) أى علامة الحرف الفاء واقعة في جواب شرط مقدر : أى فاذا علمت ما تقدم فعلمت الخ (قوله عدم قبول العلامات) من إضافة المصدر للمفعول : أى عدم قبوله العلامات : أى عدم قبول الحرف (قوله قال العلامة الحريرى) استدلل به على تصريح عدمية العلامات كأنه قال وصرح بما قلنا قول العلامة الحريرى ، والحريرى هو تلميذ العلامة أبى اسحاق الشيرازى صاحب المذهب والتنبيه في الفقه مشهور بن (قوله في ملحة الاعراب) هو كتاب في النحو صغير الجرم كبير العلم شرحه وفد من العلماء كالفاكهى وغيره واشتهر أنه بنت ليلة وفيه من الوعظ في الأمثال كثير فمنه قوله :

جاهدوا يا قوم حتى تغنموا وقاتلوا الكفار كيما يسلموا

يعنى أن الحرف يميز
عن الاسم والفعل بان
لا يقبل شيئاً من
علامات الاسم ولا شيئاً
من علامات الفعل كهل
وفي ولم فانها لا تقبل
شيئاً من ذلك فعلمته
عدم قبول العلامات
التي للاسم والفعل قال
العلامة الحريرى في
ملحة الاعراب

ولو لم يكن فيها إلا قوله :

واقتبس العلم لكيا نكرما وعاص أسباب الهوى لتسما

لكفاها غفرا على نظارها كيف لا وهو صاحب المقامات (قوله والحرف ما ليست له علامة البيت) أى علامة وجودية كما بينه الشارح . الاعراب الواو بحسب ما قبله الحرف مبتدأ ما اسم موصول بمعنى الذى يقع على الكلمة أو نكرة موصوفة بمعنى شئ ويقع عليها أيضا كالألف وعلى كل هو خبر المبتدأ ليست فعل ماض على الأصح للحق تاء التأنيث والتاء علامة التأنيث وله اللام جارة والهاء المضمومة مجرور بها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم وعلامة بالرفع فى الأصل اسم ليس مؤخر لكنه الآن موقوف فقس الفاء سببية محضة مثل - إنا أعطيناك الكون فصل لربك - قس فعل أمر من قاس يقيس فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت على قولى جار ومجرور متعلق بقس تسكن فعل مضارع مجزوم جوابا للأمر ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت علامة بتشديد اللام خبر تسكن منصوب فى الأصل وهو الآن موقوف وقد علمت مما قررنا أنه لا إبطاء فى البيت لأن لام علامة فى الشطر الأول مخففة وفى الشطر الثانى مشددة (قوله علامة موجودة) أى فقول الحريرى على حذف نعت وساغ ذلك للقرينة على حد قوله تعالى - يأخذ كل سفينة غصبا - أى صالحا وإعنا قدر الشارح أبقاه الله بالسلامة لأن الحرف لا بد له من علامة أى علامة (قوله بل علامته عدمية) أضرب عن كلامه المنفى السابق قال بعضهم إنما لم يجعل له علامة وجودية كقسيمية الاسم والفعل لأنه فى نفسه علامة فلو جعلت له علامة لزم الدور أو التسلسل وههنا ههنا . فان قيل العدمى لا يكون علامة للوجودى . أجب بأن العدمى قسبان : عدم مطلق وهو الذى لا يكون علامة للوجودى وعدم مقيد وهو علامة له وما ههنا من الثانى لأن المراد عدم علامة الأسماء والأفعال لا لعدم مطلقا فاذا عرضت عليك مثلا كلمة وسئلت عنها أى اسم أو فعل أو حرف فأعرض عليها شيئا من علامات الاسم فان قبلت فهى اسم كأحمد فانك لما عرضت عليه الباء علمت أنه يقبلها فيقال مررت بأحمد وإلا فأعرض عليها شيئا من علامات الأفعال فان قبلت فهى فعل كأحمد فانك إذا عرضت عليه السين فانه يقبلها فتقول سأسألك رضى طاعة وتعبدنا وإلا فأحكم بحرفيتها إذ لا تخرج عن ذلك كادل عليه الاستقراء التام لأن علماء الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا الثلاثة أنواع ولوجودوا رابعا لعثروا عليه وقد مر (قوله ونظير ذلك) أى نظير ما ليست له علامة موجودة بل علامته عدمية الجيم الخ (قوله والحاء) هذا محل الشاهد .

خاتمة : نسأل الله حسنها . اعلم أن أحسن ما يضبط الحرف بالعد لأن الحروف محصورة وهى واحد وسبعون حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر آحاد الهمزة والألف والباء والتاء والسين والفاء والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو والياء . وأربعة وعشرون ثنائية أو وأم وان وأى وأي ووى ويا . وتسعة عشر ثلاثية أجل ونعم وجير وإذن وإلى وإلا وإما وان وأن وإيا وبلى وثم وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت وهيا . وأربعة عشر رباعية إلاوإلا وإما وأما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل وإذما ولولا وهلا ولوما ولكن . وخمسة واحد وهو لكن فقط وإذا أردت بيان كل من هذه وغيرها فعليك بالمعنى فانه المتكفل بذكرها ، وقد ألف الامام العالم أبو محمد عبد الله البيتوشى كتابا فى معانى الحروف وسماه كفاية المعانى إذ قال فيه :

فها كفاية المعانى فى حفظه لأحرف المعانى

والحرف ما ليست له
علامة

فقس على قولى تسكن
علامة

أى ما ليست له علامة
موجودة بل علامته

عدمية ونظير ذلك
الجيم والحاء والحاء

فالجيم علامتها نقطة
من أسفلها والحاء

علامتها نقطة من
أعلىها والحاء علامتها

عدم وجود نقطة من
أسفلها وأعلىها والله

سبحانه وتعالى أعلم .

وفيه ستائة بيت واثنان وسبعون بيتا كقال :

أبياتها محكمة رصينه مجموعها لؤلؤة ثمينه

٦٧٢

فظالع فيه إن شئت والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب الاعراب

هذه ترجمة وهي كلمتان الثانية منهما مجرورة لاحالة لاضافة الأولى إلى الثانية وسيأتي بحث المضاف والمضاف إليه إن شاء الله تعالى في باب المحفوضات. وأما الأولى وهي لفظة باب فيجوز فيها ثلاثة أوجه: الاعراب الرفع وهو أولها لأن فيه إبقاء أحد ركني الاسناد وفيه وجهان: الأول أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هذا باب الاعراب فها حرف تنبيه وذا اسم إشارة مبتدأ أو باب خبره. والثاني أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره باب الاعراب هذا محله فباب الاعراب مبتدأ وهذا مبتدأ ثان ومحله خبره والجملة خبر المبتدأ الأول والأول أولى لأن الخبر محل الافادة كما تقول زيد قائم فانك أخبرت عن قيام زيد لأنك أخبرت عن زيد بأنه قائم، ولي ههنا وقفة فان التركيب في زيد قائم خبرية وأى فرق بين الاخبار بقيام زيد وبزيد بكونه قائما ثم رأيتني في شرح المطالب عند قولي :

و بعدما في بدئه معلوم قال أبوحنيفة أي معصوم

ذ كرت ما يناسب المقام مبسوطا فانظره إن شئت ، وقيل الثاني أولى لأن المبتدأ مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره تأمل . والثاني من أوجه الاعراب النصب وهو يلى الأول وهو مفعول لفعل محذوف تقديره خذ أو افهم أو اقرأ أو تعلم ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره هالك لأن اسم الفعل لا يعمل وهو محذوف على الأصح والثالث الجر وهو أضعف الكل على أن الجمهور منعه لأن الجار لا يعمل محذوفا إلا شذوذا مع أن الجار إذا حذف نصب المعمول ، لكن قال ابن مالك :

وقد يجز بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا

والباب لغة ما يدخل منه إلى غيره ويقال هو ما يتوصل به من داخل إلى خارج ومن خارج إلى داخل ويقال أيضا هو فرجة في سائر يتوصل بها من خارج إلى داخل وعكسه ، قيل هو بيان لما في العبارة التي قبلها ويطلق الباب لغة على التقييم على القوم يقال فلان باب على القوم إذا كان عميدهم والتقييم عليهم فهو حقيقة في الأجسام مجاز في غيرها الشامل للألفاظ ثم صار حقيقة عرفية في الألفاظ ومنه يقال في كل زاوية أو رباط له بواب وانظر قولهم في التنجى إلى بابك مفتوح . واصطلاحا ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المختصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة . قال السنوani : سمي مبدء كل كلام مفصول بابا لأنه يدخل منه إلى المقصود ، ثم سمي نفس ذلك الكلام بابا للتوصل منه إلى المعاني أو بمعنى المبوب . وأصل باب بوب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فهو واوي لقولهم في الجمع أبواب وفي التصغير بويب وإضافته إلى الاعراب من إضافة الدال للدلول : أي باب دال على الاعراب : أي على حقيقته وهو قوله وهو تغيير الح وأقسامه وهو قوله وأقسامه أربعة الح لأنه تكلم عليها فيه .

فائدة : قال الزمخشري : بوبت الكتب لأن القارئ إذا ختم بابا وشرع في آخر كان أنشط وأبعث كالمسافر إذا قطع فرسخا: أي وشرع في آخر فانه أهون عليه من أن يقطع مسافة بلاعد ولذا كان القرآن سورا سورا ، وفي السنوani قال أستاذ شيخنا ولأنه أسهل في وجدان المسائل والرجوع إليها

[باب الاعراب]

وأدعى لحسن الترتيب والنظم وإلا ربما تذكروا المسائل منتشرة فافهم اه . والاعراب لغة مصدر أعرب يقال لمعان منها الابانة تقول أعرب الرجل عن حاجته أى أبان عنها ومنها الاجالة تقول عربت الدابة جالت في مرعاها وأعربها صاحبها أجلها ومنها التحسين تقول أعربت الشئ أى حسنته ومنها التغيير تقول عربت معدة البعير أى تغيرت وأعربها الله غيرها ومنها إزالة الفساد تقول أعربت الشئ أى أزلت عربه أى فساده (١) وتتعدى هذه الخمسة بالهمزة كما علمت إلا الأول فيتعدي بعن ويأتى أعرب لازما بمعنى تكلم بالعربية أو صار له خليل عراب أو ولد له ولد عربى اللون أو تكلم بالفحشة أو أعطى العربون أول يلحن فى الكلام أو تحجب إلى غيره ومنه العروبة المتحبة إلى زوجها فهذه اثنا عشر معنى وجعله فى الاصطلاح منقولا عن سائرهما صحيح والحكم بنقله عن واحد معين ترجيح بلا مرجح لكن الأنسب نقله عن التبيين لأن الكلمة إذا أعربت ظهر معناها وبان . وعن التغيير لأن الكامة تتغير عن حال الوقف وعن التحسين لأن الكامة تحسن بالاعراب لظهور معناها ووضوح دلالتها وعن إزالة الفساد لأن الاعراب تتحول به الكامة من حال الجهل إلى حال العلم وفى ذلك إزالة الفساد وعن التكلم بالعربية وهو ظاهر أو عن تالييه وهو مناسب إذ الخيل العراب خلاف البراذين فمن أعرب فكأن له كلاما غير كلامه وهو العربية وكذا الأخيران وانظر فى الاثنى قبلهما ولا يرى تناسبا فى هذا والله أعلم (قوله الاعراب) أى فى اصطلاح النحويين فأل للعهد الذهنى ولا يتأتى فى الضمير من قوله هو تغيير إلى آخره الاستخدام تأمل (قوله هو) ضمير فصل فأئذته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لصفة والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره أو هو مبتدأ تغيير خبره والجملة خبر الاعراب قاله الزمخشري فى تفسير قوله تعالى -- وأولئك هم المفاجون -- وقد تقدم غير هذا فى أول الكتاب فراجع إن شئت (قوله تغيير أو آخر الكلام) . أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصفه فلا يصح حمله على الاعراب الذى هو وصف للكامة . وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغيير أو هو مصدر المبنى للمفعول . واستشكل البعض قول المورء أن الاعراب وصف للكامة وتأويل المحيب التغيير بما يصح وصف الكامة به بأن الاعراب مصدر أعرب أى غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل للكامة يءلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الأصل فى المعانى الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لأميانية لها فالذى ينبئ ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل منه وأنا أقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحا على القول بأنه معنوى بلزوم آخر الكامة حالة واحدة الذى هو وصف للكامة قطعا لا بالزام آخر الكامة حالة واحدة فحيث لم يءل قولهم مبنى على أن البناء وصف للفاعل لم يءل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحا ووصفا للكامة بءليل تعر يفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحيث أن التغيير يعنى التغيير ويكون الاعراب اصطلاحا منقولا من وصف الفاعل إلى وصف الكامة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الأصل من أخصية المعانى الاصطلاحية إذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا نعم إن أول اللزوم فى تعريف البناء بالازام اندفع عن هذا البعض الايراد وكان كل من الاعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد أعنى القول بأن الاعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلا من الاعراب والبناء وصف للكامة نعم قد يطلق الاعراب والبناء على فعل الفاعل كما فى قولك أعربت الكامة لكن ليس هذا هو المعتقد له الباب بقرينة اختلافهم فى أنه لفظى أو معنوى إذ فعل الفاعل معنوى قطعا هذا هو

[الاعراب هو تغيير
(١) قوله أى فساده فى
المصباح أى اتهامه اه

تحقيق المقام والسلام صبان وسيأتي أن شارحنا عن التغيير التغير : فان قيل إن التعريف لا يصدق في قام زيد بالرفع فقط ولم يتقدم عليه ذكر النصب والجر ولم يتأخرا عنه لأنه لا يوجد التغيير فلا يتحقق الاعراب في قولك قام زيد إلا بعد ذكر المنصوب أو المجرور في لفظ زيد وأوضح منه نحو سبحانه اللازم النصب على المصدرية فان التعريف لا يشمله . أوجب بأن المراد بالتغيير بالمعنى المتقدم الانتقال ولو من الوقف إلى الرفع فانه كاف في اسمية التغيير . لا يقال لا وقف في نحو الفقى . لأننا نقول كما يوجد التقدير في الرفع يوجد أيضا في الاعراب . ولقائل أن يقول من أين يعرف مبتدئ حالية وقفه وحالية إعرابه . وأوجب اعتبرنا التوقيف حينئذ كما أسلفنا في علامة الحرف (قوله أو آخر الكلم) جمع آخر وأقله ثلاث فيلزم أن لا يتحقق الاعراب إلا بتغيير ثلاثة أو آخر والأمر بخلاف وقد أسلفناه . قلت في الجواب الاضافة ترد لما يرد له التعريف وقد صرح أهل الأصول والتفسير بأن التعريف الذى لا جنس يبطل معنى الجمعية فالاضافة هنا للجنس قال الشنوائى ولعل التعبير بصيغة الجمع للشعار بتعداد أنواعها ونوع التغيير بتنوعها . وقد يجاب بحذف مضاف أى أحد أو آخر الكلام اه واعترضنا قول المصنف مع قول الشيخ الشنوائى بأنه يلزم أن لكل كلمة أو آخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها إلا آخر واحد فقتضى كلام الشنوائى أن للكلمة أو آخر يتحقق الاعراب بتغيير واحد منها وهو بديهى الفساد . والجواب الثانى (٧) من أصله أن في العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمه آحادا (قوله أيضا أو آخر الكلام) المراد بالآخر هو الآخر حقيقة أو ما ينزل منزلة الحقيقة فدخلت الأفعال الخمسة فان إعرابها بالنون وحذفها وهى ليست بآخر حقيقة وإنما الآخر آخر الكلمة أصليا كالضرب أوزاندا كالمسئق والنون وحذفها بعد الفاعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر والمراد بالتغيير المارّ ما يعم التغيير ذاتا بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما في الأسماء الخمسة والمثنى المرفوع والمنصوب أو حكما كما في المثنى المنصوب والمجرور فان نحو رأيت الزيدى ومررت بالزيدى لا يتغير حقيقة وإنما يتغير حكمه فان الأصل رأيت زيدا وزيدا ومررت بزيدا يدل على أن الجواب في قولنا إن المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف إلى الرفع إذا نظرته وجدته ناقضا لما ذكرنا أوصفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما في جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكما كما فيه في حال النصب والجر على الكلام المارّ . فائدة : إنما جعل الاعراب كالبناء في الآخر لأنهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها في العمل بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعما . البعض الآخر وإنما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لثلاثا ينتقض بمثل قولنا إن زيدا مضروب وإنى ضربت زيدا وإنى ضارب زيدا فان العامل في زيدا في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر العرب لم يختلف باختلافه اه ملاجى على أن الجواب المتقدم في التغيير يخلصه فلا تغفل والمراد بالاختلاف الوجود إطلاقا للملزوم على اللازم فالمدار على وجود العامل لاعلى تعدده المشعر به على أن الجواب المارّ في التغيير يخلصه أيضا (قوله العوامل الداخلة عليها) العوامل جمع عامل وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب أى شئ ملفوظ أو مقدر أو معنوى يتحصل به معنى من المعانى المقتضية للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة وذلك نحو جاء في جاء زيد فانه به تحصلت الفاعلية فان زيدا إنما صار فاعلا في هذا المثال لاسناد الفعل إليه فتسكون فاعليته بسبب الفعل وهى تقتضى الرفع لأنه عاملها ونحو ضربت زيدا فانه به تحصلت المفعولية فان زيدا إنما صار مفعولا في هذا المثال لايقاع الفعل عليه فتسكون مفعوليته بسبب الفعل وهى تقتضى النصب لأنه عاملها ونحو الباء في نحو مررت بزيدا فانه بها تحصلت الاضافة

أو آخر الكلام لاختلاف
العوامل الداخلة عليها

أى إضافة الفعل إلى ما بعده المقتضية للجرّ لأنه عاملها ويعنى بالتقوم نحواً من قيام العرض بالجوهري فان معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً إليها وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحالها الاسم وكذا الموجد لعلامة هذه المعاني هو المتكلم ومن النجاة من جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها كما تقدم فلهدا سميت الآلات عوامل اه شنوانى ورضى . فان قيل العامل الزائد في بحسبك درهم هل يتناوله التعريف . أوجب نعم يتناوله لأن البناء فيه حصل بها كون الشيء مضافاً إليه حكماً وصورة . فان قيل يبقى الاعتراض في عامل الفعل لأن المعنى المقتضى للاعراب لا يوجد فيه . قلنا إنه إن قيل إعراب الفعل بطريق الاصاله وأن المعاني المفتقرة للاعراب تعتوره وأنها أعم من الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها فيشمل الحد المعنى الذى من الفعل كالنهي عن كل أمرين أو عن الجمع بينهما أو عن الأول دون الثانى فى نحو لاتأكل السمك وتشرب اللبن بجزمهما فى الأول أو جزم الأول فقط مع نصب الثانى فى الثانى أو مع رفعه فى الثالث .

تمة : الأصل فى العامل أن يكون من الفعل لأن العامل إما يعمل لافتقاره إلى غيره والفعل أشد افتقاراً لأنه حدث يقتضى صاحباً ومحللاً وزماناً وعلية ثم الحرف ثم الاسم ولا يؤثر العامل أثرين فى محل واحد من جهة واحدة ولا يحتمل عاملان على معمول واحد وما قيل إن المبتدأ والابتداء عاملان فى الخبر نذكره فى باب المبتدأ إن شاء الله تعالى وأما قوله تعالى - فان لم تفعلوا - فمجزوم إن جملة لم تفعلوا ولا يمتنع أن يكون له معمولات وقد تنهى معمولات إلى نحو العشرة إذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء والأصل تخالفه مع معمول فى النوع فان كانا من نوع واحد فلعشابهة العامل مالا يكون من نوع معمول كعمل اسم الفاعل أو لتضمين العامل معنى لا يكون من نوع معمول كعمل المضاف فى المضاف إليه والصحيح فى الاعراب أنه زائد على ماهية الكلمة وقيل إنه جزء منها فيما لا يعرب بالحروف وأنه مقارن للوضع اه فأكهى ويس عليه (قوله لفظاً أو تقديراً) منصوبان على نزع الخافض أى فى اللفظ أو فى التقدير أو على المصدرية فيكونان نعتين المحذوف تقديره تغييراً وآخر الكلام تغييراً ملفوظاً أثره أو ما يدل عليه وهى الحركات ومآتاب عنها لأن نفس التغيير ليس ملفوظاً أو مقدراً أثره أو ما يدل عليه ويجوز أن تقول على هذا الوجه تغييراً لفظاً أو تقديراً أى تقديراً يظهر فى اللفظ ويدرك أو يتعلق باللفظ بأن يتغير اللفظ أو تغييراً يرجع للتقدير بأن يقدر وهذا الوجه يرجع إلى الأول أعنى على نزع الخافض ويجوز أن يكونا تمييزين محولين عن المضاف أى تغيير لفظ أو آخر الكلام أو تقديرها ويجوز أن يكونا حالين فالتقدير تغيير أو آخر الكلام حال كونه لفظاً أو تقديراً أى ملفوظاً أو مقدراً على ما أسلفنا وصدر به العلامة الشيخ خالد فى شرحه (قوله أيضاً لفظاً أو تقديراً) قيل الأولى أن يكونا راجعين إلى تغيير واختلاف العوامل ووجهه أنه ليدخل التغيير لفظاً كما فى زيد وعمرو وتقديراً كما فى الفتى ووجود العامل لفظاً كما فى قام زيد ورأيت زيدا وصررت بزيد وتقديراً كما فى زيدا ضربته إذا جعلناه منصوباً وإن جعلناه مرفوعاً فالأمر ظاهر أو فى قولك زيدا اضربه والمراد بالمقدر ما يشوى من ذلك كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة فى نحو الفتى والضمة والكسرة فى نحو القاضى وكان شوى الواو فى مسامى رفاعاً وأصله مسامون لى ثم حذفت الجارة وأضيفت الصفة إلى ياء المتكلم وحذفت النون لأجل الإضافة وحركت الياء بالفتحة فصار مساموى ثم قلبت الواو ياء لأن الواو والياء إذا اجتمعتا فى كلمة واحدة وكانت الأولى منهما ساكنة سواء كانت المتقدمة واواً أو ياء قلبت الواو ياء

[لفظاً أو تقديراً]

ثم أدغمت الياء إلى مثله فصار مسامى بضم الميم ثم كسرت الميم لتصح الياء فصار مسامى بكسر الميم
وكانت نوى النون في نحو لتباون أصله لتباون وحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال ثم حذفت الواو الثانية
لالتقاء الساكنين وكان نوى حذف الحركة في نحو لم يقرأ إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم ولم يعتد
به أما إذا اعتدبه فالاعراب ظاهر وهو حذف الألف (قوله أو تقديرا) . إن قيل المبنى يتغير آخره تقديرا
لاختلاف العوامل الداخلة عليه . أوجب بالمنع لأن الاعراب التقديرى أن يقدر الاعراب على محله
وهو الحرف الأخير لما منع من الظهور كالتعذر في الفتى والاستئقال في القاضى والاستئغال في غلامى والمبنى
لا يقدر على آخره لأن السامع في جملته وهو مناسبتة للحرف لافى آخره نحو هو لاء وأمس وقد يكون في
آخره أيضا كفى جملته نحو هذا فلماذا يقال في نحو هو لاء في محل الرفع: أى في موضع الاسم المرفوع
بخلاف المقصود في نحو جاءنى الهى فإنه يقال فيه إن الرفع مقدر فى آخره هذا ما حقه الرضى . وتوضيحه
أن المبنى لما منع قد زال عنه استحقاقه للاعراب وصلاحيته له بذلك المنع فلا يقدر فى آخره إعراب
بل يقال هو فى محل اسم آخره إعراب وأما المقصور مثلا فى الفتى فهو مستحق للاعراب لكنه عاجز
عن تحمله فيقدر فى آخره ولا يحتاج ههنا إلى تقدير اسم آخر . فان قيل قام أبوه من قولك زيد قام
أبوه يقدر الرفع فى جملته لأن فى آخره فقط فما الفارق بين هذا وبين ما تقدم . أوجب بأننا لانرى منما
من أن يقدر الاعراب فى آخره والمنع من ظهوره التعذر وهو تعذر الحرف الأخير من ظهور الاعراب
بسابقه عامل مقتضى لعدم الظهور فليتأمل (قوله يعنى أن الاعراب) أى يقصد المصنف أن الاعراب
والجملته من أن واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول يعنى فضمير يعنى لصاحب المتن (قوله هو) أى الاعراب
وهو حرف إذا أعرب فصلا وقلنا لاموضع له من الاعراب خلافا لمن قال إنه مع ذلك اسم كقال الأخصش
فى نحوه ونزال اسمال محل لها من الاعراب حكاه فى المغنى وقد أشرنا لمثل هذا فى موضعين فراجعه إن
شئت (قوله تغيير) فيه ما أسلفنا فلا تغفل (قوله أحوال) جمع حال وهو الصفة وأشار به إلى أن المراد
بتغيير الأواخر تغيير حالها وصفتها وإلا فآخر الكلمة ما فى آخرها من الحروف وهو لا يتغير مثلا قولك
قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا إن آخره وهو الدال لا يتغير وإنما يتغير حال آخره من وقف إلى
ضمة ومنها إلى فتحة ومنها إلى كسرة . ويحاج عن المؤلف بأنه لا حاجة إلى ما ذكره الشارح لأن المراد
بما ذكر تغيير أواخر الكلام ذاتا بأن يبدل حرف من حرف حقيقة كفى المثنى والجمع حالى النصب
والجر أو حكما كما فىهما حالة الرفع لأن الألف والواو فىهما صار الشيشين بعد أن كانا لشيء واحد: أى
صارا علامتين للمثنى والجمع وعلامتين للاعراب بعد أن كانا للأول فقط لأنهما يقدران بعد الاعراب
مغايرين لهما قبله لأدائه إلى تقدير حذف علامة التثنية والجمع أو صفة بأن تبدل حركة بحركة أخرى حقيقة
كما فى زيد حالة النصب والجر أو حكما كما فى أحمد حالة جره بعد نصبه مثلا فىنشد يعترض على الشارح بأن
تقديره بالأحوال لا يشتمل ما كان الاعراب فيه بالحروف ويمكن أن يحاج بأنه إنما قيد بالأحوال نظرا
إلى أن الأصل فى الاعراب أن يكون بالحركات وما يعرب بالحروف فرع لا يلزم أن يشمل الحد للفرع فيمكن
أن يكون ذلك مراد الشارح أطال الله بقاءه لكن المراد لا يدفع الأيراد فالجواب الشافى بل الراد على
أصل الأيراد أن تقول إن كلام المؤلف وهو تغيير أواخر الكلام المراد منه غير ظاهره كما قدمنا بل المراد
الأحوال ولا يعترض فيما كان معربا بالحروف لأنه يتغير أحوال أواخر ما كان معربا بها فكما تقول إن
آخر زيد مثلا يتغير حاله من ضمة إلى فتحة تقول فى مثل الزيدون والزيد بن فإنه يتغير آخره وهو الدال من
أن ما بعده واو إلى ياء فتأمله والله أعلم (قوله أواخر الكلام) أى حقيقة كفى آخر زيد أو حكما كفى آخر
يد لأن الأصل يدى بزنة فعل ساكن العين فحذفت الياء اعتباطا وصارت نسياما نسيا وكألف اثنا عشر

يعنى أن الاعراب هو
تغيير أحوال أواخر
الكلم

لأن عشر حالة محل النون القائمة مقام التنوين وكلاهما لا يخرج ما قبله عن كونه آخرًا فكذا ما محل محله وإنما كانت لفظة عشر حلت محل النون لأن الأصل في اثناعشر اثنان وعشر فحذفت النون وأضيفت إلى عشر مع حذف الواو والنون في المثني عوض عن التنوين في الاسم المفرد كما سيأتي فعلى هذا تقول في حالة الرفع جاء اثناعشر رجلا فائنا عشر مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى وعشر عوض عن التنوين ورأيت اثني عشر رجلا فائني عشر منصوب بالياء ومثله مررت باثني عشر رجلا فائني عشر مجرور بالياء وعشر عوض عن التنوين في الاسم المفرد وفي المثني والمجموع أن التغيير فيهما في الحقيقة لاقى الحكم لأن النون بمنزلة التنوين وهو لا يمنع آخرية ما قبله لأن التنوين كذلك كما ذكرنا (قوله السكلم) المراد به الاسم المتمكن وهو الذي لم يشبه الحرف بأنواع الشبه وهو الشبه الوضعي في اسمي جئنا والشبه المعنوي كافي هنا وفي متى والنيابة عن الفعل بلا تأثر للعامل كتنزل ودرأك بمعنى انزل وادرك والافتقار كأسماء الموصولات نحو الذي والتي وفروعهما والاهمالى كفتوح السور كذا قيل والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء من نون الإناث في نحو النساء ير عن المفتون ومن نون التوكيد المباشرة نحو ليس جنين وليكونن وخروج بالمباشرة ما فصل بينه وبين الفعل فاصل ملفوظ به في هل تضربان يازيدان أو مقدر في هل تضربن يازيدون بضم الباء وهل تضربن ياهنسد بكسرهما هذا هو المشهور وقيل إن المتصل بنون الإناث معرب بأعراب مقدر وأن ما اتصل بنون التوكيد مبنى مطلقا وقيل معرب مطلقا .

فائدة : الاسم قسمان متمكن وغير متمكن فغير المتمكن هو المبنى والمتمكن قسمان متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن فالتممكن الأمكن هو الذي ينصرف والغير الأمكن هو الذي لا ينصرف فالاسم إذا لم يشابه الحرف والفعل يسمى متمكنا أمكن كزيد وإذا شابه الحرف يسمى مبنيًا كهذا وقد مررت وإن كان يشابه الفعل يسمى متمكنا غير أمكن كأحمد وسيأتي بمزيد بسط إن شاء الله تعالى في الاسم الذي لا ينصرف (قوله بسبب) أشار بذلك إلى أن اللام في قول المصنف لاختلاف الخ لسببية وهو ما في أكثر الكتب منها متن القطر في تعريف المعرب وشرح الأزهرية للشيخ خالد وغيرها قال الشيخ خالد في شرح المتن إن قول المصنف لاختلاف متعلق بتغيير على أنه علة له أي فالتقدير على هذا القول لأجل اختلاف العوامل إلى آخره وما قدره شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة أولى والمعنى واحد فافهم (قوله دخول العوامل) أي وجودها وتعاقبها واحدا بعد واحد كما أسلفنا فنحو قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وإنما يتغير آخره وهو الدال أي أحواله بسبب وجود عامل الرفع في الأول فيضم وعامل النصب في الثاني فيفتح وعامل الجر في الثالث فيكسر (قوله المختلفة) أي كالرافع أو الناصب أو الخافض أو الجازم (قوله وذلك) أي التغيير المار وهو مبتدأ وقوله نحو خبره وكلمة ذلك مجتمعة من ثلاث كلمات . الأولى ذا وهي التي تكون مبتدأ . والثانية اللام وهي حرف سيقت للبعد . والثالثة الكاف وهي حرف أيضا سيقت لتدل على الخطاب (قوله فانه) أي لفظ زيد (قوله قبل دخول العوامل) أي على لفظ زيد (قوله موقوف) هذا من المثبت للواسطة لعدم مقتضى الأعراب وسبب البناء وهذا اختيار أبي حيان والمثبت للواسطة أدخل فيه ما يضاف إلى ياء المتسكلم فانه لا معرب ولا مبنى في قوله وسماه خصيا أي لا ذكر ولا أنثى ومنه أيضا حركة اتباع أو حكاية ليس معربا ولا مبنيًا في قول وقيل إن الأسماء قبل التركيب مبنية وهو يتخرج على قول من قال إن من الأسباب المقنضية للبناء السبب الاهمالى كما قدمنا وهو قول ابن مالك والحاجب وقيل إنها معربة حكما أي قابلة للأعراب فالخلاف بينه وبين من قال إنها موقوفة لفظي أي فالخلاف بينهما إنما هو في التسمية وعدمها أي فالقائل بأنها موقوفة

بسبب دخول العوامل المختلفة وذلك نحو زيد فانه قبل دخول العوامل موقوف

أجاز الاعراب لأنه لا ينفيه ولا تكون معرفة بالفعل ولا مبنية بالفعل لأنه لا يصرح بهما فعلى هذا الخلاف رجح إلى قولين وهو أنها مبنية لما أسلفنا وأنها معرفة بالمعنى الاصطلاحي أى المصطلح عليه في المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فالظاهر أن للمعرب معنيين : أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل. والثاني مقابل المبنى فيبين المبنى والمعرب بالمعنى الثاني تقابل العدم والملكة و بين المبنى والمعرب بالمعنى الأول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما كذا قيل قال العلامة الجاهلي في شرح الكافية : اعلم أن صاحب الكشف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معرفة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك أعربت فأن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القادر واعتبر المصنف يعنى ابن الحاجب حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه يعنى قول ابن الحاجب المعرب المركب الخ وأما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معرفة فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معرفة انتهى وهو كلام حسن سقناه هنا اعزته (قوله ليس معرفة) ليس فعل ماض ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر والاسم ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد على زيد قبل دخول العامل أى أن زيد قبل دخول العامل ليس معرفة بالفعل فيوافق قول الزمخشري لكن قوله موقوف لا يساعده لأنه الأول من قول من لا يثبت الواسطة والثاني من قول من يثبتها (قوله ولا مبنيا) أى لمن يثبت الواسطة وقد علمت الخلاف فيما مر (قوله ولا معرفة) ولا غيره) هذه الجملة تضر إن قلنا بالثبت للواسطة وإن قلنا بالبناء فقوله ولا مبنيا لا يساعده إلا إن جعلنا قوله ولا معرفة معطوفا على ليس معرفة من عطف الخاص بعد العام وجعلنا المفهوم من قوله ولا غيره يشمل النصب والجر المنفيين والسكون بسكون البناء فافهم بزيد اعتناء (قوله فاذا دخل عليه) أى على لفظ زيد أى وجد العامل (قوله فان كان) الفاء جوابية واسم كان ضمير مستتر يعود على العامل (قوله يطلب الرفع) أى يطلب الرفع أو كان ألعوضا عن المضاف إليه أى يطلب رفع الاسم بعد العامل (قوله رفع) بالبناء للمفعول جواب إن ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على ما يعود عليه ضمير عليه وهو لفظ زيد (قوله نحو جاء زيد) أى جاء من نحو جاء زيد ليصح المعنى في قوله فانه فعل لأننا لو أبقيناه على ظاهر هذه العبارة لم يصح المعنى إذ المعنى على هذه فان جاء زيد فعل وهو فاسد كما لا يخفى فافهم (قوله فعل) أى ماض تام مبنى للفاعل إذ يصدق عليه قولك وكل ما هو كذلك يطلب فاعلا ولا يصح أن يقال كل فعل يطلب فاعلا لأن المبنى للمفعول لا يطلب فاعلا بل يطلب النائب عن الفاعل والفعل الناقص يطلب اسما وقد يقال إن القضية كل يصح الاستثناء منه فتقدير الكلام وكل فعل يطلب فاعلا إلا المبنى للمفعول والفعل الناقص ولك أن تقول من أين تعرف أن القضية كل إذ كلامه يحتمله والكلية فتخصيصها بالسكون كلا ترجيح بلا مرجح فتأمل (قوله فيكون زيد معرفة بجاه) قال الرضى بعد كلام طويل مانصه ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو التسكيم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى العلم فقيل العامل فى الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزأى الكلام وكذا العامل فى كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب السكسائي والفراء إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلاف فى نصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الأصل المذكور إذ باسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس بعيد لأنه جعل

ليس معرفة ولا مبنيا
ولا معرفة ولا غيره
فاذا دخل عليه العامل
فان كان يطلب الرفع
رفع نحو جاء زيد
فانه فعل يطلب فاعلا
والفاعل مرفوع
فيكون زيد مرفوعا
بجاه

الفعل الذي هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاما فصاعدا غيره من الأسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا إلى كونه المقتضى للفضلات وقول الكوفيين أقرب بناء على الأصل الممهّد المذكور وجعل الحرف الموصل لأحد جزأى الكلام إلى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة إذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا إليه تلك العمدة اه وقوله صار فضلة أى صار ماعداها من متعلقات الفعل كالمفعول به والمطابق وغيرهما وقوله فهما معا سبب كونها فضلة أى سبب كون الفضلة فضلة (قوله على أنه) أى على أن لفظ زيد فاعله أى فاعل جاء وهو متعلق بقوله مرفوعا (قوله وإن كان العامل) معطوف على قوله فان كان وأظهر الاسم مع أن المقام مقام إضمار لبعده ولدفع الالتباس عن أفهام مبتدئين ويطلب خبر كان وفيه إشكال وهو أن قوله نصب مابعد يشعر بأن العامل مجموع الفعل والفاعل والامعنى للبعديّة في قولك ضرب عمرا زيد إذ المنصوب متوسط بين الفعل والفاعل والغرض أنهما معا سبب في النصب .

وإن قلنا إن الشارح جرى على مذهب البصريين القائلين إن الناصب الفعل وحده . قلنا مامثل به الشارح في نحو رأيت يكون مابعد العامل الذي هو الفعل هو الفاعل وهو مرفوع بانفاق . وإن قلنا إن التاء من فرط اتصاله بالفعل صار كالكلمة الواحدة فلا يعتد بكون وقوعه بعد الفعل يرد أيضا قولك ضرب عمرو زيدا إذ لا اتصال في هذا المثال . ويجب أن المؤلف مشى على مذهب الكوفيين القائلين بأن ناصب الفضلات الفعل مع الفاعل والبعديّة منحصرة فيما مثل به الشارح وهو قوله رأيت زيدا أى ونحوه من ضربت عمرا وجعل البعديّة أغلبية في المثال المذكور لكن فيه تكافؤ فليتامل (قوله نصب مابعد) بالبناء للجهول جواب إن ولو حذف قوله مابعد كان أوضح ليكون جاريا على نسق ما قبله وهو قوله رفع وان دفع الاعتراض المذكور آنفا ولأنه من تمة جواب إذا في قوله فاذا دخل عليه العامل فان كان وإن كان فافهم (قوله مابعد) نائب فاعل نصب وما اسم موصول والظرف صلته والأصل ما هو بعده حذف صدر الصلة وهو جائز على الندور لعدم طول الصلة قال ابن مالك :

وفي إذا الحذف أي غير أي يقتضى إن يستل وصل وإن لم يستل فالحذف نزر

(قوله نحو رأيت) أى وذلك نحو رأيت الخ كما صرح به فيما مضى ولكن ليس بلازم (قوله فان رأيت) الأولى أن يقول فان رأى من رأيت فعل كالأخفى (قوله فعل) أى ماض تام وقد أسلفنا (قوله والتاء) بالنصب معطوف على اسم ان ويصح أن يقرأ بالرفع مبتدأ أى والتاء المضمومة فاعله إن قرأنا رأيت بضم التاء ويسح أن يقرأ بغير الضم (قوله زيد مفعوله) إن قلنا إنه مرفوع فيقال في الاعراب إنه مرفوع بضمه مقدر على آخره للحكاية وإن قلنا إنه منصوب عطفا على اسم إن فيقال إنه منصوب بفتح مقدر على آخره للحكاية أيضا والأولى إجراء النصب على ظاهره (قوله والمفعول) الواو واو الحال (قوله وإن كان) أى العامل وهو معطوف على قوله فان كان وأضمر هنا لأن المقام مقام إضمار وما جاء على أصله لا يسأل عنه (قوله جر مابعد) بالبناء للمفعول جواب إن وقوله مابعد الأولى حذفه ليكون جاريا على نسق ما قبله وقد يقال لا مانع هنا إذ لا يكون الجار متأخرا عن المجرور فافهم وفي إعراب مابعد ما تقدم سابقا (قوله نحو البناء) أى وذلك نحو البناء لكن ليس بلازم كما قدّمنا (قوله زيد) يقرأ بالكسر وإن كان مبتدأ فرفعه بضمه مقدر للحكاية (قوله فتغير الآخر) هكذا في بعض النسخ وهو إشارة إلى أن التغيير في كلام المؤلف بمعنى التغيير وقد أسلفنا فلا تغفل وقوله الآخر أى وهو الدال في هذا المثال أى أحواله (قوله من رفع) لوقال من وقف إلى رفع ومنه إلى نصب ومنه إلى جر أو نحو ذلك لكان أولى (قوله هو الاعراب) هو ضمير فصل على الأصح لا محل له من الاعراب كما مر في مواضع (قوله وسببه دخول العوامل) خرج به نحو الضمة في النون في قوله تعالى فمن أتى

على أنه فاعله وإن كان العامل يطلب النصب نصب مابعد نحو رأيت زيدا فان رأيت فعل والتاء فاعله وزيدا مفعوله والمفعول منصوب وإن كان يطلب الجر جر مابعد نحو البناء في نحو مررت بزید فزيد مجرور بالباء فتغير الآخر من رفع إلى نصب أو جر هو الاعراب . وسببه دخول العوامل

كتابه في قراءة ورش بنقل حركة همزة أوتى إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة والفتح في دال قد أفلح على قراءته أيضا بالنقل والكسر في دال الحمد لله في قراءة من أتبع الدال اللام فان هذه الحركات وإن كانت ظاهرة في آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها فليست إعرابا وقولى في آخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحتراز عنها . فان قلت بل قد وجد ذلك في غير الآخر كامرئ^١ وابنم ألا ترى أنهما إذا دخل عليهما الرفع ضم آخرها وما قبل آخرها فتقول هذا امرؤ وابنم وإذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول رأيت امرأ وابنما وإذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول مررت بامرئ^٢ وابنم قال الله تعالى - إن امرؤ هلك ، ما كان أبوك امرأ سوء ، لكل امرئ^٣ منهم يومئذ شأن يغنيه . - قلت اختلاف أهل البلدين في هذين الاسمين فقال الكوفيون إنهما معربان من مكانين وإذا فرغنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب إدخالهما في الحد وقال البصريون وهو الصواب إن الحركة الأخيرة هي الاعراب وما قبلها اتباع لها وطى قولهم لا يصح إدخالهما في الحد وارتفاع امرؤ في الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف والتقدير إن هلك امرؤ هلك ولا يجوز أن يكون فاعلا بالفعل المذكور خلافا للكوفيين لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه ولا مبتدأ خلافا لهم وللأخفش لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية واتصابه في الآية الثانية لأنه خبر كان وانجراره في الثالثة بالاضافة اه ابن هشام في شرح شذوره وقوله أهل البلدين أى البصرة والكوفة وقوله بل يجب إدخالهما أى بالنظر للغالب أى فالتقييد لبيان الواقع وقوله لا يصح إدخالهما في الحد أى فالتقييد للاحتراز (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله يعنى به والعائد إليه ضمير به وضمير الفعل للسان (قوله إن الآخر) مفعول يعنى والمراد بالآخر حاله كما فسره الشارح أولا أى أن حال الآخر (قوله يتغير) أى بتلك العوامل الداخلة (قوله لفظا) أى ملفوظا محسوسا مسموعا في الملفوظ ومرثيا في المكتوب (قوله كما رأيت في الأمثلة المذكورة) وهى قوله جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد أى من الوقف إلى الضم في الأوّل وإلى الفتح في الثانى وإلى الكسر في الثالث وكانت ملفوظة (قوله أو تقديرا) معطوف على لفظا أى مقديرا بأن لم يكن محسوسا بامر (قوله كما في الاسم) أى وذلك كالذى في الاسم الذى آخره ألف فما موصولة وفي الاسم جار ومجرور صلة ما أى كالذى ثبت في الاسم أو كالذى هو في الاسم (قوله الذى آخره ألف) أى لازمة في اسم معرب ويسمى معتلا مقصورا لكونه ضد الممدود وهو الاسم المعرب الذى آخره همزة بعد ألف زائدة كحمراء وصفراء بخلاف ما كان ألفه أصليا ككساء ورداء وسمى مقصورا لأنه محبوس عن المد لأن معنى القصر الحبس أو عن ظهور الاعراب قال الشيخ خالد المقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى سمي مقصورا وإن كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لأنه ليس في الأفعال ممدود اه والمراد باللزوم أن يلزم وجودها لفظا أو تقديرا ولو باعتبار ما بعد الإبدال كما في مقرئ اسم مفعول أصله مقرا وخرج بقيد اللزوم ما لا يلزم وجودها نحو رأيت أخاك فإنه تغير بحسب الاعراب وخرج بذكر الاسم الفعل وقد دخل فيما ذكرنا أنفا والحرف نحو على وبذكر المعرب نحو ذا وإنما يسمى معتلا لأن آخره حرف علة وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى في جزم ما يعتل آخره معنى لمعتل وبيان حرف العلة .

تنبية : لو سمي شخص بالفعل الذى آخره ألف كسمى ويخشى أو بالحرف كذلك نحو حتى فهل يسمى كلاهما مقصورا أولا والظاهر نعم إلا إن فرغنا على من يحكى في إعرابه في نحو قول الشاعر :
 * نبئت أخوالى بنى يزيد * (قوله نحو الفتى) هذا في الألف الظاهرة ونحو فتى في الألف المخدفة

وقوله لفظا أو تقديرا
 يعنى به أن الآخر يتغير
 لفظا كما رأيت في الأمثلة
 المذكورة أو تقديرا كما
 في الاسم الذى آخره
 ألف نحو الفتى

فالتقدير في الأول على الألف الظاهرة وفي الثاني على الألف المحذوفة (قوله أو ياء) أى في اسم معرب وقبلها مكسور سواء كانت الياء أصلية كالمرتقى أو عوضا عن واو كالداعى وسواء كان منصرفا كإمير أو غير منصرف كجوار إلا أنه في جوار تقدر الفتحة في حالة الجرّ نيابة عن الكسرة ولم تظهر الفتحة مع خفتها لأنها نابت عن الكسرة فاستثقلت لثباتها عن المستثقل أعنى أقيت على حالة الاستثقال ويسمى ما آخره الياء معتلا منقوصا سمي معتلا لما سمي منقوصا لأنه ناقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين قال الشيخ خالد وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الأول فلأن نحو يدعو ويرى ناقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثاني فلأن نحو الفقى حذف لامه لأجل التنوين ولا يسمى منقوصا اه . أجب الشيخ يس ناقلا عن شرح الحدود للفاكمهى بأنه لا يلزم ذلك لأن المناسبة لا يلزم اطرادها كالتقارورة للزجاجة المعروفة سميت بذلك لقرى الماء فيها أى اجتماعه ولا يلزم منه تسمية الزير ونحوه قارورة اه فخرج بذلك الاسم الفعل نحو يرى والحرف نحو فى وبذلك المعرب نحو ذى اسم إشارة وبذلك اللزوم نحو مررت بأخيك وباشتراط كون ما قبل الياء مكسورة ما كان قبلها ساكنا نحو ظي ودخل بقيد اللزوم ما قدمناه وهو ما يعتبر بعد الإبدال فى نحو المقرى فان الياء فى الأصل عوض عن الهمزة ولو سمي شخص بصورة الفعل الذى آخره واو فهل يجزى فيه الاعراب أولا يجزى الظاهر الثانى لما سببنا فى الاعراب عند الكلام على المعتل الآخر وهو أنه لا يوجد اسم آخره واو وقبله مضموم إن شاء الله تعالى أوسمى بصورة الفعل الذى آخره ياء كيرمى حذف الياء فى حالى الرفع والجر تقول جاء يرم مررت يرم ونظير الفتحة فى حالة النصب فتقول رأيت يرمى واعراب قولك مررت يرم مررت فعل وفاعل والباء جارة ويرم مجرور وعلامة جره الفتحة المقطرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العالمية ووزن الفعل فينشذ عومل معاملة جوار (قوله نحو القاضى) هذا فى الياء الظاهرة ونحو قاض فى الياء المحذوفة فالتقدير فى الأول على الياء الظاهرة وفى الثانى على الياء المحذوفة وما أحسن قول بعضهم فى القاضى :

وإذا فزت بقاض مسعف عادل فى الحكم خير منصف
فتأمل حكمة السرّ الخفى إن للنقص والاستثقال فى

* لفظة القاضى لوعظا ومثل *

(قوله فان الألف اللينة يتعذر تحريكها) جعل هذا تعليلا لما قبله أى فهى ساكنة لأنها هوائية تجرى مع النفس لا اعتماد لها فى الفم والحركة تمنع الحرف من الجرى وتقطعه عن الاستطالة فلم يجتمعها ولهذا لو فرض تحريكها انقلبت حقيقة وصارت همزة .

لطيفة : قال ابن هشام فى شرح الشذور وبن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص إلى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله يتشوق إليه ويشكوه نحوه فقال :

سلم على المولى البهاء وصف له شوقى إليه وإنتى بمأوكه
أبدا يحركنى إليه تشوقى جسمى به مشطوره منهوكه
لكن نحات لبعده فكأنتى ألف وليس بممكن تحريكه

والشطور من البيت ما حذف نصفه والمنهوك ما حذف ثلثاه استعمل للضعيف (قوله اللينة) بسكون الياء وتشديدها مكسورة مع فتح اللام فيهما كالميتة والميتة كما يؤخذ من القاموس (قوله فيقدر فيها) أى وإن كان كذلك فيقدر فيها (قوله الاعراب) أى جميعه وهو الرفع والنصب والجر (قوله نحو جاء الفقى)

أوياء نحو القاضى فان
الألف اللينة يتعذر
تحريكها فيقدر فيها
الاعراب نحو جاء الفقى
فاللقى فاعل مرفوع
بضمه مقدره

مثله جاء فتي ففتى فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر وأصل فتي فتي تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان الألف والتنوين فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار فتي ومنه أيضا نحو المقرئ اسم مفعول من أقرئت الضيف فيقدر فيه جميع حركات الاعراب وأصله مقراً بالهمزة قلبت الهمزة ألفا شدودا إذ هو الأغلب فيها همزته ساكنة نحو رأس وانظر كتابنا في صناعة الإيغال فان فيه مراتع الأطفال (قوله على الألف) أي الموجودة كما هو ظاهر وإن كان كتابته بالياء على القاعدة الخطية (قوله منع) بالياء للفاعل والتعذر فاعل لمنع ومن في قوله من ظهورها زائدة لأن قوله من ظهورها مفعول لمنع (قوله التعذر) وهو عدم وجود الاعراب في الألف كما أسلفنا (قوله ورأيت الفتي) مثله رأيت فتي ففتى منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين كما تقدم (قوله على الألف) فيه ماض (قوله ومررت بالفتى) مثله مررت بفتى فالباء حرف جر وفتى مجرور بها بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين .

تنبيه : قال الفاكهي في شرح القطر وشرح المتممة وإعرابه بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف منه أما غير المنصرف منه كعوسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمنى إلى تقديرها أيضا فيه لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف كما سجد للثقل ولا ثقل مع التقدير اه (قوله ونحو جاء القاضي) مثله جاء قاض ومنه قوله تعالى - لا ينسكحها إلا زان أو مشرك - فان فاعل لا ينسكح مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصل زان زانى بزنة فاعل استثقلت ضمة الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الياء والتنوين فحذفت الياء فصار زان (قوله على الياء) أي الموجودة (قوله الثقل) بكسر ففتح كعظم وصغر وما ثقل لا يتعذر لامكان الاظهار كقوله :

لعمرك ما تدرى متى أنت جائي ولكن أفضى مدة العمر عاجل

لكن لعله على حسب الرواية وإلا فقد يصح بالاسكان إذ لا ينسكح به الوزن فلا ضرورة فيه فلا يستشهد به تأمل (قوله ومررت بالقاضي) مثله مررت بقاض ففاض مجرور بالياء وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل (قوله وأما في حالة النصب) مدخول أما محذوف التقدير أما الاعراب للقاضي في حالة النصب كما هو ظاهر (قوله فتظهر الفتحة على الياء) ومن العرب من سكن الياء في النصب أيضا قال شاعرهم :

ولو أن واش باليمامة داره ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا

قال أبو العباس البرد وهو من أحسن ضروريات الشعر لأنه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر أشموني وقوله من أحسن الخ أي لأن لغة ربيعة كذلك كذا ظهر لي (قوله أيضا فتظهر الفتحة على الياء) أي لحفتها سواء مما كان فيه الياء الموجودة كالقاضي أو المحذوفة كقاض وتظهر الفتحة أعنى فتحة النصب في جوار وغواش أيضا وإنما قلنا بفتحة النصب لأن فتحة الكسرة فيهما لا تظهر كما أسلفنا قال ابن مالك :

وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا أجره كسارى

قال السيوطي في شرحه ونصبا كدراهم في فتح آخره من غير تنوين نحو سيرا فيها ليالي انتهى .

تنبيه : قال يس في حاشية التصريح مانصه وتقدر أيضا عليها في المركب المزجي إذا كان أول الجزء الأول ياء والمعرب إعراب المتضامين نحو قالى قلا ومعديكرب . قال في الهمع بلا خلاف وهل لو قدر أن الجزء الأول منه واو يكون كالياء الظاهر نعم . بقي أن ألف لدى تقاب ياء نحو لديهم وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء إذا نصب أو على الألف المتقلبة ياء الظاهر الثاني هربا من تخلف قاعدة ظهور

على الألف منع من ظهورها التعذر ورأيت الفتى فالتقى مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ومررت بالفتى فالتقى مجرور بالياء بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ونحو جاء القاضي فالتقى فاعل مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ومررت بالقاضي فالتقى مجرور بالياء بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وأما في حالة النصب فتظهر الفتحة على الياء للفتحة

الفتحة على الياء (قوله نحو رأيت القاضي) مثله رأيت قاصيا وهو ظاهر (قوله فالفرق) مبتدأ أخبره قوله إن ما آخره ألف إلى المتن (قوله بين) ظرف مكان متعلق بالفرق (قوله ما آخره ألف) ما اسم موصول مضاف إليه وآخره ألف مبتدأ وخبر والجملة صلة الموصول وهو ما يكتبان منفصلا ولا يكتبان متصلا .
 تنبيه : إذا كان لفظه مازائدة كافة عن العمل فإما أن يكون المعمول رفعا فلا تتصل إلا في ثلاثة أفعال قل أو كثر وطال تقول قلما وكثرما وطالما أو نصبا وهي المتصلة بأن وأخواتها تقول إنما الله إله واحد أو جرا وهي تتصل بأحرف وظروف تقول بماموضع وبينهما نحو جالس وتكتب متصلة في جميع ما ذكر ، وأما ما التي في كلام شارحنا هنا فغير زائدة ولذا تكتب منفصلة كما قدمنا (قوله أن ما آخره ألف) بفتح همزة أن يكون خبرا (قوله يتعذر) بالبناء للفاعل (قوله رفعا الخ) حال أي حال كونه مرفوعا أو غيره فالمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله وما آخره) الواو للعطف ومابتدأ وخبره قوله لا يتعذر ويجوز أن يكون ما في محل نصب معطوفا على مدخول إن ففيه العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز بالاجماع .

تنبيه : بقي في العرب بالاعراب التقديرى أشياء : الأول ما يضاف إلى ياء المتكلم فإنه يقدر فيه جميع الحركات الثلاث وهو الضم والفتح والكسر تقول قام غلامى رأيت غلامى مررت بغلامى الأول مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وكذا في الثانى . وأما فى الثالث فتقدر فيه الكسرة عندهم ، وذهب ابن مالك إلى أنه تقدر فيه الضمة والفتحة فقط وتظهر الكسرة فى حالة الجرّ واعترض بأن الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجار . قال الشيخ خالد فى شرح الأهرية : وله أن يدعى أن كسرة المناسبة ذهبت وخلفها كسرة الاعراب كما قالوا فى شرب إذا بنوه للمفعول أن الكسرة فيه غير الكسرة فى المبنى للفاعل اه . الثانى ما سكن آخره وقفا وتقدر فيه الحركات للثقل لا للتعذر وإنما قلنا لا للتعذر لأن الوقف بالسكون ليس متعينا لأنه قد يكون بالروم وهو الاتيان ببعض الحركة . الثالث ما سكن آخره تخفيفا وتقدر فيه الحركات للثقل أيضا . الرابع ما اشتغل آخره بحركة الاتباع كذلك . الخامس ما سكن آخره للادغام فى الفعل فى نحو يضرب بكرلا فى نحو لم يضرب بكرلاستيفاء الجازم مقتضاه . ولا يقال إن سكنوا الآخر حاصل قبل وجود الجازم لأننا تقول مررت بغلامى آتفا . السادس ما سكن آخره للتخفيف نحو وينصرم فى قراءة السكون السابع الفعل المعتل الآخر فان فيه ما يقدر رفعا ونصبا وهو يخشى ويرى ويدعى بالبناء للجھول فى الكل أول للفاعل فى الأول وما يقدر رفعا فقط فى نحو يرى ويدعو بالبناء للفاعل .

تمة : ما مشى المصنف عليه فى حدّ الاعراب هو على القول بأنه معنوى اختاره الأعم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيويه ، وقيل إنه لفظى فتعريفه ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكن أو حذف واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين ، قيل إن الأول أقرب إلى الصواب ، وحكى الأهدل عن المرادى أن الثانى أقرب إلى الصواب فكيفية الاعراب على الأول أن تقول فى قام زيد قام فعل ماض وزيد فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة وعلى الثانى أنه مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة (قوله وأقسامه) شروع فى بيان ألقاب الاعراب . قال أستاذ شيخنا النوع والضرب والصنف والتقسيم متقاربة المعنى أو متحدته عندهم يعنى أن بعض أفرادها مسمى بالرفع وبعضها بالنصب وبعضها بالجرّ فلا حاجة إلى إثبات كونها أنواعا منطقية اه قال شيخنا رحمه الله تعالى كأن مراده أن كونها أنواعا منطقية يتوقف على إثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع كالضمة والواو والألف والنون للرفع وهو مشكل إذ القدر المشترك بين هذه الأربعة مثلا وهو مطلق اللفظ : أى على القول بأن الاعراب

نحو رأيت القاضي
 فالقاضي مفعول به
 منصوب بفتحة ظاهرة
 فالفرق بين ما آخره
 ياء أو ألف أن ما آخره
 ألف يتعذر إظهار
 إعرابه رفعا ونصبا
 وجرا وما آخره ياء
 لا يتعذر ولكنه
 يستقل رفعا وجرا
] وأقسامه

لفظي ليس بتمام حقيقتها وإلا لكان جميع أفراد الأنواع الأربعة فرعا واحداً قال ومما يدل على أنه ليس المراد بالأنواع المنطقية قولهم إن الضمة رفع أصلي بخلاف الألف مثلا إذ لا يعقل في النوع بالمعنى المنطقي الأصالة والفرعية اللهم إلا أن يقال الممتنع تفرع بعض أفراد النوع عن بعض من حيث كونها أفرادا لذلك النوع والمراد بالأصالة هنا أن يكون بعض الأفراد أكثر استعمالا أو أغلب أو أرجح في نظر الواضع أو نحو ذلك ومثل هذا معقول في الأنواع فليتنامل اه شنوائى (قوله أيضا وأقسامه) أى من حيث هو أو بالنسبة للاسم والفعل : أى مجموعها لأنه لو أراد به أقسام إعراب الاسم فقط أو الفعل فقط لكانت ثلاثة ولو أراد أقسام إعرابهما لكانت ستة ولم ينبه على هذا شارحنا أبقاه الله بالسلامة وقد نبه عليه الشيخ خالد في شرح المتن .

تنبية : الأقسام هنا مستعملة في حقيقتها وهى الجزئيات بخلاف ما تقدم فى الكلام فلا تغفل (قوله أربعة) ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائد الاجمال والتفصيل ولأنه يحتمل الزيادة والنقص وبذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك الاحتمال وللإشارة إلى أن الخبر مجموع رفع وماعطف عليه كحمرت الإشارة لتظيره يس . فان قيل إن ثلاثة منها ثبوتيات وواحدة عدمية لأنه عدم تلك الثبوتيات وما يكون عدميا لا يشترك فى النوعية مع الوجودى فاذن ليست أنواع الاعراب أربعة وقد ذهب إلى ذلك أكثر الكوفيين وتابعهم على ذلك المازنى على أنه روى عنه أنه قال الجزم ليس بأعراب إنما هو عدم الاعراب وأن الجازم للفعل المضارع الصحيح الآخر يحذف الحركة ويلزم من حذفها السكون فالسكون يوجد عند دخول الجازم لابه والأثر على القول بأن الاعراب لفظى حقه أن يكون بالعامل . أجيب عن الأول بأن ذلك مجرد الضبط لا للجمع بين الوجوديات والعدميات وجعلهما واحدا مع أنالوقنا الرفع عدم قسيميه قياسا على الجزم لأجواب لك والقول بأن الجزم ليس بأعراب مردود كما يعلم فى ضابط الاعراب وعن الثانى بأن السكون لما كان لازما لحذف الحركة فكان السكون أثرا للعامل فليتنامل (قوله رفع ونصب الخ) قال الرضى اعلم أن الحركات فى الحقيقة أبعاض حروف العلة فضم الحرف فى الحقيقة الاتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده بجزء من الياء وفتح الاتيان بعده بشئ من الألف وإلا فالحركة والسكون من صفات الأجسام فلا تحل الأصوات لكنك لما كنت تأتى عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا كأن حركة الحرف إلى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة إذن بعد الحرف لسكنها من فرط اتصالها بهاتين وهما أنهما لا بعده بلا فصل فإذا أشبعت الحركة وهى بعض حرف المد صارت حرف مد تاما انتهى (قوله يعنى أن أقسام الاعراب) أشار إلى أن الهاء فى قول المؤلف وأقسامه راجع للاعراب لأنه من وظيفة الشرح وإلى أن الأقسام فى المتن تستعمل فى حقيقتها بخلاف ما مر فى الكلام كأنهنا أو لا فلا تغفل (قوله نحو يضرب زيد) نحو خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ويجوز أن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى وقوله يضرب زيد مراد لفظه مجرور المحل بإضافة نحو إليه وأما باعتبار المعنى فسيأتى فى كلام الشارح (قوله ونصب) معطوف على قوله رفع (قوله لن أضرب عمرا) مراد لفظه مجرور المحل بإضافة نحو إليه (قوله فزيد فى الأول) جواب شرط مقدّر تقديره إذا عرفت معرفة وجوه التمثيل فزيد فى الأول : أى فى قوله يضرب زيد (قوله مرفوع يضرب) أى بلفظ يضرب وهو إظهار لفائدة التمثيل وقد يقال لم أظهر الفائدة فى زيد وقد يوجد فى يضرب أيضا فالأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول فيضرب وزيد مرفوعان لأن الرفع للاسم وفعل فافهم ذلك (قوله وأضرب الخ) الواو عاطفة أضرب مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها

أربعة رفع ونصب
وخفض وحزم [يعنى
أن أقسام الاعراب
أربعة رفع نحو
يضرب زيد ونصب
نحو لن أضرب عمرا
وخفض نحو مهدت
بزيد وحزم نحو لم
أضرب فزيد فى الأول
مرفوع يضرب على
أنه فاعله وأضرب

حركة الحكاية وهو الآن اسم لإرادة اللفظ (قوله في الثاني) أي في المثال الثاني من قوله لن أضرب
 عمرا وقوله فعل مضارع: أي صحيح الآخر تام متصرف وقوله منصوب بلن: أي وعلامة نصبه الفتحة
 الظاهرة (قوله وعمرا) الواو عاطفة عمرا مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة
 الحكاية (قوله منصوب بأضرب) أي بلفظ أضرب وهو الآن اسم على إرادة اللفظ وأظهر الشارح
 هنا فائدة التمثيل من الاسم والفعل خلاف ما تقدم في الرفع فلا تغفل (قوله وزيد في الثالث) أي في
 المثال الثالث وهو قوله مررت بزيد وقوله مجرور بالباء: أي وهذا أعنى فائدة التمثيل لا يشمل ٧ في مررت
 بخلاف سابقه (قوله وأضرب) بالجزم وقوله في الرابع: أي في المثال الرابع وهو قوله لم أضرب ولم يذكر
 في هذا المثال المفعول به (قوله ولن تسمى حرف نفي ونصب) سيأتي إن شاء الله تعالى أي أين ذلك
 في باب الأفعال (قوله لأنها تنفي الفعل) تعليل لقوله حرف نفي: أي إنما سميت حرف نفي لأنها تنفي الفعل
 (قوله وتنصبه) تعليل لقوله ونصب: أي إنما سميت حرف نصب لأنها تنصب الفعل المضارع (قوله
 وتصيره) تعليل لقوله واستقبال: أي إنما سميت حرف نفي لأنها نصير الفعل مستقبلا .

تنبية: نصير بتشديد الياء من صير يصير تصيرا وهو من صار الناقص يرفع الاسم وينصب الخبر
 فلما عدى بالتشديد صار له مفعولان وأظن أنه خرج من الناقصة إذ الناقص ماله اسم ولا يكون الاسم
 إلا مرفوعا وهنا منصوب لكن المفعول الثاني هنا في الأصل خبره والمفعول الأول اسمه والفاعل هو الذي
 يؤخذ من التشديد إذ صار التركيب بعد التصيير وصار مستقبلا فافهم ذلك . قال ابن مالك :

وهب تعلم والتي كصيرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

(قوله ولم تسمى الخ) سيأتي أيضا إن شاء الله تعالى (قوله لأنها تنفي الفعل) تعليل لقوله حرف نفي: أي
 أنها سميت حرف نفي لأنها تنفي الفعل وهو بفتح المثناة الفوقية من نفاه المتعدى (قوله وتجزمه) تعليل
 لقوله وجزم: أي إنما سميت حرف جزم لأنها تجزم الفعل (قوله تقلب معناه) تعليل لقوله وقلب: أي
 إنما سميت حرف قلب لأنها تقلب معناه وهو بتشديد اللام من قلب يقلب تقليبا (قوله فيصير) باسكان
 الياء من صار: أي لامن صير المشدد وإلا لقال فتصير بتأنيده على نسق ما قبله (قوله فالأسماء) الفاء
 التفصيل واللام جارة والأسماء مجرورها متعلق بمحذوف وذلك المحذوف خبر مقدم على الخلاف الآتي
 في باب المبتدأ وزعم الوالد أبقاه الله بالسلمة أن من الحروف الجارة ما يجزئ الاسم ويرفع الخبر وهو
 غير معلوم في كتب النحو فيما طالعناه وقوله الرفع مبتدأ مؤخر قدم الخبر للاهتمام بشأنه (قوله أيضا
 فالأسماء) أي معربة كانت أو مبنيّة فالمعربة إعرابها على أولها ظاهرا أو مقدرًا والمبنيّة إعرابها بالحماية
 أي أنها في محل كذا (قوله من ذلك) أي من ذلك المذكورة وهو قوله رفع ونصب الخ قال الشنواني
 قال السعد التفتنا زاني كغيره يجوز أن يكنى باسم الإشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها
 في تأويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى عن أفعال كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار كما تقول للرجل نعم
 مافعلت وقد ذكر أفعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقديقع. مثل هذا في الضمير
 إلا أن في الإشارة أكثر وأشهر اه (قوله الرفع) أي ظاهرا في قام زيد وجاء في الزيدان أو مقدرًا في
 جاءني الفتي أو محلا في يعجبني أن تقوم - وأن تصوموا خير لكم - (قوله والنصب) أي ظاهرا في
 رأيت زيدا أو مقدرًا في رأيت غلامي أو محلا في رأيت أن تقوم (قوله والحذف) أي ظاهرا في مررت
 بزيد أو مقدرًا في مررت بالفتي أو محلا في رغبت في أن تدرس الكتب (قوله ولا جزم فيها) لانهائية
 للجنس جزم اسمها بلا تنوين وفيها جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كأن فيها فكان خبر

في الثاني فعل مضارع
 منصوب بلن وعمرا
 منصوب بأضرب على
 أنه مفعول وزيد في
 الثالث مجرور بالباء
 وأضرب في الرابع فعل
 مضارع مجزوم بلن
 ولن تسمى حرف نفي
 ونصب واستقبال لأنها
 تنفي الفعل وتنصبه
 وتصيره مستقبلا ولم
 تسمى حرف نفي وجزم
 وقلب لأنها تنفي الفعل
 وتجزمه وتقلب معناه
 فيصير ماضيا [فالأسماء
 من ذلك الرفع والنصب
 والحذف ولا جزم فيها]
 يعني أن الأسماء

لا مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (قوله يدخلها الرفع) أى يوجد فيها الرفع كما مر في مواطن كثيرة (قوله نحو جاء زيد) مثال للرفع الظاهر بخفاء فعل ماض زيد فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (قوله والنصب) معطوف على قوله الرفع (قوله نحو رأيت زيدا) مثال للنصب الظاهر رأيت فعل وفاعل زيد مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (قوله نحو مررت بزيد) مثال للخفوض الظاهر الاعراب ومررت فعل وفاعل بزيد جار ومجرور متعلق بمررت (قوله ولا يدخلها الجزم) أى لا يوجد في الأسماء الجزم (قوله وللأفعال) الاعراب هنا كالاعراب فيما مرمة . فان قيل لم جمع الأفعال مع أن الفعل المعرب واحد وهو المضارع الخالي من النونين نون التوكيد المباشر ونون الاناث ؟ . أجيب بأن المصنف جمعها لمقابلتها بالأسماء أو بالنظر لأفرادها الذهنية وترك شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة قيد العربية إذ الكلام فيها وإنما قيد الشيخ خالد رضى الله عنه في شرحه هنا وتركه في الأسماء لأن الأكثر في الأسماء الاعراب وفي الأفعال البناء قال بعضهم :

والحرف مبيّن بكل حال وغالب البناء في الأفعال

(قوله من ذلك) أى المذكور وهو قوله رفع ونصب الخ (قوله الرفع) أى ظاهرا كما في يقوم أو مقديرا نحو يدعو ويحشى ويرمى (قوله والنصب) أى ظاهرا فى ان يقوم أو مقديرا كما فى قوله تعالى - ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى - (قوله يدخلها الرفع) أى يوجد فيها الرفع (قوله نحو يضرب) لا يمكن إعرابه لحاوه من المسند إليه فلو قال بدل نحو تقول كان أولى (قوله ولا يدخلها الخفض) أى لا يوجد فيها الخفض أى لأن الخفض من علامات الاسم ولذا التزم نون الوقاية مع الفعل قبل ياء التكلم فى نحو يضربى وأنا لأرى منعا من أن يكسر آخر الفعل مع عارض إذ المنى فى الفعل الخفض أعنى به خفض إعراب لا مجرد الكسر وإلا لأورد عليه نحو ليسى بناء على الأصح أنه فعل (قوله يشترك) بكسر الراء والاسم والفعل فاعله (قوله ويختص الاسم بالخفض) إن قيل يلزم عليه التكرار فانه ذكر أو لأن الاسم يعرف بالخفض فيستفاد منه أن الخفض مختص بالاسم ثم ذكر هنا ما يوافق .

أجيب بأن الغرض مختلف فذكر هناك لغرض التمييز وإن لزم منه الاختصاص وذكر هنا لغرض كونه نوعا من الاعراب ومختصا بالاسم وإن لزم مما هناك والباء فى الخفض داخل على المقصور يعنى أن الخفض مقصور على الاسم لا يتجاوز إلى الفعل وأما الاسم فليس مقصورا على الخفض بل يتعداه إلى الضم والفتح . واعلم أن الباء بعد الاختصاص يجوز دخولها على المقصور والمقصور عليه اتفاق وإنما الخلاف فى الغالب فذهب السعد أن الغالب دخولها على المقصور كما يشهد به غير موضع من مختصره وعكس السيد فالنظم المشهور :

والباء بعد الاختصاص يكثر دخولها على الذى قد قصروا

وعكسه مستعمل وجيد ذكره الخبر الطمام السيد

حقه إبدال السيد بالسعد قاله الأمير (قوله والفعل بالجزم) فيه مامر .

فائدة : إنما اختص الجر بالاسم والجزم بالفعل لئلا يتعدا لأن الاسم أخف من الفعل لكونه مدلوله بسيطا بخلاف الفعل لدلالته على الحدث والزمان والسكون أخف من التحريك فأعطى الثقل للخفيف وله توجيه ثان وهو أن الجر بالإضافة أو بالحرف وهى تفيد الملك أو الاستحقاق وللفعل معنى لا يوصف بذلك والجزم قد يكون بلم وهى للنفي والاسم قد يكون ذاتا وهى لاتنفي وله توجيه ثالث وهو أن يقال وجه اختصاص الجر بالاسم ضعف عامله إذ هو الحرف أو بالإضافة فلم يكن أهلا لأن يحمل عليه ووجه اختصاص الجزم بالفعل أن عامله لا يكون إلا نعتيا أو تشكيكا وذلك لا يكون إلا فيما

يدخلها الرفع نحو جاء زيد والنصب نحو رأيت زيدا والخفض نحو مررت بزيد ولا يدخلها الجزم [وللأفعال من ذلك الرفع والنصب والجزم ولا خفض فيها] يعنى أن الأفعال يدخلها الرفع نحو يضرب والنصب نحو لم أضرب والجزم نحو لم أضرب ولا يدخلها الخفض فالرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل ويختص الاسم بالخفض والفعل بالجزم .

يقبلهما والاسم لا يقبلهما وأما اشترا كهما في الرفع والنصب فلقوة عاملهما وحمل الاسم على الفعل فيهما
اه من حواشي الشذور والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب معرفة علامات الاعراب

من إضافة الدال للدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجرحاني في مسمى الكتب والأبواب
والفصول أنه الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة أي هذا دال معرفة الخ أو من إضافة العام
إلى الخاص كشجر أراك وعلم النحو بناء على أنه المسائل وهي بمعنى اللام على كلا التقديرين والمراد
بالمعرفة الادراك وإضافة الباب إليها من إضافة السبب للسبب أي باب هو سبب حصول معرفة الخ
ولا ينافي ماتقدم من أنه من إضافة الدال للدلول لأن ذلك بالنظر لدلوله أي الباب وهو علامات
الاعراب وهذا بالنظر للمعرفة . ثم اعلم أن المصنف عبر بالمعرفة مع أنها لا تنقل إلا لادراك الجزئيات
كزيد وعمرو والبسائط وهي ما لا تقبل الانقسام كغاية النقطة فكان للمصنف أن يعبر بالعلم لأنه يقال
للكلبي كالحیوان والانسان أو المركب كالنسبة في نحو زيد قائم ويقال عرفت الله دون علمته وأيضاً
المعرفة للادراك المسبوق بالعدم أولاً خير من الادراكين شيء واحد إذا تخلل بينهما عدم بأن أدرك
أولاً ثم ذهل عنه ثم أدرك ثانياً والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا
يقال له عارف. ويحاج عنه بأنه جرى على مذهب الأكثر من أنهما بمعنى واحد وأنه نزل العلامات
لقلتها المفهومة من التعمير الذي هو جمع المؤنث السالم وهو من جموع القلة منزلة الجزئي الذي لا تتكثرفيه
أونزله منزلة الجزئي تسهيلاً على الطالب حتى كأن إدراكها وإن كانت كلية كادراك الجزء في السهولة
وقرب التناول وبأنه لما كانت المعرفة تشعر بسبق الجهل فهي تناسب المعاني المقصودة بوضع هذه
المقدمة وبأنه يمكن أن يقال المراد بالمعرفة إمكانها وبالعلامات كل فرد من العلامات بمعنى أي فرد يوجد
منها كما قاله بعض الأفاضل . فان قيل يلزم للمصنف أنه ترجم لشيء وهو المعرفة ولم يذكره وذ كر شيئاً
وهو علامات الاعراب التي عقد لها الباب ولم يترجمه . أجيب بأن المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب
أضافه إليها إضافة السبب للسبب كما تقدم لأن من طالع المسائل التي يدل عليها الباب حصلت له معرفة علامات
الاعراب والاضافة تصح لأدنى ملاسة . وبعضهم أجاب بأن التعريف كما يكون بالحد والعلامة
يكون بالتقسيم ولا شك أن المصنف عرف هذه العلامات بالتقسيم حيث قسم الرفع إلى أصلي وفرعي
والنصب والحذف والسكون كذلك (قوله علامات الاعراب) إن قيسل إن العلامات التي ذكرت
ليست علامات للاعراب المطلق والتركيب مشعر بأن العلامات تدل على إعراب مطلق أي كانت تدل
على الحقيقة والماهية لا خصوص الأفراد والأمير ليس كذلك إذ الضمة مثلا تدل على خصوص الرفع
لا على عموم الاعراب أعني النصب والحذف ويدل عليه قول المؤلف فأما الضمة الخ . أجيب بأن فيه
حذف مضاف أي علامات أقسام الاعراب كما قدره الشيخ خالد في شرح المتن والفاكهة في شرح
المتنمة وأزال الشبه في الشرح المذكور بقوله بعد قول المتن للرفع وهذا هو القسم الأول من أقسام
الاعراب . واعتراض على من قدر المضاف بأن لنا إعراباً لا يكون فيه إلا علامتان وهو الجزم ولو
أبقيناه على ظاهر المتن لكان أولى إذ لا يرد فيه اعتراض بأن قسمنا العلامات فقلنا للرفع كذا وللنصب كذا
وللحذف كذا وللجزم كذا والمجموع علامات . وأجيب بأن الجمع فيه باعتبار الأفراد الشخصية وهي ممكنة
التحقق في أفراد الفعل المعرب وفيه نظر إذ يلزم عليه أن المراد ما يدخله العلامات لا ذكر العلامات
والترجمة تأباه ويمكن أن يجاب أيضاً بأن من قدر المضاف استعمال الجمع فيما فوق الواحد على حد قوله تعالى

[باب معرفة
علامات الاعراب]

أولئك مبرهون أى عائشة وصفوان رضى الله عنهما على أن الاضافة تنال ما ينال المعرف بأل (قوله أيضا علامات الاعراب) العلامات جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كإصطبلات جمع إصطبل اه تصريح ورد الأول بأنه إن أراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتأنيث مع أنه مصروف قطعاً أو علم الشخص لزم ذلك مع عدم تناولها لسائر أفراد الرفع أو بأن الضم كقوله اللقاني فى حواشى النوضيح صدق حد النكرة وهى ما دل على شىء لا بعينه وردّ الثانى بما قاله الدنوشرى بأنه غلط من الشيخ رضى الله عنه فإنه لو كان جمع علم لقليل علامات لعلامات لأن الألف والتاء يزدان على المفرد والفرس أن مفردة علم ثم هذه المقولة بالنسبة لمن قال إن الاعراب لفظى وإن قلنا إن الاعراب معنوى كما عليه المؤلف فعلامات جمع علامة بمعناها فافهم فانا حررنا لك صيانة لاعتراض القائل بأن الاعراب لو قيل على مذهب من جعله لفظياً .

تنبيه : إن للاعراب علامات أصولاً وعلامات فروعاً فالأصول هو الضمّ للرفع والفتح للنصب والكسر للجر والسكون للجزم وغيرها فروع قال ابن مالك :

فأرفع بضم وانصب فتحا وجر كسرا كذا كر الله عبده يسر
واجزم بتسكين وغير ما ذكر ينوب نحو جا أخو بنى نمر

وهذا على سبيل التصريح ولقد أحسن من نظم ألقاب الاعراب على سبيل التلويح :

لقد فتح الرحمن أبواب فضله ومن بضم الشمل فأنجبر الكسر
ومدسكن القاب اتصبت لشكره لجزمى بأن الرفع قد جره الكسر

[الرفع أربع علامات
الضمة والواو والألف
والنون] [يعنى أن
الكلمة يعرف رفعها
بواحد من أربع
علامات إما الضمة نحو
جاء زيد فزيد فاعل

(قوله للرفع) معنى الرفع لغة العلو والارتفاع ومنه الرفة واصطلاحاً على القول بأن الاعراب لفظى نفس الضمة وما ناب عنها وعلى أنه معنوى كما عليه المصنف تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وسعى رفعا لارتفاع الشفة السفلى به وهذا ظاهر فى الضمة والواو دون الألف والنون ودخول الأصل فى المناسبة كاف وقيل سعى رفعا لارتفاعه على أخويه لسكونه إعراب العمدة على القولين الآتى بيانها فى الفاعل إن شاء الله تعالى ولذا قدم على غيره (قوله أيضا للرفع أربع علامات) للرفع جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وقوله أربع علامات مبتدأ مؤخر والمراد به أن الرفع من حيث هو لا بقيد كونه فى الاسم فقط لأنه ثلاثة أو فى الفعل فقط لأنه اثنان أو فىهما جميعاً لأنه خمسة (قوله الضمة) على الأصل وقوله الواو والألف والنون نيابة عن الضمة كما تقدم وقدم الضمة لأصلها وثنى بالواو لكونها تنشأ عن الضمة إذا أشبعت فهى بنتها وثالث بالألف لأنها أخت الواو فى المد واللين وختم بالنون لضعف شبهها بحروف العلة فى الغنة عند سكونها ولا يخفى ما فى كلام المصنف من الحسن من حيث إنه بدأ بالألف وثنى بالبت وثالث بالأخت فقدم البنات على الأخوات وكان النون أجنبية عنها (قوله أيضا الضمة) بدل من أربع بدل مفصل من مجمل وهل هو بدل كل أو اشتمال إن نظرنا إلى الجميع فهو بدل كل وإن نظرنا إلى كل فرد فهو بدل مفصل من مجمل والأول هو التحقيق اه عبد المعطى على الشيخ خالد فليحجر (قوله يعنى أن الكلمة الخ) أعم من أن يكون فعلاً أو اسماً فالاسم يدخله الضمة والواو والألف والفعل يدخله الضمة والنون (قوله بواحد) أشار به إلى أن كلام المصنف كذلك لأننا لم نجد كلمة إعرابها اثنان أو أكثر من ذلك (قوله من أربع علامات) ذكر العدد لأن للعدد وهو علامات مؤنث قال ابن مالك :

ثلاثة بالتاء قل للعشره فى عد ما أحاده مذكرة

وهو حل ما أنزبه الجربرى فى مقاماته : أى موضع يلبس الله كرا ، براقع النسوان ، وتبرزبات الحجال ، بعمامة الرجال ، (قوله إما الضمة) بكسر همزة إما وهى غير عاطفة بانفاق لاعتراضها بين

العامل والمعمول في مثل قام إمام زيد وإمام عمرو وبين أحد معمولى العامل ومعموله الآخر في نحو رأيت إماما زيدا وإماما عمرا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى - حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة - فإن ما بعد الأولى بدل مما قبلها وما هنا من هذا القبيل وسيأتى باقى البحث في العطف إن شاء الله تعالى (قوله مرفوع بالضم) لا يناسب ما ذهب إليه المؤلف لأن هذا مبنى على القول بأن الاعراب لفظى فالأولى للشارح أن يقول فعلا رفعه بالضمه قال الرضى الباء فى بالضمه بمعنى مع ويجوز أن يكون المعنى ملتبسا بالضمه اه أى فتكون الباء للالصاق (قوله أو الواو) قد نزل أو منزلة إما الثانية وأوهنا للتفصيل وهو أعنى التنزيل شائع فى عبارة المتأخرين خلاف قانون المتقدمين (قوله مرفوع بالواو) أى مع الواو أو ملتبس بالواو على ما قدمنا عن الرضى (قوله أو الألف) أو منزلة منزلة إما الثالثة وقد قدمنا (قوله بالألف) لو قال وعلامة رفعه بالألف كان أولى ليكون جاريا على ظاهر ما ذهب إليه المصنف كما أسلفنا (قوله فأما الضمة) الفاء فاء الفصيحة وتقدم نظيرها وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد أما كونها شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها قال ابن مالك :

أما كمهما يك من تىء وفا لتسلو تلوها وجوبا ألفا

وقد بينتها فى غير ما تأليف فلو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا يقول به أحد ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها مع أنهم ألزموها بعدها . فإن قلت فما بالها حذفت فى قوله تعالى - وأما الذين أسودت وجوههم أكفرتهم بعد إيمانكم - وفى قوله :

✦ أما القتال لا قتال لديكم ✦ وقول حسان رضى الله عنه :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

قلت حذفها تبعا للقول المحذوف التقدير فيقال لهم أكفرتهم وحذفها فى الشعرين للضرورة على أن بعضهم قال الرواية فى بيت حسان ✦ من يفعل الخير فالرحمن يشكره ✦ وأما كونها للتفصيل فلائنه غالب حالها قال تعالى - أما السفينة ، أما الغلام ، أما الجدار - الآيات وأما كونها للتوكيد فقال فى المعنى مانصه ولم أر من أحكم شرحها غير الرخشى فإنه قال فائدة : أما فى الكلام تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فإذا قصد توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه على عزيمة . قلت أما زيد فذاهب ولذا قال سيبويه فى تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدلل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه فى معنى الشرط انتهى ثم ذكر أنه سمع أما العبيد فذو عبيد بالنصب وأما قريشا فأنا أفضلها وفيه عندى دليل على أمور : أحدها أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالحل إذ التقدير هنا مهما ذكرت . والثانى أن أما ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف فى المفعول به . والثالث أنه يجوز إماما زيدا فإنى أكرم على تقدير العمل المحذوف اه والعجب منه أنه ذكر أن أما مفسرة بمهما ثم ذكر أن أما لا تعمل مع أنها يمكن أن تعمل فى المحذوف لكن إذا نظرت شرحنا على الحل وجدت الجواب ببعض تأمل وإنما ذكرناها هنا لأن المؤلف رحمه الله تعالى لم يتعرض لها فى الجواز فبينبى أن يلحق الكلام هنا بما هناك (قوله فتكون علامة للرفع) الماء واقعة فى جواب أما كما تقدم وجملة تكون واسمها وخبرها خبر المبتدأ وهولفظ الضمة (قوله فى أربعة مواضع) يحتمل أن يكون الظرف متعلقا بعلامة فالظرف لغو لكون العامل فيه خاصا ويحتمل أن يكون نعتا متعلقا بمحذوف تقديره علامة كائنه فى أربعة مواضع فالظرف مستقر لكون العامل فيه عاما واجب الحذف وقديعبر بعبارة أخرى كما فى عبد المعطى على الشيخ خالد . هو أن يقال الفرق بين الظرف الماتى والمستقر أن الماتى يتعلق بالمدكور قبله من فعل

مرفوع بالضمه أو الواو
نحو جاء أبوك وجاء
الزيدون فأبوك فاعل
مرفوع بالواو والزيدون
فاعل مرفوع بالواو
أو الألف نحو جاء
الزيدان فالزيدان
فاعل مرفوع بالألف
أو النون نحو يضر بان
فيضربان فعل مضارع
مرفوع بثبوت
النون [فأما الضمة
فتكون علامة للرفع
فى أربعة مواضع

أوما أشبهه وغير الماني يتعلق بشيء محذوف بحسب ما يقتضيه الحل وهذه العبارة أوضح من الأولى
 وفي باب المبتدأ والخبر ما فيه كفاية للمبتدئ إن شاء الله تعالى وإنما ذكرنا هذا لأجل حل كلام المؤلف
 (قوله أربعة مواضع) بتأنيث العدد لأن معدوده مذكر كما قدمنا وهي ثلاثة مواضع من الأسماء ومواضع
 في الأفعال وهو الفعل المضارع وأربعة مضاف ومواضع مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف
 والسانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الاسم المفرد) بدل من قوله في أربعة مواضع بدل
 البعض من الكل أو بدل مفصل من مجمل وهو هنا ما ليس منى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء
 الخمسة فخرج بعدم كونه منى نحو الزيدان وعدم كونه مجموعا نحو الزيدون وعدم كونه ملحقا بالمنى
 والمجموع نحو كلا وكلتا وعشرون وبابه وعدم كونه من الأسماء الخمسة نحو أبوك وأخوك وما أشبه
 ذلك فلا يسمى كل منها مفردا وإنما قلنا هنا لأن المفرد في باب المبتدأ ما ليس جملة ولا شبيهها وفي باب
 المنادى ما ليس مضافا ولا شبيهه واستمر بهما في بابهما إن شاء الله تعالى (قوله أيضا في الاسم المفرد)
 مذكرا كان أو مؤنثا للعاقل أو غيره نكرة أو معرفة منصرفة أو غير منصرف ذاتا أو صفة علمها شخصيا
 أو جنسيا مرتجلا أو متقولا أو غير علم كزيد وفاطمة وأم عريط وأسامة ورجل وامرأة وهلال وشمس
 والرجل والمرأة والهلال والشمس وأحمد وهند وثمود وعالم وأحمر وحائط وقوم وجماعة وأدوماء
 ونار وصاهل وما أشبه ذلك (قوله وجمع التكسير) قال الرضي أعرب إعراب المفرد أى بجميع الحركات
 إذا كان منصرفا لمشابهة المفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا
 لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ وأيضا لم يطرده في آخره حرف لين صالح لأن يجعل إعرابا
 كما في الجمع بالواو والنون اه والأولى في التعبير أن يقول والجمع المكسر كما هو عبارة الأقدمين (قوله
 وجمع المؤنث السالم) إن قيل فديكون مكسرا كبنات وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريك
 وسطها بعد سكونه في المفرد وقد يكون مفردا كعرفات وقد يكون مذكرا ككمات وإصطبلات .
 أوجب بأن جمع المؤنث السالم صار لقباً لكل ما جمع بألف وتاء مزيتين وسيأتى بحقه (قوله الذى لم
 يتصل) الذى موضعه رفع نعت للفعل المضارع ولا يتوهم أنه مع صلته نعت له قال في المغنى وبلغنى عن
 بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا إن الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بأنهما كلمة واحدة
 قال والحق ما فدهت لك بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو ليقم أيهم في الدار ولأكرم من
 أيهم عندك وامرر بأيهم هو أفضل وفي التنزيل - ربنا أرنا الذين أضلنا - قال في حُسي من ذى
 عندهم ما كفانيا ✽ وقال ✽ نحن الذنون صبغوا الصبا ✽ وقال ✽ هم اللاعون فكوا القل ✽
 عني ✽ اه ببعض تغيير لكن قوله حُسي من ذى لعله في بعض الروايات والإفالتى عليه أكثر
 السكتب حُسي من ذو الواو على كل حال (قوله لم يتصل بآخره شيء) لم حرف نفي وجزم وقلب ويتصل فعل
 مضارع مجزوم بلم وأصل يتصل يوتصل لأنه مثال واوى من الوصول قلبت الواو تاء للقاعدة الصرفية
 ثم أدغمت التاء في التاء فصار يتصل كما ذكرنا في الزلال في الاعلال و بآخره متعلق به وشيء فاعل
 يتصل والجملة صلة الذى (قوله شيء) أى من نون التوكيد المباشرة لفظا وتقديرا ومن نون الإثبات ومن
 الألف والواو والياء كما سيصريح بها شارحنا أبقاه الله بالسلامة (قوله في هذه المواضع) أى الأربعة
 (قوله رفعها) أى رفع المواضع الأربعة (قوله لفظا أو تقديرا) أى أو محلا ويمكن أن يقال المحلى
 داخل تحت المقدر (قوله نحو جاء زيد) أى نحو زيد من جاء زيد كما هو ظاهر عبارته ودخل في
 نحو ما قدمنا ومهدنا لك (قوله زيد والفتى) أشار به إلى أن الضمة في المفرد قسمان قسم لفظى
 وقسم تقديرى فاللفظى في زيد والتقديرى في الفتى (قوله مرفوع بالضمة) الأولى لشارح أن يقول

في الاسم المفرد وجمع
 التكسير وجمع المؤنث
 السالم والفعل المضارع
 الذى لم يتصل بآخره
 شيء [يعنى أن الضمة
 تكون علامة للرفع
 في هذه المواضع أى
 يعرف رفعها بوجود
 الضمة فيها لفظا أو
 تقديرا فالاسم المفرد
 نحو جاء زيد والفتى
 فزيد فاعل مرفوع
 بالضمة الظاهرة والفتى
 فاعل مرفوع بالضمة

وعلاوة رفعه الضمة ليكون جارياً على طريقة المتن (قوله المقدر) أي على الألف وقوله للتعذر أي لأن الألف لا تقبل الحركة كما قدمنا هناك فلترجع (قوله وجمع التكسير) مبتدأ وقوله نحو جاء إلى آخره خبره وقوله وهو ما تغير عن بناء مفردة جملة اعتراضية فاصلة بين المبتدأ والخبر والذي يدل عليه عبارته قبل فالاسم المفرد ولا يجوز غيره فافهم ذلك (قوله وهو ما تغير عن بناء مفردة) هذه العبارة أولى من تعبير الشيخ خالد في شرح المتن والأزهري بقوله ما تغير فيه بناء مفردة لأن المتغير هو الجمع لا مفردة كما يعلم بالتأمل وأولى من عبارة الشارح أبقاه الله بالسلامة في شرح الألفية تبعاً للاشموني بقوله هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة مفردة لفظاً أو تقديرًا لأنه يلزم أن لا يستعمل إلا على أكثر من اثنين قال الأشموني وإنما قلنا بصورة تغيير لأن المفرد باق على أصله فالحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد في الحقيقة انتهى بالمعنى (قوله أيضاً ما تغير عن بناء مفردة) أي جمع تغير عن بناء مفردة وهو ما دل على أكثر من اثنين أي في الأصل فلا ينافي استعماله فيما فوق الواحد الصادق بالاثنين وقوله عن بناء مفردة أي عن صيغة واحدة فالمراد بالمفرد هنا ما قابل المركب أي تغير لغير إعلان بخلاف نحو قاضون ومصطفون فانهما جمعاً تصحيحاً وتغيراً عن بناء واحداً بالاعلال ولا إلحاق علامة جمع بخلاف نحو الزيدون فانه تغير عن بناء مفردة لإلحاق علامة جمع ونحو هندات لإلحاق ما سر ولا يعرب بالحروف بخلاف سنون وأرضون فانه تغير عن بناء مفردة ولكنه يعرب بالحروف وفيه دور لأنه يلزم الجواب إذا سئل لم أعرب بالحركات الجمع المكسر أن يقال فيه لم لا يعرب بالحروف ولم أستحضر الجواب الآن فتأمل فانه مشكل (قوله عن بناء مفردة) وذلك التغيير في ستة أقسام . الأول التغيير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل نحو صنو وصنوان وهو فرع الشجر . والثاني التغيير بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل نحو تخمة بضم التاء وفتح الحاء المعجمة وتخم وهو ثقل المعدة بسبب كثرة الطعام حتى ضعفت عن هضمه فيحدث منه الداء وأصل تائه الواو لأنه من الوخامة وقد يوجد نظيره وهو تراث من الورائة كما ذكرنا في كتابنا الزلال . والثالث التغيير بتبديل الشكل من غير زيادة ولا نقص نحو أسد بفتحين للمفرد وأسد بضميتين للجمع . والرابع التغيير بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل كرجل بفتح الراء ورجال بكسرهما . والخامس التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل كرسول ورسول بضميتين . والسادس التغيير بالزيادة والنقص عن المفرد وتغيير الشكل نحو غلام بضم الغين المعجمة وغلمان بكسرهما فانه نقص عن مفردة الألف التي بين اللام والميم وزاد عليه الألف والنون في الآخر :

فائدة : الجموع المكسرة على قسمين جموع قلة وجموع كثرة فالقلة مجموعة في قول ابن مالك :

أفعلة أفعال ثم فعله ثم أفعال جموع قلة

وما عداها من جموع الكثرة (قوله نحو) خبر للمبتدأ وهو قوله وجمع التكسير كما قدمنا لك (قوله جاء الرجال وهو جمع كثرة كما لو حنا لك ومنه قوله تعالى - الرجال قوامون على النساء - فالرجال مبتدأ قوامون خبره وعلى النساء جار ومجرور متعلق بقوامون ومثال جمع القلة جاء فتية ومماثل به الشارح هو مما تغير عن بناء مفردة وزيادة وهو الألف وإبدال الشكل وهو كسر الراء بعد فتحها في المفرد (قوله والأسارى) بضم الهمزة وفتحها ابن فارس وليست المفتوحة بالعالية قاله السنواني والأسارى جمع أسرى بفتح الهمزة كسكاري وسكري وقيل هو جمع أسير قيل إن الأسارى أشد من الأسرى لأن الأول الذي في وثاق والثاني الذي في اليد فعلى الأول أعني أن الأسارى جمع الجمع لأن أسرى جمع أسير كقتيل وقتلى وجريح وجرحى بمعنى المفعول وعلى الثاني فهو جمع وعلى كل فهو مشتق من الأسار وهو

المقدرة للتعذر وجمع التكسير وهو ما تغير عن بناء مفردة نحو جاء الرجال والأسارى

القد الذي هو السير الذي يخصف به النعل ومنه قوله تعالى - وإن يأتوك أسارى تفادوهم - يأتوك أسارى فعل ومفعول وفاعل والفعل شرط إن وتفادوهم جوابها (قوله فالرجال فاعل) أى لجاء مع أنه جمع مكسر وهو محل فائدة التمثيل ولو عبر أولاً بقوله وجمع التسكيس وهو ما تغير عن بناء مفردة كالرجال والأسارى فى قولك جاء الرجال والأسارى كان حسناً (قوله بالضممة الظاهرة) قد علمت فيما قدمنا أن هذا مبنى على القول بأن الاعراب لفظي ومعالم أن المصنف جرى على أنه معنوي فالأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول وعلامة رفعه الضمة كما قدمنا فى غير ما موضع (قوله والأسارى فاعل) أى لفعل محذوف تقديره جاء كما أفاده العطف ولو عبر به لكان أولى فافهم (قوله مرفوع بالضممة) فيه ما مر (قوله المقدر) أى على الألف منع من ظهورها التعذر وهو أن الألف لا يقبل الحركة (قوله وجمع المؤنث) جمع مبتدأ خبره نحو كما قدمنا لك (قوله السالم) بالرفع نعت للجميع لأن السالم هو الجمع لا المؤنث ويجوز قراءته بالكسر للجوار وإن كان نعتاً للجمع قال عبد المعطى كالعلامة الشنوائى يجوز أن يكون نعتاً للمؤنث لأنه الموصوف بالسلامة حقيقة لأنه واقع على المفرد اه ولعلنا نزيد فى الفصل إن شاء الله تعالى (قوله وهو ما جمع) جملة اعتراضية بين المبتدأ وهو قوله وجمع والخبر وهو قوله نحو كما مر (قوله ما جمع بألف وتاء مزيدتين) أى جمع تحققت وحصلت جمعيته فهذا اندفع ما قيل إن ذلك يلزم تحصيل الحاصل إن أوقعت ما على جمع لأن ظاهر المعنى جمع جمع بألف الخ ولم يقل ما جمع وأنت بهما لأن التاء حصل قبل الجمع وفيه نظر فإن مفرد هذا الجمع قد يكون مذكراً كحمام وحمامات وإصطبل وإصطبلات كما قدمنا عند تعرضنا لقول المصنف هناك (قوله بألف وتاء) قال اللدائمي أى لا ولو يتيها به من حيث إن كلا منهما جاء للتأنيث والجماعة أما مجيء الألف للتأنيث فى نحو حبلى وأما الجمع فى نحو رجال وأما مجيء التاء للتأنيث فظاهر وأما فى الجمع فى نحو كفاة فانها جمع كمء وكفاة وكمء عكس تخمة وتخم انتهى. وفى شرح الناظم للراعى قال بعض الشيوخ وإنما دلوا على الجمع فى هذا النوع بالألف والتاء لعروض الجمع والتأنيث المجازى فيه ولأن كلا من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما فى رجال وسامى وضاربة والجمالة . قلت أما فى التأنيث فمسلّم وأما فى الجمع فغير مسلم لأن التأنيث يكون بالتاء والألف بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء والألف وإنما يفهم من أبنية الجموع انتهى وذكر المصنف فى الحواشى للتاء اثني عشر معنى ولم يذكر منها الدلالة للجمعية لكن فى المصباح فى مادة جمل وجمعه جمال وأجمال وأجمل وجمالة بالهاء ويأتى قريباً ما يؤيده هذا وقدم المصنف الألف على التاء لتقدمها فى اللفظ وفيه إشارة إلى أن الناظم إنما قدمها للضرورة اه يس على التصريح وهو كلام حسن سقناه هنا لعزته فله الحمد (قوله مزيدتين) أخرج نحو بيت وأبيات وميت وأموات فإن التاء فيها أصلية وقد يقال لا يرد عليه ذلك لأن المعنى ما دل على جمعيته بهما وما ذكر ليس كذلك ولذا قال العلامة عبد المعطى المالكي فى حاشيته على الشيخ خالد إنه لبيان الواقع أى لا للاحتراز (قوله نحو) خبر المبتدأ كما سبق (قوله جاءت الهندات) يجوز فى نونه ثلاث لغات الاتباع وهو الكسر والإسكان والفتح لأنه يجوز فى العين بعد الفاء المكسورة الاتباع وهو الكسر هنا والإسكان والفتح قال ابن مالك :

والسالم العين الثلاثى اسماً أنل إتباع عين فاء بما شكل

إن ساكن العين مؤنثاً بدا محتملاً بالتاء أو مجسداً

وسكن التالى غير الفتح أو خففه بالفتح فكلا قد رووا

(قوله بالضممة الظاهرة) قد تقدم الكلام على ذلك فلا تغفل .

تنبيه : يطرد هذا الجمع فى خمسة أمور : الأول ما فيه تاء التأنيث مطلقاً علماً مؤنثاً أو غيره أو غير علم .

فالرجال فاعل مرفوع
بالضممة الظاهرة
والأسارى فاعل
مرفوع بالضممة المقدر
للتعذر وجمع المؤنث
السالم وهو ما جمع بألف
وتاء مزيدتين نحو
جاءت الهندات
فالهندات فاعل مرفوع
بالضممة الظاهرة

والثاني ما فيه ألف التأنيث مطلقا مقصورة أو معدودة . والثالث العلم المؤنث ولم يكن فيه علامة التأنيث كهنند، والرابع مصغر مذكر مالا يعقل كدريهمات، والخامس وصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات وجبال راسيات ونظمها الشاطبي رحمه الله تعالى فقال :

وقسه في ذي التا ونحو ذكري ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووهف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل

والأولى أن يقول وغيرها ويستثنى من الأول أربعة أسماء لا تجمع هذا الجمع وإن كان فيها التاء وهي امرأة وأمة وشاة وشفة استغناء بتكسيها عن تصحيحها ونظم الاستثنيات الدنوشري ولم يذكر إلا امرأة وزدت على ذلك في الآخر استكمالاً للاستثنيات فقال :

وكل ما أنت بالتا يجمع بألف والتاء قول متبع
واستثن من هذا الذي قد ذكرنا ثلاثة ألفاظها لن تنكرا
شاة ولفظ أمة ثم الشفة فجمعها بما مضى لن نعرفه
لفظ نساء نسوة قد يعنى عن جمع امرأة بنظر يعنى

(قوله والفعل المضارع) الفعل مبتدأ والمضارع صفة له وخبره قوله بعد نحو كما يشهد لذلك قوله السابق فالاسم المفرد نحو جاء زيد والأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شئ نحو الخ ليكون موافقا للكلام المؤلف وإن شرحه بعد لأن تركه هنا مضى في صناعة الشروح فتأمل (قوله يضرب زيد الخ) الأول لما إعرابه بالضممة الظاهرة والثاني لما يقدر إعرابه على الألف والثالث لما يقدر إعرابه على الياء ولم يمثل لما يقدر إعرابه على الواو كيدهو خالد مع أنه من وظيفته وقد يجاب بأن يقال إن الشارح قد مثل بما يقدر للتعذر وبما يقدر للثقل والتشثيل بالواحد كاف فيقاس عليه كل ما يقدر للثقل (قوله مرفوع) أى لتجرده من الناصب والجازم (قوله بالضممة) فيه ما أسلفنا (قوله المقدره للتعذر) أصل يخشى يخشى بزنة يفعل تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار يخشى (قوله المقدره للثقل) إذ أصل يرمى يرمى بزنة يفعل استثقلت ضمة الياء فسكنت طلبا للتخفيف فصار يرمى (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله احتراز (قوله عما) أى عن الفعل (قوله ألف الاثنين) أى الألف العائدة إلى الاثنين أى المثني (قوله يضربان) للذكرين الغائبين وقوله وتضربان، للؤنثتين الغائبتين تقول الهندان تضربان وللخاطبتين تقول أتما ياهندان تضربان (قوله أو واو الجماعة) أى الواو العائدة للجمع (قوله يضربون) لجمع الذكور الغائبين تقول الزيدون يضربون وقوله تضربون لجمع الذكور المخاطبين تقول تضربون يازيدون (قوله أو ياء المؤنثة) أى الياء العائدة إلى المؤنثة المخاطبة تقول تضرب بين ياهند (قوله فانه) أى فان ما إذا اتصل إلى ما ذكره يرفع الخ (قوله كما سيأتى) أى فى المتن عند تعرضه للأفعال الخمسة (قوله واحتراز) عطف على قوله أولا احتراز عما (قوله أيضا) مصدر أض بمعنى رجع أى رجعت رجوعا (قوله عما) أى عن الفعل المضارع (قوله إذا اتصلت) أنت الفعل لأن فاعله مؤنث وهو قوله نون الخ (قوله نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة) هما نونان يؤكد الفعل بهما ويلحقان فعل الأمر نحو اضربن واضربن أو مضارعا إذا طلب نحو ليقومن ولا تقومن أو شرطا تلا إما نحو فامترين أو مثبتا فى جواب قسم مستقبلا نحو - وتأله لا كيدين أصنامكم - وحرك آخر الفعل المؤكد قبل مضمر لين بما جانس ذلك المضمر فيجانس الألف الفتحة والواو الضمة والياء الكسرة مع حذف غير الألف نحو اضربن يازيدون وتضربن ياهند ولا تنبعان .

والفعل المضارع نحو يضرب زيد ويخشى عمرو ويرمى بكر فيضرب فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ويخشى بالضممة المقدره للتعذر ويرمى بالضممة المقدره للثقل وقوله الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شئ احتراز عما إذا اتصل به ألف الاثنين نحو يضربان وتضربان أو واو الجماعة نحو يضربون وتضربون أو ياء المؤنثة المخاطبة نحو تضرب بين فانه يرفع بثبوت النون كاسيأتى واحتراز أيضا عما إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة نحو

تنبيه : لاتلحق الخفيفة الثنى وما فيه نون الاناث بل يلحقهما الثقيلة ويزاد بعد نون الاناث الألف فتقول هل تضربان يا نساء (قوله نحو ليسجنن) مثال لنون التوكيد الثقيلة. وإعرابه اللام داخلة في جواب قسم مقدر تقديره والله ليسجنن فعل مضارع مغير الصيغة مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو (قوله وليكونن) إعرابه اللام داخلة في جواب قسم مقدر تقديره والله يكونن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو وخبره جملة من الصاغرين (قوله فانه يبنى على الفتح) أى فيما مثل به الشارع إذ لايم كل مادخله نون التوكيد بل إنما يبنى على الفتح إذا كانت النون مباشرة لفظا وتقديرا وأما إذا لم تكن مباشرة لفظا وتقديرا فأعرب لكن إعرابه لبالضمة إذ هو غير موجود فنحو هل تضربان يازيدان وهل تضربن يازيدون وهل تضربن ياهندمرب بالحروف وهى النون وعلى ماحررنا كان الأولى للشارح أن يقول فانه لا يرفع بالضمة كما لا يخفى إذ هو شامل لأن يبنى على الفتح كما مثل به الشارح ويعرب بغير الضمة مثل ما ذكرناه . تنبيه : قال الأشمونى ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقا وطائفة إلى الاعراب مطلقا (قوله نون النسوة) أى النون العائدة إلى جماعة الاناث فى الوضع وإن استعملت فى الذكور مجازا كما فى قوله :

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقايب

والدهناء موضع ببلاد عجم يمد ويقصر والعياب جمع عيبة ما يجعل فيه الثياب والحقايب ماعاق فى مؤخر الرحل للناقة سواء كان ضميرا نحو أنتن تقمن أو حرفا نحو النساء يقمن لجواز ظهور الفاعل فى يقمن النسوة (قوله والوالدات يرضعن) الاعراب الواو للعطف والوالدات مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو جمع المؤنث السالم ومفرده والدة أى الأمهات ويرضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع وحمله الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ والعائد إلى المبتدأ نفس الضمير (قوله فانه يبنى على السكون) أى رجوعا للأصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضى لإعرابه باتصاله بالنون التى لاتصل إلا بالفعل وبنى على السكون لأنه الأصل فى البناء وحملها له على الماضى المتصل بها ومآقاله الشارح هو الأصح وذهب ابن طلحة والسهلبى وابن درستويه وطائفة إلى أنه مع نون النسوة معرب لبقاء موجب الاعراب فيه فهو يقدر فى الحرف الذى كان فيه ظاهرا قال يس قال ابن جماعة وعلى هذا يكون إعرابه مقدرًا منع من ظهوره التزامهم السكون فى محل الاعراب وقال فى حاشية الفاكهى منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى (قوله وأما الواو) الواو للاستئناف كما قاله عبد المعطى وعندى أنه حرف عطف والجملة معطوفة على قوله ثمة فأما الضمة وهو ظاهر وفى إعرابه ما قدمنا هناك فلانعيده قصدا للاختصار (قوله أيضا وأما الواو) أى المضموم ما قبلها لفظا كالز يدون أو تقديرا كالمصطفون إذ أصله المصطفيون قلبت الياء ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين على ما بينا فى كتابنا الزلال فلتنطالع فانه كتاب صغير عملته للطلبة واجتهدت فى تسهيله على الطالبين لينتفعوا به (قوله علامة للرفع) أى على الرفع فاللام بمعنى على أى إشارة على الرفع على سبيل النياحة اه من بعض الحواشى (قوله فى موضعين) أى أصالة فلا يرد عليه ما ألحق بجمع المذكر السالم من نحو أولو وغيره فزادعليهما بطريق الفرعية وذكر الأصل فى العدد كاف على ما يأتى (قوله فى جمع المذكر السالم) أى من تغيير مفرده . إن قلت كان الأولى أن يعرب بالجمع بالواو والنون ليعم جمع المذكر السالم وما ألحق به نحو أرضين وسنين بل كان الأولى التعبير بجمع المذكر السالم وما ألحق به ليشمل أيضا ما ألحق به من أسماء الجموع نحو أولو وعشرون وأخواته . قلت يجب أن التعبير جرى على الغالب فلما مفهوم له

ليسجنن وليكونن فانه يبنى على الفتح أو اتصلت به نون النسوة نحو - والوالدات يرضعن - فانه يبنى على السكون] وأما الواو فتكون علامة للرفع فى موضعين فى جمع المذكر السالم

و بأن المراد بجمع المذكر السالم الجمع بالواو والنون مجازا بطريق ذكر الملزوم وإرادة اللزوم اه شنواني
وقد يقال إن جمع المذكر السالم صار عامما على ما ذكره فلا يرد عليه ذلك تأمل ولا يخفى أن الجمع مصدر
والمعنى ضم اسم إلى مثليه فأكثر بالشرط الآتي لكن المراد بالجمع اسم المفعول بالجمع المذكر السالم
على ما مر وكثيرا ما يستعمل المصدر في كلام العرب بمعنى اسم المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ والخلق بمعنى
الخلق يعرفه الصادر والوارد فاستعمال من مر لما تقدم على ما سبق شاهد فلا يرد عليه هنا ما يرد
عليه في قوله تغيير فليتنظن (قوله وفي الأسماء الخمسة) هو علم بالغلبة على هذه الأمثلة كالعبادة على عبد الله
ابن عباس وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن العاص وعبد الله بن الزبير والشيخين على أبي بكر
وعمر رضي الله عنهم أجمعين (قوله وهي أبوك وأخوك وحموك) قدم الأب لشرفه و يليه الأخ ثم الحم
لأنه أقارب الزوج الذي كرا أباً كان أو أخاً أو غيرها ويكسر الكاف وجوبا لأن المخاطب المرأة فيقال
حموها ولا يقال حموه ، وقد يقال على أقارب الزوجة وعليه فيضاف للذكر ويفتح الكاف ويقال
حموه وأسقط المصنف المهن تبعاً للفراء والزجاجي فإن الأفضح في المهن إذا استعمل مضافاً للنقص بأن
تحذف اللام فيعرب بالحركات الثلاث فتقول هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك . وفي الحديث
في الجامع الصغير «إذا رأيتم الرجل تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوا بهن أيه ولا تكنوا» حم ت عن أبي
وتعزى أي انتسب وانتمى وأعضوا أي قولوا له اعضض على هن أيك أي على ذكر أيك استهزاء
ولا تجيبوه . وقد يجوز النقص أيضا في الأب والأخ والحم ندورا قال الشاعر :

بأبه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابهه أبه فبا ظلم
وقد يقصرون وهو أولى . قال ابن مالك :

وفي أب وتاليه ينذر وقصرها من نقصهن أشهر

قال الشاعر : إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غاياتها

وحكى أن أبا عمرو بن العلاء سأل أبا حنيفة عن القتل بالمثل هل يوجب القود؟ قال لا على قاعدة مذهبه
خلافاً للشافعي فقال له أبو عمرو ولو قتله بجحر المنجنيق فقال أبو حنيفة ولو قتله بأباقيس يعني الجبل
المطل على مكة . قيل لأن أبا حنيفة من أهل الكوفة والقصر لغة الكوفيين قاله الدميري في حياة
الحيوان الكبرى (قوله أيضا وهي أبوك وأخوك وحموك) شرط في إعرابها أن تكون مضافة فإن
تجردت عنها أعربت بالحركات نحو : وله أخ ، فإن له أباء وبنات الأخ ، وإن يضمن لغيرياء المتكلم
فإن كانت للياء المذكورة أعربت بالحركات المقدره كغلامي نحو - إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة -
ومررت بأبي وحمي وأن تكون مفردة فلونتين أعربن كما في إعراب المثني تقول قام أبواي ورأيت
أخوي ومررت بحمي وأن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو جاء أوبى
زيد ورأيت أوبى عمرو ومررت بحمي بكر ويكتب بعد ألف أوبى وأوبى بالواو قال ابن مالك :

وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا لليا كما أخو أيك إذا اعتلا
وقال العلامة العمري يطي في نظم هذا المتن :

كما أنت في الخمسة الأسماء وهي التي تأتي على الولاة

أب أخ حم وفو وذو جرى كل مضافا مفردا مكبرا

(قوله وفوك) قال ابن مالك :

كذلك ذو إن صحبة أبانا والقم حيث الميم منه بانا

فعل أن الأصل فيه قم وأنه يشترط في إعرابه بالحروف مع ما مر حذف الميم وفي يس على التصريح مانسه

وفي الأسماء الخمسة وهي
أبوك وأخوك وحموك
وفوك

إنها : أى المقولة لاستتقيم لوجهين : أحدهما أن الهم هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم لأن الموجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال والآخر أن المحكوم عليه بالاعراب الخاص لفظة الهم نفسها والمعرّب الاعراب المذكور لفظة أخرى هي المتعقب عليها الأحوال الثلاثة أعنى فوك وفاق وفيك فالمحكوم عليه شئ لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه . وأما أخواته الخمسة فإن هذا الإعراب ثابت لها . وأجيب بأن المراد بالهم ما يدل على مسماه وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها إذا عادت إليه العين وفي شرح الراعى أن هذه مناقشة لفظية وأنه إذا فهمت المعاني لامشاحة في الألفاظ اه وسقناه هنا لأنه كلام نفيس فإن لم يحذف الميم أعرب بالحركات . قال صلى الله عليه وسلم « لخلاف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » إعرابه اللام موطئة للقسم للتأكيد وخلاف مبتدأ مضاف وفم مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو محل الشاهد وفم مضاف والصائم مضاف إليه وأطيب خبر المبتدأ وعند الله ظرف متعلق بأطيب ومن ريح المسك جار ومجرور متعلق به أيضا وأصل فم فوه على وزن فعل بفتح فسكون بدليل جمعه على أفواه (قوله وذومال) يشترط فيه أن يكون بمعنى صاحب وخرج ما كان ذو بمعنى الذى وهو ذو الطائفة . قال ابن مالك :

ومن وماوأل تساوى ما ذكر وهكذا ذو عند طي شهر
فانه يقدر فيه الحركات نحو جاء ذوقام ورأيت ذوقام وممرت بذوقام : أى الذى قام . قال شاعرهم :
فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذوعندهم ما كفانيا
وقد يعرب بالحروف الثلاثة رفعا ونصبا وجرا . وروى ابن جنى الشعر بالياء معربا ولفظ إما بالكسر
أى فالتناس إما كرام حسبي مبتدأ وما كفاني خبره والعكس أولى .

تنبيه : إن ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولا مهاياء ومنه بالتحليل أن وزنها بالاسكان
ولامها واو فهى من باب قوّة وأصله ذوو وقال ابن كيسان يحتمل الوزنين جميعا اه أشموني وقوله من
باب قوّة : أى من باب ما عينه ولامه واو لقطع النظر عن حركة الفاء اه صبان عليه .

فائدة : لاتضاف ذو التى بمعنى صاحب إلى الضمير إلا فى لغة قليلة . قال الحريرى فى مقاماته :
ثم مات ابنه وقد علقت منسه فجاءت بابن يسر ذويه

قال الشريشى فى شرحها وأضاف ذوى إلى المضمرة وهى لغة قليلة ومنعها بعضهم وجوزها جماعة من
أئمة اللغة . وقال أبو على الفارسي اللهم صل على محمد وذويه حملا وذوى على الأصحاب . قال الأزهرى
سمعت غير واحد من العرب يقول كنا مع ذوى عمرو يعنى مع أصحاب عمرو وهو كثير فى كلام قيس
ومن جاورهم . وقال الحريرى فى الدرّة ويقولون رأيت الأمير وذويه فيهمون فيه لأن العرب لم تنطق
بذى الذى بمعنى صاحب إلا مضافا إلى اسم جنس كقولك ذومال وذونوال فأما إضافته إلى الأعلام
أو إلى أسماء الصفات المشتقة من الأفعال فلم تسمع بحال ولهذا الحن من قال صلى الله على محمد وذويه
وكالم يقولوا ذوأبى ولذا وسمى واقتصر على إضافته إلى الجنس ولهذا لم يرفع السببى لأنه ليس بمشتق
فلا يقال ممرت برجل ذى مال أخوه وتصحيحه ذومال أخوه لأن النكرة تختص بأن توصف
بالجملة اه كلام الشريشى (قوله أن جمع المذكر السالم) بنصب السالم صفة لجمع : أى السالم من التغيير
وبالجر صفة للمذكر لأن المراد به المفرد لا الجمع المذكور وعلى هذا يكون مجرورا لاجمالة وعلى ما تقدم
الجر أيضا وإن كان نعنا للجمع كما قدمنا وكسر للجوار كما قرئ فى قوله تعالى - وأرجلكم - عطفا
على الوجوه لأنه مغسول فهو للجوار ولا يجوز القطع (قوله والأسماء الخمسة) بالنصب لاجمالة عطفا على
جمع (قوله يعرف رفعها) يعرف فعل مضارع مبنى للجهول ورفعها نائبه والجملة خبر أن والجملة من أن

وذومال [يعنى أن جمع
المذكر السالم والأسماء
الخمسة يعرف رفعها

واسمها وخبرها في محل نصب مفعول يعنى (قوله بوجود الواو) لافرق بين أن تكون الواو ظاهرة في جمع المذكر السالم كجاء الزيدون أو مقدره كقولك جاء مسلمي فإن أصله مسلمون لى حذفت اللام للتخفيف والنون للاضافة فصار مسلموى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار مسلمي بضم الميم الثانية ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصار مسلمي وهو فاعل صرفوع ورفع الواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الضمة ومسلمي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر اه عشماوى (قوله فتسكون صرفوعة بالواو) فيه التسامح المار فان مذهب المؤلف كون الاعراب معنويا وإتقال تكون بالتأنيث اعتبارا بمجموع جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة (قوله نيابة عن الضمة) حال من الواو : أى حال كون الواو نيابة عن الضمة : أى نائبة فالمصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله عن الضمة) أى السكائنة في مفردة (قوله والمراد بجمع المذكر السالم) مبتدأ خبره قوله اللفظ الدال : أى سواء كان مفرد ذلك الجمع علما أو صفة ويشترط في العلم أن يكون خاليا من تاء التأنيث فلا يجمع هذا الجمع نحو طلحة فلا يقال طلحون بل طلحات مراعاة للفظ ثانيا وبالعرض . فان قيل فديعتبر في العدد التذكير فيؤنث العدد . أجيب بأن ما في العدد من نحو طلحات ليس فيه ما يمنع من مراعاة المعنى وإنما المعتبر عندهم أولا وبالذات إذا لم يوجد المانع وههنا موجود وهو التاء واحتراز يكون التأنيث بالتاء عن التأنيث بالألف كجلى وحمراء علمين لرجلين فيقال في جمعهما الحراون والحبلان بحذف المقصورة وقلب الممدود واوا ويشترط أيضا أن يكون لمذكر فلا يجمع هذا الجمع زينب علما لامرأة وزيد كذلك وإن كانا علمين لمذكرين يجمع هذا الجمع وأن يكون لعاقل فلا يجمع نحو واشق علما لكاب وأن لا يكون مركبا تركيب إسناد كبرى نحره بفتح الراء أو مزج كعديكرب ويقال في جمعهما بجمع ذو في المذكر وذات في المؤنث فتقول جاء ذوو برق نحره وذلك أن المحكى لا يغير ومعدي كرب شبيه بالمحكى وأن يكون منكرا : أى يقبل التنكير فلا يجمع ما لا يقبله نحو فلان .

بوجود الواو فتسكون
مرفوعة بالواو نيابة
عن الضمة والمراد
بجمع المذكر السالم
اللفظ الدال على

تنبيه : لا يجمع العلم باقيا على علميته فإذا أردت جمعه فنكره بأن تريد به شخصا مسمى بهذا الاسم ، وقد ألغز البدر الدماميني مخاطبا لأهل الهند فقال :

أيا علماء الهند لازال فضلكم	مدى الدهر يبدو في منازل سعده
ألم بكم شخص غريب لتحسنوا	بإرشاده عند السؤال لقصده
وهاهو يبسدى ماتعسر فهمه	عليه لتهدوه إلى سهل رشده
فيسأل ما أمر شرطتم وجوده	لحكم فلم ترض النجاة برده
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلًا	منعتم ثبوت الحكم إلا بفقده
وهذا لعمري في الغرابة غاية	فهل من جواب تنعمون برده

وأجاب بعض الفضلاء كما في العطار بقوله :

أيا من على أفراس أفسكاره غدا	يصيد عزيز الشاردات بجده
فهاك جوابا للسؤال موضعا	يفوق فريد الدر في نظم عقده
قد اشتروا في مفرد علمية	لجمع على نهج المثني وحده
فلما رأوا تعريف ذاك محققا	أبوا جمعه إلا باثبات ضده
ويدفع ذا الاشكال أن شيوعه	لصحة جمع لاغنى عن وجوده
وتعريفه شرط لإقصادم حاذق	عليه فلا تستغر بوا شرط فقده

ويشترط في الصفة الثلاث الأول فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة بتشديد اللام لثلاث يجتمع علامتا التأنيت وهو التاء والتذكير وهو الصيغة ولا نحو حائض ولا نحو سابق لفرس وأن تقبل التاء كضارب أو تدل على التفضيل كأفضلون بخلاف جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران وأحمر وشذ قوله:

لما وجدت نساء بني تميم حلائل أسودين وأحمرين

وقوله: منا الذي هو ما إن طرّ شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب

الجمعية بواو ونون في آخره في حالة الرفع وبواو ونون في حالتي النصب والجر نحو جاء الزيدون ورأيت الزيدون ومررت بالزيدون فالزيدون في قولك جاء الزيدون فاعل مرفوع بالواو والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والأسماء الخمسة نحو جاء أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال فكل واحد منها فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة وكل من جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة له شروط تطلب من المطولات [وأما الألف فتكون علامة للرفع في تشنية الأسماء

حيث جمع العانس وهو من بلغ أو ان التزويج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى بلا تاء وفعيل بمعنى فاعل كعليم بمعنى عالم للذكر وعليمة للأنث فيجمع هذا الجمع فيقال العالمون . واعلم أن ما لم يكن علما ولاصفة لا يجمع هذا الجمع كرجل فلا يقال رجلاون نعم إن صغر جاز فيقال الرجلاون لأنه حينئذ صار صفة (قوله بواو ونون في آخره) في ذكر النون نظر تأمل (قوله في حالة الرفع) الظاهر أنه متعلق بواو ونون (قوله وياء ونون) في ذكر النون نظر كما تقدم (قوله نحو جاء الزيدون) مثل به للعلم ومثله جاء القائمون في الصفة (قوله ورأيت الزيدون ومررت بالزيدون) بكسر الهمزة في المثاليين وذكركهما هنا استطرادى وسيأتي البحث عنهما في محلها إن شاء الله تعالى (قوله مرفوع بالواو) فيه التسامح المارّ فإن مذهب المؤلف رحمه الله تعالى أن الاعراب معنوية والشارح يقول إنه لفظي (قوله والنون عوض عن التنوين) قال الرضى أما نون المثني والمجموع فالذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وأنها غير مضافة لكن الفرق بينهما أن التنوين مع إفادتهما هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف النون فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيء وإنما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير ولا يسقط النون معها لأنها لاتسكون وكذا أسقط التنوين للبناء في يازيد ولارجل بخلاف النون في نحو يازيدان ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لأنها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرأ في الوقف بخلاف النون لأنها متحركة وإسكان المتحرك يكفي في الوقف وإن كان الحرف الأخير ساكنا فإن كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفا بعد الفتح اه ولم يقل إن النون عوض عن التنوين فإن المنزل منزلة الشيء غير عوض لذلك الشيء (قوله والأسماء الخمسة) بالجر عطفا على جمع المذكر السالم في قوله والمراد بجمع المذكر الخ وقوله نحو جاء أبوك خبر لمبتدأ محذوف تقديره والمراد بالأسماء الخمسة نحو الخ ويصح أن يكون الأسماء مرفوعا على الابتداء ونحو خبره وكلا الوجهين مردود بإيراد لفظ جاء ولفظي السكاف ومال في ذو مال فإن المراد بالأسماء المذكورة غير ماركب من نحو جاء أبوك فأيراد جاء مضرّ اللهم إلا إن كلفنا بحذف المضاف بأن نقول في التقدير ومثال الأسماء الخمسة المبحوثة هنا نحو جاء أو نقول والأسماء الخمسة هي أبو أخو حمو الخ في نحو جاء أبوك وأخوك (قوله بالواو) فيه التسامح السابق (قوله نيابة عن الضمة) حال من الواو أي حال كون الواو نائبة عن الضمة أي الذي في الاسم المفرد (قوله وكل) مبتدأ أول وقوله من جمع إلى آخره بيان لكل وقوله له جار ومجرور خبر المبتدأ الثاني وهو قوله شروط والجملة خبر المبتدأ الأول (قوله من المطولات) قد مضى محل التطويل ولله الحمد (قوله وأما الألف) في إعرابه ما قدمناه فلا تغفل (قوله في تشنية الأسماء) اعترض بأن الألف علامة في المثني لا في التشنية التي هي فعل الفاعل وهو ضم شيء إلى شيء . وأجيب عنه بأن كلامه من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول كالحلق بمعنى الخاقق واللفظ بمعنى الملفوظ كما أسلفنا في غير ما موضع فالإضافة إلى الأسماء من إضافة البعض إلى الكل فهي على معنى من أي في المثني من الأسماء

أو من إضافة الصفة للموصوف أى فى الأسماء المثناة وقوله الأسماء لا محترز لها لأن غيرها لا يثنى كما أن خاصة كذلك (قوله خاصة) بمعنى خصوصا فهو من المصادر التى جاءت على فاعلة كالعاقبة والعافية ومنه قمت قائما أى قياما وهو منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص تثنية الأسماء بكون الألف علامة لرفعها خصوصا بناء على ما هو المشهور من جواز حذف عامل المؤكد خلافا لابن مالك حيث قال :

وحذف عامل المؤكد امتنع وفى سواه لدليل متسع

قال الشارح أطال الله بقاءه فى شرح الألفية عند تعرضه لشرح هذا البيت ونازع الشارح ابن الناظم والله فى ذلك وأطال فى بيان جواز حذف عامل المؤكد وقال إن ذلك مسموع فى قوله أنت سيرا سيرا ومأنت إلا سيرا وضربا زيدا وغير ذلك فكل ذلك عامله محذوف جوازا وهو من المصدر المؤكد وقال إن الحذف لا ينافى التوكيد لأنه إذا جاز أن يقرر معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لتقرينة بالأولى ونوزع فى ذلك بما يطول ذكره وأيد الشاطبى كلام الناظم وابن هشام كلام ابنه ورجحه كثيرون اه والنفس أميل إلى مذهب ابنه قال العلامة الشنوائى لا يجوز أن يكون حالا انتهى (قوله المراد من تثنية الأسماء المثنى) قد تقدم فراجعه إن شئت (قوله والمراد منه) أى من المثنى الذى أرادته المؤلف أى من تثنية الأسماء المراد منه المثنى (قوله مادل) أى اسم دل على اثنين مخرج لما دل على أقلّ منهما كسكران ورومان أو أكثر كغلمان وصنوان ومخرج المثنى المسمى به علما كالبحرين لبلد أى اسم جنس ككاتبى الحداد فإنه ملحق بالمثنى فى إعرابه لامثنى حقيقة . ثم اعلم أن هذا الحد ناقص فالتام أن يقول مادل على اثنين بما ذكره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فخرج نحو شفع لأنه لا ألف ولا نون رفعا ولا ياء ولا نون نصبا وجرا ومخرج أيضا اثنان فإنه لا يصح إسقاط الزائدة عنه فلا يقال اثنان ومخرج التمران لأنه لا يعطف عليه مثله بل يعطف عليه مغايرة نحو قمر وشمس وهو ما يغايره فى الحروف ونحو قوله صلى الله عليه وسلم « اللهم أعز الإسلام بأحبّ العمرين إليك » أى عمر بن الخطاب وأبى جهل عمرو بن هشام ، فغلب من سبقته السعادة وهو يغايره فى الوزن يس (قوله بألف) منه ألف ماقى قول بعضهم ملغزا :

بأنا عبيد الله فى صحن داره ب فأتانا مثنى أتان وهى الأثنى من الحجر الأهلية لافعل مع مفعوله ومنه الألف المقدره فى نحو ب لقد قال عبدا الله قولاً عرفته ب وقوله :

لقد طاف عبدا الله بالبيت سبعة وحج منى الناس الكرام الأفاضل

فعبدا الله فى البيتين مفتوح الدال تثنية عبد الله وحذفت الألف لالتقاء الساكنين (قوله ونون) لاجابة إلى ذكره كما علمت (قوله أيضا بألف ونون) اعلم أن شرط ما يثنى ثمانية شروط : الأول الأفراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع المتناهى ولا الجمع المؤنث السالم . الثانى الإعراب فلا يثنى المبنى وأما ذان وتان والذان واللذان فصيغ موضوعه للاثنين وليست من المثنى حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين وأما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو يازيدان ولا رجليان لأن البناء وارد على المثنى فهما من بناء التثنية لامن تثنية المبنى . الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا إسناديا باتفاق ولا مزجيا على الأصح فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمى بهما أضيف إليهما ذوا أو ذواتا والمجوزون تثنية المزجى قال بعضهم يقال معديكربان وسيبويهان وقال بعضهم بمحذف عجز الختوم بويه ويثنى صدره فيقال سيبان كما يقال فى جمعه سيبون وأما العلم الاضافى فأما يثنى جزؤه الأول على

خاصة [المراد من تثنية الأسماء المثنى والمراد منه مادل على اثنين بألف ونون فى آخره

الصحيح . الرابع التنسكير فلا يثنى العلم باقيا على عاميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بأل أو ما يفيد فأنثتها ليكون كالعوض من العامية وفيه جرى اللغز السابق فيقال جاء الزيدان ويزيدان مثلا ولهذا لا يثنى كنايات الأعلام كفلان وفلانة لأنهما لا تقبل التنسكير كما صر . الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوين للأب والأم والقمرين للشمس والقمر والعمرين لعمر وعمر فتغليب كما قدمنا . السادس اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه أو مرادا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذا لأن إطلاق القلم على اللسان مجاز قيل إن الأصح الجواز قياسا على العطف ولوروده في - وإله آباءك إبراهيم وإسماعيل وإسحق - أى على الإطلاق وقيل يجوز بقيد الاتفاق في المعنى الموجب للتسمية نحو الأحمران للذهب والزعفران . السابع أن لا يستغنى بثنيته عن ثنيته غير نحو سواء فانهم استغنوا عن ثنيته بثنية سى فقالوا سياتن لاسوا أن أى في القياس ولا ينافي مجيئه شذوذاً وبعض فانهم استغنوا عن ثنيته بثنية جزء أو ملحق من الثنى نحو أجمع وجمعاء فانهم استغنوا عن ثنيتهما بلفظ كلا وكنا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فانهم استغنوا عن ثنيتهما بستة وثمانية . الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وأما قولهم القمران فتغليب وقد تقدم ولا يفهم أن الشرط الخامس مع الشرط الثامن متحدان لأن الخامس يفرض وجود ثان وهنا ليس كذلك وهذا كله أفاده في التصريح مع زيادة ونظما بعضهم في بيتين وذيل الشيخ الأمير بينا في الآخر فقال :

شرط الثنى أن يكون معربا ومفردا منكرًا ماركبا
موافقا في اللفظ والمعنى له مماثل لم يغن عنه غيره
ولم يكن كلا ولا بعضا ولا مستغرقا في الثنى نلت الأمل

وقول الأمير ولا مستغرقا في الثنى وذلك في قولك أحد فان ذلك لما أفاد الاستغراق لامعنى لثنيته لوجود التعارض (قوله في حالة الرفع) متعلق بقوله بألف ونون (قوله وياء ونون) معطوف على قوله بألف ونون وقوله في حالي النصب والجر متعلق بقوله ياء ونون (قوله نحو) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك نحو (قوله فالزيدان الخ) لم يتعرض للمثاليين الأخيرين لأن محلها في النصب والجر (قوله وعلامة رفعه الألف) فيه تصريح للاتصاف بما ذهب إليه المصنف (قوله نيابة) حال من الواو أى حال كونها نائبة عن الضمة (قوله والفرق إلى آخره) لما كان الفرق بين الثنى والجمع في حالي النصب والجر محل سؤال المبتدئ بينه الشارح أطال الله بقاءه إعانة على فهمه فيكتفى بمطالعة هذا الكتاب عن مطالعة غيره من الكتب ونظمت ما في الشرح فقلت :

والفرق بين الثنى ثم إن جمعا في حالة النصب والجر كما علمنا
فالحالدين بفتح الدال إذ ثنيا والنون مكسورة بعد إذا رقما
واجمعه بالكسر في الدال افتحن نونه نخالدين اقرأن جالا كما ربما
يارب صلّ على المختار من مضر محمد وعلى آل كذا سلما
(قوله مكسور ما بعدها) المراد به التون وقد جاء ضمها بعد الألف وهو لغة كقوله :

يا أبتا أرقى القذان فالنوم لا تألفه العينان

والقذان بكسر القاف وتشديد الدال المعجمة جمع قذذ وهو البرغوث وقد جاء ضمها بعد الياء وهو لغة أيضا كقوله :

في حالة الرفع وياء ونون
في حالي النصب والجر
نحو جاء الزيدان
ورأيت الزيدان
ومررت بالزيدان
فالزيدان في قولك جاء
الزيدان فاعل مرفوع
وعلامة رفعه الألف
نيابة عن الضمة .
والفرق بين الثنى والجمع
في حالي النصب والجر
أن الياء التي في الثنى
مفتوح ما قبلها مكسور
ما بعدها وفي الجمع
مكسور ما قبلها

على أحوزيين استقلت شنية فما هي إلا لحة وتغيب
وبعد الألف كقوله :

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا
(قوله مفتوح ما بعدها) قد تكسر شذوذا كقوله :

عرفنا جعفرنا وبنى أبيه وأنكرنا زعانف آخرين
وقوله : وماذا تبغى الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعين

هذا ما قاله ابن عقيل وأما ابن مالك فسوى بين فتح المثنى وكسر المجموع حيث قال :

ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق
ونون مائى والملحق به بعكس ذلك استعماله فانته

وجعل ولده أن كسر نون المجموع ضرورة ونبعه في التوضيح ولم يتعرض شارحنا العلامة أبقاء
الله بالسلامة في شرحه لذلك البيت (قوله عوض عن التنوين) .

تنبيه : قيل لحقت النون المثنى والمجموع عوضا عما فاتهما من الاعراب بالحركات ومن دخول
التنوين وحذفت مع الاضافة نظرا إلى التعويض بها عن التنوين ولم تحذف أل وإن كان التنوين
يحذف معها نظرا إلى التعويض بها عن الحركة وقيل لحقت لدفع توهم الاضافة في نحو جاءني خليلان
موسى وعيسى ومررت بينين كرام ودفع توهم الأفراد في نحو جاءني هذان ومررت بالمهتدين وكسرت
مع المثنى على الأصل في التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ساكن ثم خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق
وجعلت فتحة طلبا للاخفة اه شرح الألفية للشارح ونعيد الكلام بأبسط من هذا في النصب إن شاء
الله تعالى (قوله وأما النون) إعرابه كاعراب قوله فأما الضمة فلا نعيده هنا (قوله إذا اتصل) اعلم
أن إذا للجازم وإن لغير الجازم وهي حرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه
واتصل فعل ماض مبنى على فتح في آخره وأصله اوصل قلبت الواو تاء ثم أدغمت في التاء وقوله
ضمير الخ فاعل اتصل والجملة من الفعل والفاعل في محل جر باضافة إذا إليها وجواب إذا محذوف
دل عليه ما قبلها أى إذا اتصل به الخ فالنون تكون علامة لرفعه والجملة من المحذوف لاموضع
لها من الاعراب على فهم الفقير وهي التي تنصب إذا ، وأنشد بعضهم مغزرا في مسألة إن وإذا فقال :

سلم على شيخ النحاة وقل له هذا سؤال من يحبه يعظم
أنا إن شككت وجدتموني جازما وإذا جزمتم فاني لم أجزم
جوابه : هذا سؤال غاىض عن كلتي شرط وإن وإذا مراد مكالم
إن إن شككت بها فاني جازم وإذا إذا أثبتنا لم أجزم
وإذا لما قطع الكلام بفهمه بخلاف إن فافهم أخي وفهم

(قوله ضمير تثنية) إن كانت التثنية بمعنى المثنى فيعترض من وجهين : الأول أن الضمير لا يشمل
ما كان حرفا في لغة أكلوني البراغيث . والثاني أن المثنى لا يشمل نحو زيد وعمرو يضربان . والجواب
عن الأول أن المراد بالضمير مجرد التسمية فلا ينافى كونه حرفا في بعض المواضع لأنه في الأصل ضمير
أولاً لأنه لا يبالى بحرفيته وعن الثاني المراد به ضمير المثنى في الغالب والمراد به ألف الاثنين (قوله يفعلان)
بالتحتانية أى اسما أو حرفا للغائبين تقول الزيدان يفعلان ويفعلان الزيدان (قوله وتفعلان) بالفوقانية
اسما يصح للخطابين تقول أنتما يازيدان تفعلان وللخطابتين تقول أنتما ياهندان تفعلان وللغائبتين تقول
الهندان تفعلان وتفعلان الهندان في استعماله حرفا (قوله أو ضمير جمع) أى واو جماعة كما مر

مفتوح ما بعدها
والنون عوض عن
التنوين في الاسم المفرد
في كل من التثنية
والجمع [وأما النون
فتكون علامة للرفع
في الفعل المضارع إذا
اتصل به ضمير تثنية
نحو يفعلان وتفعلان
[أو ضمير جمع]

البحث فيه ليشمل نحو زيد وعمرو و بكر يضربون (قوله نحو يفعلون) بالتحتمانية اسما أو حرفا تقول
الزيدون يفعلون ويفعلون الزيدون (قوله وتفعلون) بالفوقانية اسما فقط وهو للمخاطبين تقول أتم تفعلون
(قوله أو ضمير المؤنثة المخاطبة) هذا القيد لبيان الواقع إذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت النون متصل به ضمير
مؤنثة غير مخاطبة يحترز عنه (قوله تفعلين) بالفوقانية لا غير ولا تكون الياء فيه إلا اسما تقول أنت
يا هند تضرين (قوله تسمى الأفعال الخمسة) قال ابن هشام في شرح اللحة الأحسن أن تعدسته اه ويقال
على قياسه تكون سبعة نظرا للغائبتين وقد تزيد المعاني على السبعة بالنظر إلى أنه قد يغلب مذكر على
مؤنث وحاضر على غائب وبالعكس وإلى انقسام المؤنث إلى حقيقي ومجازي وماتأنيثه باعتبار
اللفظ وماتأنيثه بالتأويل نحو الكتابان تجميعان على تأويلهما بالصحيفتين وتزيد الصيغ أيضا بالنظر
إلى كون الألف والواو اسمين أو حرفين على لغة أكلوني البراغيث التي منها * وقد أسماه مبدع وحميم *
(قوله بثبوت النون) عبر بالثبوت لمقابله بالحذف فيها يأتي وتكون النون مكسورة بعد الألف
على أصل التقاء الساكنين لأن الساكن إذا أراد تحريكه بالكسر وإنما كان أصلها ساكنا كما
لأنها تنوين أي عوض عنه وربما ضمت وقد قرئ شاذًا أُنعداني بضم النون الأولى وطعام ترزقانه
بضم النون ونقل بعضهم أن بعض العرب يفتحها وأنه قرئ شذوذًا أُنعداني بفتحها وتكون
النون مفتوحة بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم ولثقل اجتماع الواو والكسرة والياء
والكسرة وسيأتي بقية البحث في الفصل إن شاء الله تعالى (قوله فتقول الزيدان يضربان) مثال
لكون الألف اسما كاسيد كره الشارح ومثال اختلاف المعاني الذي لوحناه فيما مضى يضربان الزيدان
بجعل الألف حرفا وأنت يا خالك وزيد يضربان بتغليب الغائب على المخاطب وأنت يا هند وزيد يضربان
بتغليب الغائب المذكر على المخاطبة وهند وزيد يضربان بتغليب الغائب على الغائبة والماء
والنار يقتربان بتغليب المذكر على المؤنث المجازيين ويقومان زيد وهند بتغليب المذكر على المؤنث
مع جعل الألف حرفا ويقتربان الماء والنار بتغليب المذكر على المؤنث المجازيين مع جعل المذكر
زيد وعمرو يضربان بجعل الألف عائدا إلى اثنين لا إلى المثنى ويضربان زيد وعمرو بجعل الألف
حرفا وفاعله اثنان لامثنى وفاطمة وزيد يضربان بتغليب الغائب على الغائبة والماء والعسل يقتربان
وهذا مثل زيد وعمرو يضربان لكن هذا في المذكرين لغير العاقل ويقتربان الماء والعسل
وهذا مثل يضربان زيد وعمرو كالذي قبله وهذه ثلاثة عشر (قوله مرفوع بثبوت النون) أي
مرفوع ومعلم بثبوت النون لكون الاعراب معنويا عند المؤلف (قوله وكذا أتمما تضربان) أي
مذكرا ومؤنثا في الأول أتمما يازيدان تضربان وفي الثاني أتمما ياهندان تضربان ومثال اختلاف
المعاني الذي لوحناه فيما مضى تضربان وتضربان الهندان بجعل الألف حرفا على اللغة المتقدمة
وأنت يا هند وزيد تضربان بتغليب المخاطبة على الغائب وأنت يا رجل وزيد تضربان بتغليب
المخاطب على الغائب وهند وزيد تضربان بتغليب الغائبة على الغائب والناران تقتربان للغائبتين
والتأنيث مجازي والماء والنار تقتربان بتغليب الغائبة على الغائب وتأنيثه مجازي وتقومان زيد
وهند بتغليب المؤنث على المذكر وجعل الألف حرفا وتقتربان الناران للتأنيث المجازي ويجعل
الألف حرفا وتقتربان الماء والنار بتغليب المؤنث المجازي على المذكر ويجعل الألف حرفا وفاطمة
ودعدت تقومان وهولائتين لامثنى وجهنم ولظى تقتربان وهو مثل الأول إلا أن التأنيث هنا مجازي
وفاطمة وزيد تقومان بتغليب الغائبة على الغائب والكتابان تجميعان بتأويل الصحيفة أي الصحيفةتان
والكتاب والقلم تجميعان بتغليب ما يؤول بمؤنث بالتأويل المار على المذكر وتجميعان الكتاب

نحو يفعلون وتفعلون
[أو ضمير المؤنثة
المخاطبة] نحو تفعلين
هذه الأوزان تسمى
الأفعال الخمسة وتكون
النون التي في آخرها
علامة على رفعها فهي
مرفوعة بثبوت النون
نيابة عن الضمة
فتقول الزيدان
يضربان فيضربان
مرفوع بثبوت النون
نيابة عن الضمة وكذا
أتمما تضربان

والقلم وهذا مثل الأول إلا أن هنا جعل الألف حرفا وهذه ثمانية عشر (قوله والزيدون يضربون) ومثال مالوحنا أولا يضربون الزيدون بجعل الواو حرفا وزيد وعمرو وخالد يضربون لجماعة لالجمع وزيد وعمرو وفاطمة يضربون بتغليب شخصين غائبين على غائبة زيد وفاطمة ودعد يضربون بتغليب الغائب على شخصين غائبين ويضربون زيد وعمرو ودعد بجعل الواو حرفا وبتغليب المذكورين على مؤنث ويضربون زيد وفاطمة وحفصة بتغليب المذكور الواحد على مؤنثين وبتغليب الواو حرفا ويضربون زيد وعمرو وخالد بجعل الواو حرفا لجماعة لالجمع وأنت والزيدان يضربون بتغليب المثني الغائب على المخاطب وأنت يا عائشة وهند وزيد يضربون بتغليب الغائب على المخاطبة والغائبة وأنت يا عائشة وزيد وعمرو يضربون بتغليب المذكورين على المخاطبة ويضربون زيد وعمرو وأنت يا عائشة بتغليب المذكورين الغائبين على المخاطبة وجعل الواو حرفا ويضربون الزيدان وأنت يا عائشة بتغليب المثني المذكور على المخاطبة وجعل الواو حرفا وهذه ثلاثة عشر (قوله وأنتم تضربون) مثال مالوحنا أولا أنت والزيدان تضربون بتغليب من خوطب على من غاب مذكورين وكان الغائب المثني وأنت والهندان تضربون بتغليب من خوطب مذكرا على من غابا وأنت وزيد وحفصة تضربون بتغليب المخاطب على الغائب والغائبة وأنت يا بكر وأنت يا هند وزيد تضربون بتغليب المخاطب على المخاطبة والغائب وأنت وزيد وعمرو تضربون بتغليب المخاطب على الغائبين وأنت وهند وحفصة تضربون بتغليب المخاطب على اثنين مؤنثين فهذه سبعة (قوله وأنت) بكسر التاء تضربون ومنه أنت يانارتأججين فهذه اثنتان فالجملة ثلاثة وخمسون فاذا نظر إلى ما حذف فاعله صارت الجملة مائة وستة وإمما ذكرت جميع ما مرشدة احتياج المبتدئ إلى مثل هذا (قوله فكل هذه الأمثلة) أى الخمسة مرفوعة وكذا كل ما مانا أولا مرفوعة أيضا وأنت الخبر مع أن المبتدأ لفظة كل وهو منذ كر نظرا إلى المضاف إليه مع كون المضاف أهلا للحذف أى صالحا فالتأنيث مكتسب من المضاف إليه قال ابن مالك :

وربما أكسب ثان أولا تأنيثا ان كان لحذف موهلا

(قوله وعلامة رفعها ثبوت النون) أى النون الثابتة فهو من إضافة الصفة إلى موصوفها (قوله والألف في الأول والثاني فاعل) أشار به إلى أنها اسم لآحرف وإن كان تصييرها حرفا جائزا لأن الشارح لا ينظر لما هو واقع قليلا على أنه قد يمتنع في قولك يضربان الزيدان كون الزيدان فاعلا بل هو مبتدأ وهو على نية التقديم والتأخير ولعلنا نزيد على هذا في بابي الفاعل والبديل مما يشفي العليل إن شاء الله تعالى (قوله والواو في الثالث والرابع) أى في قوله يضربون وتضربون فاعل (قوله والياء في الخامس) أى في قوله تضرب بين فاعل (قوله وللنصب) أى من حيث هو لا بقيد كونه في الفعل فقط أوفى الاسم فقط أوفيهما لأنه على الأول اثنان وعلى الثاني أربعة وعلى الثالث ستة كما قدمنا . وهو لغة الاستواء والاستقامة تقول فلان منتصب أى مستو مستقيم . واصطلاحا على القول بأن الاعراب لفظي نفس الفتحة وما ناب عنها على القول بأنه معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها وتسمى نصبا لا تنصب الشفتين عند النطق به وهذا ظاهر في الفتحة والألف دون الكسرة والياء وحذف النون وهذا معطوف على قوله للرفع أربع علامات فهو من عطف الجمل (قوله خمس علامات) مبتدأ مؤخر خبره تقدم وهو قوله أولا وللنصب والمراد متعلق الجار والمجرور (قوله الفتحة) هى وما عطف عليها بدل مفصل من مجمل ويجوز أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير الأولى الفتحة الخ ويجوز نصبه بفعل محذوف تقديره أقصد الفتحة ويجوز أن تكون مبتدأ خبرها محذوف أى منها الفتحة اه عبسنا المعطى (قوله والألف) أى ووقعت بعد فتحة ظاهرة لا محالة بخلاف الواو فانها قد تقع

والزيدون يضربون
وأنتم تضربون وأنت
تضرب بين فكل هذه
الأمثلة مرفوعة
وعلاوة رفعها ثبوت
النون والألف في
الأول والثاني فاعل
والواو في الثالث والرابع
فاعل والياء في الخامس
فاعل [وللنصب خمس
علامات الفتحة
والألف والكسرة
والياء

بعد ضمة مقدره كما قدمنا هناك (قوله وحذف النون) هل وقع العلامة على النون المحذوفة أو حذف النون وعلى الثاني الماتن وعلى الأول العمر يطى في نظم هذا الماتن حيث قال :

لننصب خمس وهي فتحة ألف كسر وياء ثم نون تنحذف

(قوله علامات النصب خمسة) الأولى خمس لأن أسماء الأعداد تذكّر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر قال تعالى: ثلاث ليال لكن كلام الشارح مجرد عن الاضافة يجوز ذلك (قوله أصلية) أى فلا يقوم مقامها غيرها إلا عند تعذرهما فلذا قدمها (قوله وأربعة نائبة عنها) أما الألف فلأنها تنشأ عنها إذا أشبعت فقامت مقامها ولذا نبي بها وثلاث بالكسرة لأنها تنوب عنها في جمع المؤنث السالم كأن الفتحة تنوب عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف وربع بالياء لأنها تنشأ عنها وختم بحذف النون لبعدها المشابهة وإنما كان نائبا عن الفتحة لأنه لما كان النون علامة للرفع لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب (قوله وهي) أى الأربعة النائبة عنها الألف (قوله نحو رأيت الزيدين والزيدين) الأول مفتوح الدال لسكونه مثني والثاني مكسورا لسكونه جمعا (قوله فأما الفتحة) الفاء فاء الفصيحة وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد على ما مر في قول المؤلف فأما الضمة ولا يحتاج إلى إعادته ههنا فافهم إن كنت ذكيا وإلا فالبليد لا يفيد التطويل ولونليت عليه التوراة والانجيل (قوله في ثلاثة مواضع) في حرف جر ثلاثة مجرور متعلق بتكون مضاف ومواقع مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الفتحة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الاسم المفرد) بدل من ثلاثة مواضع بدل مفصل من مجمل أو بدل الشيء من الشيء نظرا إليه وما عطف عليه أو بدل البعض من الكل على ما قررنا لك (قوله وجمع التكسير) أى الجمع المكسر عن مفرده وقد تقدم الكلام عليه في الرفع (قوله والفعل المضارع) أى سواء كان صحيح الآخر كضرب أو معتل كيدعو ويخشى ويرى إلا أنه يقدر في نحو لن ترضى لامطلقا ونحو لن يرى ولن يدعى للجهول فقط ويكتب بالياء وإن كان الأصل فيه الواو بخلاف دعا وذلك لأن الواو وقعت رابعة ولم يضم ما قبلها على ما بيناه في زلال الأمثال (قوله إذا دخل عليه ناصب) لاحاجة إليه لأن الشيء لا ينصب إلا بناصبه لكنه ذكره توضيحا ولم يذكره في نظائر هذا الموضوع اكتفاء بذكره هنا طلبا للاختصار وإن كان الأولى ذكر مثل هذا في أول الكلام في قوله فأما الضمة فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد بأن يقول هناك والفعل المضارع إذا خلا عن ناصب أو جازم وفي آخره في قوله وأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر بأن يقول ثم إذا دخل عليه جازم لكنه فات الأولية وهو ذكره في أول الكلام ثم اكتفي به في نظائره (قوله ولم يتصل بآخره شيء) أى من نون التوكيد المباشر لفظا وتقديرا ومن نون النسوة ومن الألف والواو والياء وهذا القيد لم يذكره الشارح أبقاء الله بالسلامة اكتفاء بما ذكره المصنف وبتداسر في شرح قوله إذا لم يتصل فإن الشارح ذكره هناك (قوله يعنى أن هذه المواضع) تبع فيه المصنف حيث جمعه باعتبار الأفراد الشخصية وإلا فالألف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها إلاموضع واحد والياء لها موضعان لثلاثة . لا يقال يجب أن المراد بالجامع ما قابل الواحد . لأننا نقول إن سلم ذلك فليس مطردا بل هو خاص بالفتحة والياء ولايجزى ذلك الجواب في الألف والكسرة والحذف لما عرفت من أنه ليس لكل منها إلاموضع واحد قاله في بعض الحواشى (قوله إذا نصبت) يجوز في البناء الاسكان والفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي عائد للموضع ويجوز أن تفتح على إرادة الخطاب على عادة المؤلفين ومفعوله محذوف تقديره إذا نصبتها والأول أظهر ولكنه موقوف بالرواية ولعل الرواية أن يكون الأول (قوله بالفتحة) أى ولو مقدره كفاي الفقى ويخشى (قوله فالاسم المفرد) ولا فرق

وحذف النون [علامات النصب خمسة واحدة منها أصلية وهي الفتحة نحو رأيت زيدا وأربعة نائبة عنها وهو الألف نحو رأيت الهندات والياء نحو رأيت الزيدين وحذف النون نحو لن يضربوا] فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع في الاسم المفرد وجمع التكسير والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء [يعنى أن هذه المواضع الثلاثة إذا نصبت تكون منصوبة بالفتحة فالاسم المفرد

فيه بين كونه مضافاً أو غير مضاف ظاهر الاعراب أو مقدره للتعذر أو للناسبة منصرفاً أو غير منصرف وذلك نحو - يا قومنا أجيئوا داعي الله - وأكمل الكثرى موسى ورأيت غلامي إذ ابتلى إبراهيم ربه وشارحنا أشار إلى مثال واحد وهو ما كان منصرفاً ظاهر الاعراب غير مضاف (قوله نحو رأيت زيدا) إن أبقيناه على ظاهره فسد المعنى ولا بد من تأويل إما بأن يقال فمثال التي في الاسم المفرد نحو رأيت زيدا أو يقال فالاسم المفرد نحو زيد في رأيت زيدا (قوله فزيدا مفعول) زيدا مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة للحكاية (قوله بالفتحة) الباء ليست للتصوير بناء على ما ذهب إليه المؤلف من أن الاعراب معنوي كالتقدم في غير ماموضع ولعلنا نزيد في الفصل إن شاء الله تعالى (قوله وجمع التفسير) مبتدأ خبره قوله نحو رأيت الرجال ويعمم فيه بمثل ما قبله فتدبر (قوله نحو رأيت الرجال) يؤول فيه ما أول به قوله هناك نحو رأيت زيدا بأن قيل ومثال الضمة التي في جمع التفسير نحو رأيت الرجال أو جمع التفسير نحو الرجال في رأيت الرجال (قوله والفعل المضارع) مبتدأ خبره قوله نحو لن أضرب (قوله نحو لن أضرب) فيه التأويل المذكور فتدبر (قوله فأضرب) مبتدأ اسكونه اسما حينئذ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله منصوب بلن) الباء حرف جر لن مجرور وهو حينئذ اسم على إرادة اللفظ وقد تقدم في صدر الكتاب (قوله وأما الألف) الواو حرف عطف وما بعده معطوف على قوله فأما الفتحة (قوله في الأسماء الخمسة) هو علم بالغلبة على الأمثلة التي ذكرها المصنف كما مر فلا تغفل (قوله نحو رأيت أبك الخ) أي وتلك الأسماء الخمسة المنصوبة بالفتحة لفظ أب في نحو رأيت أبك (قوله وما أشبه ذلك) إن فاتت أي فائدة في هذا العطف مع وقوع المعطوف عاياه في حيز نحو المقتضى لعدم الانحصار في المذكورين وليس فيه تعيين المعطوف كالذي قبله ليفيد زيادة على ما أفاده نحو . قلت فائدة الاتيان به بيان عدم الانحصار في الخارج فيما ذكر لأنه بقي لها ثلاثة أسماء من الأسماء الخمسة وأما وقوع المعطوف عليه في حيز نحو فلا يفيد ذلك لأنه يحتمل أن يكون تنظيراً أي نحو رأيت أبك أو ضربت أبك أو علمت أبك ولا يخفى أنه أتى بنحو في جميع المثل ولك أن تقول جعل قوله نحو رأيت أبك وأخاك من باب السكناية عن رأيت أبك وأخاك فيكون المقصود هو الجرور وقد شاع مثل هذا منه قولهم مثلك لا يبخل ومثلك يجود أي أنت لا تبخل وأنت تجود وهذا كلام حسن ولدقته لا يناسب ما هنا فالجواب الأول أحسن (قوله تكون حالة النصب) لاجابة إلى هذا فإنه حال رفعه يحكم بأن نصبه بالألف وأيضا لا يتأتى النصب إلا في حالة كونه منصوباً وقد عرفت الجواب فيما مر آنفاً عند قول المصنف رحمه الله تعالى إذا دخل عليه ناصب ويمكن أن يقال إن ذلك لبيان الواقع مع قصد الاظهار للبتدأ فتدبر (قوله نيابة عن الفتحة) حال من الألف أي حال كون الألف نائبة عن الفتحة (قوله نحو رأيت أبك) لا يلزم أن تكون مضافة إلى الكاف الدالة للخطاب فإنه يجوز أن تضاف إلى غيره فتقرأ يا أبانا (قوله وما أشبه ذلك) فيه ما تقدم (قوله وهي حمك وفاك) الأولى الاتيان بضمير المذكور فيقول وهو وهذه العبارة أولى من عبارة الشيخ خالد في شرح هذا الموضع بقوله مينا لما من نحو رأيت أبك وأخاك لأنه لا فائدة في إعادة نحو هنا وإن أجاب عنه محشيه .

تنبيه : لا يحكم في أن أباه من قول الشاعر :

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتها

أنه منصوب بالألف كما هو ظاهر لأن لغة الشاعر قصر الأسماء الخمسة ولم أر من يبنه عليه (قوله أيضا وهي حمك وفاك وذامال) أي من رأيت حمك وخمك وما بعده خبره مرفوعة وعلامة رفعها ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر للحكاية أو هي لفظ حمك إلى آخره (قوله فكلها) أي الثلاثة التي هي قوله حمك

نحو رأيت زيدا فزيدا
مفعول منصوب
بالفتحة وجمع التفسير
نحو رأيت الرجال
والفعل المضارع إذا
دخل عليه ناصب نحو
لن أضرب فأضرب
فعل مضارع منصوب
بلن [وأما الألف
فتكون علامة للنصب
في الأسماء الخمسة نحو
رأيت أبك وأخاك وما
أشبه ذلك] يعنى أن
الأسماء الخمسة تكون
في حالة النصب منصوبة
بالألف نيابة عن الفتحة
نحو رأيت أبك وأخاك
وما أشبه ذلك وهي
حمك وفاك وذامال
فكلها منصوبة بالألف

أوهي مع مامر وهو أظهر (قوله نيابة) حال من الألف أي نائبة عن الفتحة لأنها في الأسماء الخمسة (قوله وأما الكسرة) الواو حرف عطف أما الكسرة معطوف على قوله فأما الضمة خلافاً لعبد المعطي حيث جعلها للاستئناف (قوله فتكون) بالتأنيث أي الكسرة (قوله في جمع الخ) جار ومجرور متعلق بتكون والسالم نعت لجمع أول مؤنث على ما قدمنا أولاً وجمع المؤنث السالم من تعريفه (قوله نحو خلق الله السموات) أي وذلك نحو أو أقصد نحو أو نظرت إلى نحو إلى غير ذلك من أوجه إعراب نحو وهذا مما لا يخفى (قوله وإعرابه) أي إعراب قوله تعالى - خلق الله السموات - في الأمير في حاشية الشذور أي تطبيقه على القواعد العربية كافي الفيشي ونص عليه الدماميني على المغنى وهو الأزهري ومن فساد الزمان أني قررت حال إقرائي الشيخ خالد على الأجرومية سنة أربع وسبعين بعد المائة والألف أن الإعراب يطلق على التطبيق المذكور وأنه هو المراد في نحو أعرب جاء زيد فينصب على المركب ليس إلا فسمعه بعض أهل الأزهر فاستغربه وشد على التكديف فيه وصار يتحدث به في المجالس حتى بلغني وأعجب منه أن بعض كبار المشايخ الرؤساء في الأزهر أنكروه أيضاً حين عرضت عليه الواقعة فأنالله وأنا إليه راجعون ثم لما عرضت المسألة على غير واحد من العارفين وافقني فله الحمد اه رحمه الله (قوله خلق فعل ماض) خلق مبتدأ على إرادة اللفظ وفعل خبره وماض صفة لفعل والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر قوله وإعرابه . فان قيل حيث جعلنا خلق هنا مبتدأ حكماً بأنه اسم والاخبار بأنه فعل لا يساعده لأن الخبر المألوف عين المبتدأ والاخبار عنه بأنه فعل قد يفيد المخالفة والمغايرة . أجب بأن قولنا خلق فعل ماض صفة لفظ خلق من الأفراد الواقعة في غير هذا التركيب من قوله تعالى خلق الله السموات لا خالق الواقعة في كلام شارحنا هنا فانها اسم لإرادة السكامة فليتامل ذلك وقد سبق السؤال والجواب لمثل هذا في صدر الكتاب عند كلام المؤلف وهي من فلينظر هناك (قوله فاعله) أي من جهة الإعراب فان الخالق للفاعل الموجد هو الله تعالى لالفظ الجلالة فليتفظن (قوله والسموات) بكسر التاء مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من إظهارها حكاية اللفظ (قوله والسموات مفعول به) أي عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبي عمرو ابن الحاجب وصوبه الموضح في المغنى ووضحه بأن قال المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاد وإن كان ذاتاً لأن الله تعالى موجد للأفعال وللذوات جميعاً اه وسبقه إلى هذا الإيضاح الشيخ عبد القاهر فقال في أسرار البلاغة إذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولاً به بل هو مفعول مطلق لأن المفعول به هو الذي كان موجوداً فأوجد الفاعل فيه شيئاً آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجوداً وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً فحصل بك والعالم لم يكن موجوداً بل كان عدماً محضاً والله أوجده وخلصه من العدم فكان المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولاً به اه واحتج الجمهور الداهيون إلى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور: أولها أنا قد نعلم العالم وإن كنا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى إلا بدليل منقصل والمعلوم معيار للجهول فإذا كَوَّن الله خالقا للعالم غير ذات العالم. وثانيها أنا نصف الله بالخالقية فاه كان خالق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفاً بالعالم كما أنه موصوف بالخالقية العالم . وثالثها أن نقول العالم يمكن فلم يوجد إلا لأن الله أوجده وأحدثه وأبدعه فلو كان إيجاد العالم وإحداثه نفسه العالم لكان قولنا العالم وجد لأن الله أوجده جارياً مجرى قولنا العالم وجد لأنه وجد فيكون ذلك تعليلاً لشيء بنفسه ويرجع حاصله إلى أن العالم وجد بنفسه وذلك نفي للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المنفصل اه تصريح (قوله منصوب بالكسرة) إنما نصب

نيابة عن الفتحة [وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم] نحو خلق الله السموات وإعرابه خلق فعل ماض. ولفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والسموات مفعول به منصوب بالكسرة

بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجرى على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذف لامه ومنه قول بعض العرب سمعت لغاتهم بفتح التاء حكاه الكسائي ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاه ابن سيده هذا إذا لم ترد إليه في الجمع وأما إذا ردت اللام في الجمع كسنوات أو سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات أو سنهات بالكسرة اه أشموني والتصريح (قوله نيابة عن الفتحة) أشار به إلى أن كسرة هذا الجمع كسرة إعراب وذهب الأخفش والمبرد إلى أن كسرة هذا الجمع حالة النصب كسرة بناء كما قال في فتحة ما لا ينصرف حالة الجر وذهب الجمهور إلى أنها حركة إعراب كذا في شرح التسهيل اه عبد المعطى (قوله لأنه) أى لأن لفظ السموات (قوله سالم) نعت جمع ويجوز قراءته بالرفع على الأصل وبالجر للجوار ويجوز أن يكون نعتا لمؤنث وعليه فلا يجوز غير الجار (قوله وأما الياء) معطوف على قوله فأما الفتحة (قوله فتكون) بالفوقية ضميره عائد للياء (قوله في التثنية) أى المثني كما عرفت فيما ذكرنا فلا تغفل (قوله والجمع) يعنى جمع المذكر السالم وأطلق الجمع لكونه على حد المثني فاذا ذكر الجمع مع المثني انصرف إلى جمع المذكر السالم لأنه أخوه في الاعراب بالحروف اه شيخ خالد في شرح هذا المتن (قوله نحو) أى وذلك نحو أو أعنى نحو بالرفع والنصب (قوله فالأول) يعنى قوله رأيت الزيد من منصوب بالياء (قوله المفتوح ما قبلها) المفتوح يقرأ بالجر نعتا على قوله بالياء ومائتاب فاعل للمفتوح وقبلها ظرف وهو صلة ما إن جعلناها بمعنى الذى وإن جعلناها بمعنى شئ فالظرف نعت لما فما معرفة على الأول نكرة على الثانى وترك فتح ما قبل الياء في المثني إبقاء على الحركة الثابتة في الرفع مع عدم الثقل وإشارة إلى أن الياء منقلبة على الأنف وأما لعلي الشيخ خالد في التصريح بأن النون في المثني كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من نقل الكسرتين و بينهما ياء فيرد بوجهين الأول اجتماع الكسرتين غير موجود في حالة الاضافة والثانى أنه غير موجود أيضا في لغة من فتح نون المثني ومن ضمها فليتمأمل (قوله المكسور ما بعدها) هذا غير لازم وكان حقه حذف هذه العبارة لأنه إذا أضيف لم يبق لما بعد الياء كسرة كما مر إذا النون محذوفة لدى الاضافة تقول رأيت غلامى زيد ، ويمكن الجواب عن الشارح بأنه أجرى على هذا المثال أى المكسور ما بعدها في هذا المثال وما يشابهه فلا اعتراض عليه (قوله نيابة عن الفتحة) حال كما تقدم أى لأنه مثني (قوله والثانى) معطوف على قوله فالأول يعنى في قوله والزيدين مثال لجمع المذكر السالم (قوله منصوب بالياء المكسور ما قبلها) إعرابه كالتى تقدم في المثني وإنما كسرت ما قبل الياء ولم يضم لأن الضم قبل ياء الجمع ثقيل لو أقيمت الياء ولا تناسب الرفع بغيره لو قلبت الياء لضممة ما قبلها واو مع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحروف فارتفع التناسل المجموع بالمثني بسبب كسرة ما قبل الياء للمجموع إن حذف نونها بالاضافة اه رضى . فان قيل قد لا توجد الكسرة في نحو مصطفىين . أجيب بأن الكلام هنا على الأصل فأصل مصطفىين مصطفىين قلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الألف والياء فحذف الألف لذلك فصار مصطفىين (قوله المفتوح ما بعدها) قد تقدم الاعتراض عليه والجواب عنه فلا تغفل (قوله نيابة عن الفتحة) حال كما تقدم أى لأنه جمع المذكر السالم (قوله أيضا) تنبيه : أيضا من أى إذا رجع فهو مفعول مطلق لكن عامله محذوف وجوبه باسما ويجوز كونه حالا حذف عاملها وصاحبها وقد يقع بين العامل ومعموله كيقوم زيد ويقوم أيضا عمرو أى أرجع إلى الاخبار عنك بذكر قيام عمرو رجوعا أو أخبر بما تقدم من قيام زيد حال كونى راجعا إلى الاخبار عنك بقيام عمرو وقد لا يقع كما في قولك قام زيد وقام بكر أيضا أى أرجع إلى الاخبار عنك بقيام بكر رجوعا

نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم [وأما الياء فتكون علامة للنصب في التثنية والجمع] نحو رأيت الزيدين والزيدين فالأول منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة والثانى منصوب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة أيضا والنون

فعلم أنها لا تستعمل إلا مع شيئين ولو تقديرا بخلاف جاء زيد أيضا وبينهما توافق في العامل بخلاف جاء ومات أيضا ويمكن استقلال كل منهما بالعامل بخلاف اختصم زيد وعمرو أيضا قاله ابن حجر في شرح المنهاج في آخر باب الوقف بالمعنى فعلم أن قول الشارح هنا أيضا مفعول مطاق أحوال والعامل قوله نيابة عن الفتحة أى ارجع إلى الاخبار بحال كون نصب الجمع بالياء نيابة عن الفتحة رجوعا أرنحال كونى راجعا إلى الاخبار عنك بحال كون نصب الجمع بالياء نيابة عن الفتحة (قوله عوض عن التنوين فيهما) قد وعدت في الرفع أن أبسط الكلام في النون هنا فذكرت وفاء بالعهد . اعلم أن النون في جمع المذكور جىء بها للدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده وقيل لرفع توهم الإضافة في مررت بينين كرام ورفع توهم الافراد في نحو المهتمدين وحمل فالآتوهم فيه على ما فيه توهم وقيل عوض عن حركة المفرد . ورد بأن الواو والياء نابتا عنها وقيل عوض عن التنوين في الاسم المفرد لأن الحركة عوض عنها الواو والياء والتنوين لم يعوض عنه شئ جىء بالنون عوضا عن التنوين وعليه ما قاله شارحنا أبقاه الله بالسلمة في مواضع من هذا الكتاب . ورد بأن النون جىء بها في المثنى الذى لا تنوين في مفردة لسكونه غير منصرف نحو أحمدان فإن مفردة أحمد بالتنوين وقيل عوض عن الحركة والتنوين معا في الاسم المفرد وجرى عليه لسان المعربين . ورد بأنهما إذا لم تسكن عوضا عن أحدهما فأولى هما معا وأيضا قد ثبت النون في الوقف والحركة والتنوين لا يقتبان وقفا وهذا الخلاف مما لا طائل تحته اه عبادة على الشذور بزيادة يسيرة وتغيير (قوله فيهما) أى في المثنى والجمع (قوله وأما حذف النون) معطوف على قوله فأما الفتحة وهذا لا يكون في الأسماء كما لا يكون سابقا في الأفعال بخلاف الفتحة فإنها في الأسماء والأفعال (قوله فيكون) بالتحية لأنه عائد لقوله حذف النون لا للنون (قوله في الأفعال) المراد بها الأمثلة الخمسة ولذا وصفها بقوله التى الخ وفى أكثر نسخ المتن إثبات الخمسة فيه وهو غير أولى ولعله من زيادة النسخ إذ الوصف يعنى عنه (قوله التى رفعتها بثبات النون) التى اسم موصول نعت للأفعال ورفع مبتدأ مرفوع بالابتداء مضاف لها مضاف إليه عائد لثبوت الباء جارة وثبات مجرور بالياء مضاف والنون مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بكأن أو استقر خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر لاموضع لها من الاعراب صلة الموصول وهو التى (قوله نيابة) حال من حذف النون (قوله فى الأفعال الخمسة) الأولى الأمثلة الخمسة لأن المرفوع بالنون لا ينحصر فى الخمسة بل زاد على المائة كما قدمنا لك (قوله نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به ألف الاثنين (قوله ولن يفعلوا ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به واو الجماعة (قوله ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة (قوله منصوب) أى بلن (قوله وعلامة نصبه) ذكر الضمير لسكونه عائدنا إلى كل (قوله والألف فاعل) أى فى مثل هذا التركيب وأشار به إلى أنها اسم وأما فى قولك يضربان الزيدان فالألف حرف كما قدمنا (قوله فى الأول والثانى) أى فى لفظ لن يفعلوا ولن تفعلوا (قوله فى الثالث والرابع) أى فى لفظ لن يفعلوا ولن تفعلوا (قوله فى الخامس) أى فى قوله لن تفعلوا (قوله وللخفض) خبر مقدم وثلاث مبتدأ مؤخر وقدم علامات الخفض على علامات الجزم لأنها من خصائص الأسماء ومعلوم أن الاسم أشرف من الفعل فما اختص بالاسم ينبغى أن يقدم على ما اختص بالأفعال تقديما لا أشرف على غيره وفى بعض الحواشى أن اللام بمعنى على وهو غير أولى والأولى أن اللام بمعنى الملك أعنى الاختصاص وإن أوجب عنه بأنه نظر إلى لفظ علامات لأن المراد من كلام المتن أن الثلاثة التى ارتكبتها المصنف مختصة بالخفض فليتأمل . والخفض لغة الخضوع والتذلل وما أحسن قول البوصيرى فى مدح خير البرية :
خفضت كل مقام بالاضافة إذ بوديت بالرفع مثل المفرد العلم

عوض عن التنوين
فيهما [وأما حذف
النون فيكون علامة
للنصب فى الأفعال التى
رفعتها بثبات النون]
يعنى أن حذف النون
يكون علامة للنصب
نيابة عن الفتحة فى
الأفعال الخمسة نحو
لن يفعلوا ولن تفعلوا
ولن يفعلوا ولن تفعلوا
ولن تفعلوا فكل واحد
من هذه الأمثلة
منصوب وعلامة نصبه
حذف النون نيابة
عن الفتحة والألف
فاعل فى الأول والثانى
والواو فاعل فى الثالث
والرابع والياء فاعل
فى الخامس [واللخفض
ثلاث علامات الكسرة
والياء والفتحة]
علامات الخفض ثلاثة
واحدة منها

واصطلاحاً على القول بأنه لفظي هو نفس الكسرة وما ناب عنها وعلى القول بأنه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وسمى خفضاً لانخفاض الشفة السفلى عند النطق به (قوله أصلية) ولكونها أصلاً يقوم مقامها غيرها إلا عند تعذرهما (قوله وهي الكسرة) وهي من ألقاب البناء والحنض من ألقاب الاعراب وسمى كسراً لانكسار الشفة السفلى عند النطق به ولكونها أصلاً قدمها إذ تقديم الأصل على الفرع واقع طبيعياً فقدّم وضعاً (قوله نحو مررت بزید) مامثل به الاسم المفرد المنصرف (قوله واثنان نائبان عنها) أما الياء فلائها تنشأ عن الكسرة عند إشباعها لأن المكسور إذا شبع يتولد منه الياء فقامت مقامها ولذا نثي بها لكونها بقية وأما الفتحة فلائ الكسرة نابت عنها في جمع المؤنث السالم فتعاضتا في نيابة كل عن الأخرى ولذا نثي بها واثنان مبتدأ والمسوغ لكونه نكرة ونائبان خبره وها في عنها عائدة إلى الكسرة (قوله والزيدين والزيدين) الأول بفتح الدال للثني والثاني بكسرها لجمع المذكور السالم (قوله فأما الكسرة) أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وتقدم معنى الثلاثة في الرفع فلائعيدها هنا (قوله لانخفاض) اللام بمعنى على كما في عبدالمعطي وقد مر (قوله في ثلاثة مواضع) جار ومجرور متعلق بتكون وثلاثة مضاف . مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الاسم المفرد) بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل (قوله المنصرف) أي حقيقة أوحكاماً والأول كزيد والثاني هو ما لا ينصرف إذا أضيف أو اقترن بأل بناء على أنه باق على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة وذهب جماعة منهم المبرد والسيراج وابن السراج إلى أنه يكون منصرفاً مطلقاً : أي زالت منه علة أو لم تزل قيل وهو الأقوى فقايل هذا إما أن يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر في مثل الأحمد ومساجدكم لوجود أل أو الأضافة ويحتمل أن يقول الصرف هو الجر بالمكسرة وسيأتي في كلام الشارح أطال الله بقاءه . وتعرض لبسط كلامه هناك إن شاء الله تعالى . قال العلامة الأشموني : واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم وإن بقيت الملتان فلا نحو بأحسنكم اه ومراده بزوال أحد علتيه العلمية فيما مثل به . (قوله وجمع التكسير المنصرف) التكسير مضاف إليه والمنصرف نعت لجمع واحترزنا بالمنصرف عن غير المنصرف كمساجد ودرهم فانه يجز بالفتحة ولم يقل في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرف لزيادة الإيضاح للمبتدئ ولأنه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعهما أو أن هذا من باب التغليب : أي تغليب المفرد على الجمع أو عكسه اه عبد المعطي (قوله وجمع المؤنث السالم) ولا يكون إلا منصرفاً ولذا لم يقيد المنصرف رحمه الله تعالى المؤنث السالم بالمنصرف كما فعل فيما قبله قال العطار لا يصح تقييده بذلك لما علمت في مبحث التنوين أن تنوينه للمقابلة للتمكين والصرف هو تنوين التمكين (قوله فالاسم المفرد) الأولى أن يقول فالاسم المفرد المنصرف إذ لا داعي إلى حذفه هنا ولا فرق فيه بين أن يكون الاعراب فيه ظاهراً أو مقدرًا للتعذر أو للثقل أو للناسبة نحو مررت بالناضي وغلماي والشارح مثل للأولين (قوله مررت زید والفتي) الأول مثال لظاهر الاعراب والثاني لمقدره (قوله وجمع التكسير) الأولى أن يقول وجمع التكسير المنصرف إذ لا داعي إلى حذفه هنا وصرفه هنا حقيقة كما مثل به الشارح أوحكاماً فدخل غير المنصرف مضافاً نحو اعتكفت في مساجدكم أو مقروناً بأل نحو - وأنتم عا كفون في المساجد - ولا فرق بين أن يكون الاعراب فيه ظاهراً أو مقدرًا للتعذر أو للثقل أو للناسبة نحو مررت بالجوارى ودخلت في بيوتى والشارح مثل للأولين (قوله نحو مررت بالرجال والأسارى والهنود) الأولى مثال للظاهر الإعراب مع كونه مذكراً والثاني للمقدر مع كونه مذكراً أيضاً وتقديره للتعذر والثالث

أصلية وهي الكسرة
نحو مررت بزید واثنان
نائبان عنها وهي الياء
نحو مررت بأخيك
والزیدين والزیدين
والفتحة نحو مررت
بإبراهيم [فأما الكسرة
فتكون علامة
للخفض في ثلاثة
مواضع في الاسم المفرد
المنصرف وجمع
التكسير المنصرف
وجمع المؤنث السالم]
فالاسم المفرد نحو
مررت بزید والفتي
وجمع التكسير
نحو مررت بالرجال
والأسارى والهنود

لظاهرة مع كونه مؤنثا ومعنى الأسارى تقدم مبسوطة في الرفع فليراجع (قوله وجمع المؤنث السالم) مالم يكن عاملا فإذا كان عاملا جاز فيه الصرف وهو التنوين وعدمه نحو عرفات وهو علم لموضع معروف وأذرعان وهي قرية من قرى الشام. واختلاف العرب في كيفية إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاثة فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحدف تنوينه لأنه في الأصل للقبالة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعرب إعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجزّء بالفتحة مراعاة للتسمية فالأول راعي الجمعية فقط والأخير راعي التسمية فقط والمتوسط توسط بين الأمرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه اه عبد المعطى وأبو النجاء وقد روى بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس :

تنورتها من أذرعان وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر على

ومعنى تنورتها نظرت إلى نارها بقلبي وأدنى مبتدأ ونظر خبره .

تنبيه : محل جواز الأوجه الثلاثة في هندات إذا كان عاملا للمؤنث فما اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من أنه لا فرق حيث مثل له بهندات علم رجل أو امرأة محل نظر كما قاله الشنوائى ويس على الفا كهى (قوله نحو مررت بالهندات) أى باقيا على علميته كما قدمنا لكن لما كان الشارح مثل به مصحوبا بأل لاجرم أنه لا فرق بين جعله عاملا أو كونه باقيا على علميته (قوله والمنصرف معناه الذى يقبل الصرف) أى التنوين كما بينه الشارح فيما بعد . واعلم أن أقسام الاسم ثلاثة متمكن أمكن وتممكن غيراً مكن ولا متمكن ولا أمكن فالأول المنصرف والثانى غير المنصرف والثالث المبني ومعنى المتمكن أنه عار عن شبه الحرف ومعنى أمكن الزيادة في التمكن وهو العارى عن شبه الفعل وعلامته أن يجز بالكسرة مطلقا ويدخله التنوين للدلالة على خفته وزيادة تمكنه . قال الشنوائى : اعترض أبو حيان تعبيرهم بأمكن فانه اسم تفضيل من التمكن وبناءؤه شاذ . وردّ بأنه سمع من كلامهم مكن مكانة والبناء قياس جار على القاعدة ولا شذوذ فيه اه (قوله والصرف هو التنوين) أى عند المحققين ، وقيل الصرف هو الجزّ والتنوين وعلى الأول قول ابن مالك :

الصرف تنوين آتى مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا

واختلف في اشتقاق المنصرف فقيل من الصريف وهو الصوت لأن في آخره التنوين وهو صوت ، وقال النابغة : له صريف صريف القعو بالمسد : أى صوت صوت البكرة بفتح الكاف بالحبل والقعو خشبتا البكرة وبكرة البئر التى يستقى عليها والمسد الحبل ، وقيل من الانصراف : أى الجريان في جهات الحركات ، وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل إلى أصله ، وقيل من الصرف وهو الفضل لأن له فضلا على ما لا ينصرف (قوله وللأسماء) جار ومجرور خبر ممتدّم ومبتدؤه قوله علامات التى اسم موصول نعت للأسماء وجملة تقبل التنوين صلته (قوله تطلب من المطوّلات) تتكفل بتطويل ما ذكره إن شاء الله تعالى (قوله وأما الياء) أما حرف شرط وتفصيل والياء مبتدأ والجملة بعده خبره وعلامة : أى أمانة وهو خبر تكون على ما تقدم (قوله مواضع) بالفتح لأنه غير منصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الأسماء الخمسة والتثنية والجمع) مرّ الكلام على الثلاثة في الرفع والنصب فلا نعيده هنا .

تنبيه : تقدير الاعراب للتعذر أو للاستئصال كما يكون في العرب بالحركات كما ذكره الشيخ في باب الاعراب يكون في العرب بالحروف أيضا مثال التقدير للاستئصال في جميع الأحوال جاء في أبو الحسن

وجمع المؤنث السالم نحو مررت بالهندات والمنصرف معناه الذى يقبل الصرف والصرف هو التنوين والأسماء التى تقبل التنوين أو لا تقبله علامات تعرف بها تطلب من المطوّلات [وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع في الأسماء الخمسة والتثنية والجمع]

ورأيت أبا الحسن ومررت بأبي الحسن وجاءني صالحو القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم وجاءني صالحا القوم اه شنوانى . وضابطه أنه إذا كان الاعراب بالحروف وافقه ما قبله ولاقى سا كنا فأبو الحسن إعرابه بالواو ووافقه ما قبله وهو الضمة فخرج ما لم يوافقه ما قبله نحو جاءني مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فلا يحذف الواو في الأوّل ولا الياء في الثانى لعدم ما يدلّ عليهما . وأما المثنى المرفوع فيحذف منه حرف الاعراب لدلالة الفتحة عليه ويكون إعرابه مقدراً ويدخل في الضابط المتقدم (قوله أن هذه المواضع) هذه اسم أن والمواضع بالنصب إمانعت وإماعطف بيان قال في المغنى في بحث آل تنبيه قال ابن عصفور أجازوا في نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه بيانا مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبين وفي النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشئ أعرف وغير أعرف . وأجاب بأنه إذا قدر بيانا قدرت آل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول آل والاشارة إجماعا على الحضور دون الجنس وإذا قدر نعتا قدرت آل فيه للعهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدلّ عليه فكانت أعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه اه (قوله علامة على الخفض) فيه إشارة إلى أن كلام المؤلف رحمه الله تعالى فتكون علامة للخفض أن اللام بمعنى على وهو ما قال أبو النجاء وعبد المعطى . وقد وجهناه فيما مر عند قول المؤلف وللخفض ثلاث علامات فلترجع (قوله نيابة) حال من الياء : أى حال كون الياء نائبة عن الكسرة (قوله فالأسماء الخمسة نحو الخ) هذا الكلام غير ظاهر إلا أن يقال إن في هذا حذفاً بأن يقال فمثال الياء في الأسماء الخمسة نحو الخ (قوله مجرورة) أنه مع كون المبتدأ لفظ كل لا كتسابه من المضاف إليه التأنيث (قوله والتثنية) أى مطلقا مذكرا كما مثل به أو مؤنثا نحو مررت بالهنديين وهو مبتدأ وقوله بعد نحو مررت خبره (قوله بمعنى المثنى) أى ففيه إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول كما مرّ غير مرّة (قوله فالزيدين) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله المكسور ما بعدها) أى فيما مثل به وإعنا قلنا ذلك لأنه لا يلزم أن يكون ما بعدها موجودا أبدا بدليل سقوطه عند الاضافة نحو نظرت إلى عيني رجل (قوله والنون عوض عن التنوين) قد تقدّم الكلام على ذلك في مواطن كثيرة (قوله والجمع) مبتدأ خبره قوله نحو (قوله فالزيدين) بكسر الدال مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة منع من ظهورها التعذر للحكاية كما مرّ (قوله المفتوح ما بعدها) هذا غير لازم وقد قدّمنا (قوله وأما الفتحة) أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد والفتحة مبتدأ وقوله فتكون الفاء واقعة في جواب أمان تكون فعل مضارع ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي عائذ للفتحة وعلامة خبر تكون والجملة خبر المبتدأ وهو قوله الفتحة (قوله للخفض) اللام بمعنى على كما تقدّم هناك (قوله في الاسم الذى لا ينصرف) أى لا ينون مطلقا أى مفردا كان أو جمع تكسير (قوله إنما يعرف خفضه) إن قيل لاحاجة إليه لأن الشئ لا يكون مرفوعا إلا لعامل الرفع ولا يكون منصوبا إلا لعامل النصب ولا يكون محفوضا إلا لعامل الخفض فكأن هذا الكلام لا فائدة فيه . أجب بأن دعوى عدم الفائدة فيه غير مسلم إذ المبتدئ لما رأى الاسم الغير المنصرف مفتوحا في الحالتين النصب والجر قد تشابه عليه حاله فبادر لتدارك فهمه ليرتقى إلى درجة العلم فقال إنما يعرف خفضه لديه إذا دخل عليه عامل الخفض بالفتحة (قوله بالفتحة) متعلق بيعرف (قوله نيابة) حال من الفتحة : أى حال كون الفتحة نائبة عن الكسرة (قوله بأحمد) وهو علم مع كونه على وزن ما يحص بال فعل وهو أفعال (قوله وإبراهيم) وهو علم مع كونه أعجميا لأن غالب أسماء الأنبياء أعجمية وللعطار نظم في بيان أسماء الأنبياء والملائكة وأسماء الشهور نذكره هنا قال :

يعنى أن هذه المواضع الثلاثة تكون الياء فيها علامة على الخفض نيابة عن الكسرة فالأسماء الخمسة نحو مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذى مال فكأها مجرورة بالياء وعلامة الجرّ فيها الياء نيابة عن الكسرة والتثنية بمعنى المثنى نحو مررت بالزيدين فالزيدين مجرور بالياء وعلامة الجرّ فيه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والجمع نحو مررت بالزيدين فالزيدين مجرور بالياء وعلامة جرّه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد [وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذى لا ينصرف] يعنى أن الاسم الذى لا ينصرف إنما يعرف خفضه إذا دخل عليه عامل الخفض بالفتحة

فيكون مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو مررت بأحمد وإبراهيم

وكل أسماء النبيين العلا واستثن منها أربعا استسرد
 أسماءهم مصروفة ومثلها
 وهذا لفقد علة في الأول
 استثن من أسماء أملاك السما
 ومنكرا ثم نكيرا للعرب
 واحكم لرضوان بمنع الصرف
 لكنه بعلة الزيادة
 واصرف لأسماء الشهور ما عدا
 كمثل رضوان وفي جمادى
 ورجب مع صفر إن عينا
 والنع فهما أتى بالعدل
 مع عامية فخر للفضل انتهى

(قوله فكل منهما) أى من قوله أحمد وإبراهيم (قوله مجرور بالباء) أى مجرور بالباء في الأول وبالتبعية
 في الثانى إذ المعطوف على المجرور بحرف مجرور بذلك الحرف أيضا على طريقة التبعية (قوله اسم
 لا ينصرف) والمانع له من الصرف العامية ووزن الفعل في الأول والعامية والعجمة في الثانى كانتم
 (قوله لأن الصرف هو التنوين) تعليل لكون قوله لا ينصرف مفسرا بكونه لا ينون وقد تقدمت
 الكلام عليه (قوله والاسم الذى لا ينصرف) الاسم مبتدأ والذى اسم موصول نعت له وجملة لا ينصرف
 صلة الموصول وخبره قوله أقسام كثيرة . فان قيل المبتدأ وهو قوله الاسم مفرد والخبر وهو قوله أقسام
 جمع ولا يخبر عن المفرد بأنه كثير فكما لا يقال زيد كثير لا يقال ههنا . أجيبت بأنه على حذف مضاف
 والأصل وأنواع الاسم الذى لا ينصرف أقسام كثيرة أو بأن يقال والاسم الذى لا ينصرف ذو أقسام كثيرة
 فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو يقال والاسم الذى لا ينصرف له أقسام كثيرة فأقسام مبتدأ
 ثان وخبره قولنا له وحذف للعلم به وكثيرا ما يحذف الخبر مثل قوله تعالى - سلام قوم منكرون - أى
 سلام عليكم أتم قوم منكرون أونحو ذلك فليتدبر (قوله أقسام كثيرة) حاصله أنه قد قدمنا أن
 الأسماء على ثلاثة أقسام قسم متمكن أمكن وقيم متمكن غير أمكن وقسم غير متمكن وغير أمكن
 بالأولى وسبب كون بعض الأسماء متمكنا أمكن عدم مشابهته بالحرف فيبنى وعدم مشابهته بالفعل
 فيمنع من الصرف نحو زيد عالما لمذكرو رجل كذلك وسبب كونه غير متمكن مشابهته بالحرف
 التى ذكرها ابن مالك بقوله :

كالشبه الوضعى فى اسمى جئنا والمعنوى فى متى وفى هنا
 وكتيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلا

وسبب كونه متمكنا غير أمكن لمشابهته الفعل . قال الحريرى :

هذا وفى الأسماء ما لا ينصرف فخره كمنصبه لا يختلف
 وليس للتنوين فيه مدخل لشبه الفعل الذى يستنقل

وحاصله أن الاسم المشابه للفعل إما كان ذلك باشتماله على علتين فرعيتين مرجع إحداها للفظ
 والأخرى للمعنى من العلل التسع المجموعة فى قول بهاء الدين بن النحاس :

اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قدكلا

فكل منهما مجرور
 بالباء وعلامة جره
 الفتحة نيابة عن
 الكسرة لأنه اسم
 لا ينصرف أى لا ينون
 لأن الصرف هو
 التنوين والاسم الذى
 لا ينصرف أقسام
 كثيرة

أو واحدة تقوم مقام العلتين وإحصار اجتماع اثنين من هذه التسعة مانعا من الصرف لأن كل واحد منها فرع والفعل فرع من الاسم فإذا حصل للاسم سببان من هذه التسعة صار ذلك الاسم شديها بالفعل في الفرعية وتلك المشابهة تقتضي منع الصرف ونبين وجه ذلك بكلام نفيس في الفصل إن شاء الله تعالى . ونذكر ههنا بيان ما أردناه من موانع الصرف فنقول الجمع فرع الواحد لأن الكثرة فرع عن الوحدة ووزن الفعل فرع وزن الاسم وذلك لأن الفعل فرع الاسم وفرع الفرع فرع والعدل فرع المعدول عنه لأن المعدول عن الشيء إلى غيره مسبوق بوجود ذلك الأصل وفرع عنه والتأنيث فرع التذكير لأن كل لفظة وضعت لمساهية فانها تقع على الذكركر من تلك المساهية بلا زيادة وعلى الأنثى بزيادة علامة التأنيث وأيضا الذكركر أكمل من الأنثى والكامل أصل ومادونه فرع : أى فى الغالب فلا يترض بوجود مؤنث أشرف من المذكركر كما قيل :

وما التأنيث عيب لاسم شمس ولا التذكير نحر للهِلال

لأنه نادر والتعريف فرع التنكير لأن العالمية هو المراد من التعريف بعد وجود المعانم : أى لأن وضع الاسم للشيء لا يمكن إلا بعد صيرورته معاوما والشيء فى الأصل لا يكون معاوما ثم يصير معاوما والتركيب فرع عن الافراد لكون الوحدة أصلا والزائد عليه فرع والزيادة فرع المزيد عليه لأن الألف والنون مثلا فى سكران زائدتان على جوهر الكامة والزائد فرع والعجمة فرع العربية إذ حق كل لسان أن لا يتخالطه لسان آخر والوصف فرع الموصوف وهذا ظاهر والمراد بقولنا أو واحدة تقوم مقام العلتين هى منتهى الجموع والمؤنث بالألف الممدودة أو المقصورة أما وجه قيام الجمع مقام العلتين فلأن كونه جمعا بمنزلة علة وهى من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهى من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وأما وجه قيام المؤنث بما ذكر فلأنه زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ما هى فيه فلا يقال فى حمراء حمرا ولا فى حبلى حبلى فالتأنيث بمنزلة علة وهى من جهة المعنى واللزوم بمنزلة علة أخرى وهى من جهة اللفظ فالجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع وهى صيغة مفاعيل أو مفاعيل لكن لا يشترط فى الصيغة أن يكون أولها ميما إذ المعتبر موافقتها فى الهيئة والزنة لافى الحروف وقد يقال لهذا الجمع المتناهى والجمع الذى لا نظير له فى الآحاد : أعنى لامفرد عربيا على وزنه ومما جاء على هذا الوزن سراويل . قال ابن مالك :

ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع

قال ولده فى شرح هذا البيت إن سراويل اسم مفرد أعجمى جاء على مثال مفاعيل فشبّهوه به ومنعوه من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه إلى آخر ما قال وقد ألفت العلامة الحريرى رحمه الله تعالى فى مقاماته هذا اللفظ فقال : أى اسم يتردد بين فرد حازم ، وجمع ملازم . قال فى شرحه قال بعضهم هو واحد وجمعه سراويلات فعلى هذا القول هو فرد وكفى عن ضمه الحصر بأنه حازم . وقال آخرون : بل هو جمع واحده سراويل مثل شمال وسراويل وسراويل فهو على هذا القول جمع ومعنى قوله ملازم : أى لا يتصرف اه ولعل ابن الناظم أراد بتوله خلافا لمن زعم الحريرى وأما الجوارى فقد ذكرناه فى باب الاعراب قبل قوله وأقسامه بورتين فلتراجع ، وأما وزن الفعل فالمراد به إما أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل كفعل بالتشديد وفعل بالبناء المجهول وانفعل ونحوه من الأفعال المبدوءة بهمزة الوصل إذا سمى بشئ من ذلك ويكون فى أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مشارك للفعل فى وزنه كأفعل ونفعل ويفعل وتفعل ، وأما العدل فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إما تحقيقا كفعال بضم أوله ومفعل بفتح أوله وثالثه

وسكون ثانيه إذا بنى عليه العدد من واحد إلى عشرة فأنها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة وإما تقديرا كالأعلام التي على وزن فعل بضم ففتح فهي معدولة عن فاعل تقديرا وأما التأنيث فهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالألف مطلقا وتأنيث بالتاء وتأنيث بالمعنى وأما التعريف فالمراد به العسمية وأما التركيب فالمراد به التركيب المزجي المختوم بغيرويه وأما الزيادة فهي زيادة الألف والنون وأما العجمة فالمراد أن تكون السكامة من أوضاع العجمية وأما الصفة فشرطها مع الألف والنون أن تكون على وزن فعلان بفتح الفاء ولا يكون مؤنثه على وزن فعلانة ومع وزن الفعل أن تكون على وزن أفعل وأن لا يكون مؤنثه بالتاء فالجمع مثاله أكاب جمع أكاب وهو جمع كلب وأنعام جمع أنعام وهو جمع نم بفتحين ومساجد جمع مسجد ومصاييح جمع مصباح وقد مضى وجهه فالنمال الأول جمع الجمع والمثال الثاني جمع المفرد ولا زائد على جمع الجمع سوى كلمة واحدة وهي أصائل جمع آصال وهي جمع أصل بضمين وهي جمع أصيل فأصائل جمع جمع الجمع وقد ألغز بعضهم في ذلك كما قاله بعض المحشين للقطر فقال :

أفدنى أيها النحوى تجمعا له جمع يجيىء بالاطراد

وجمع الجمع بجمع وهو أمر غريب ليس للأذواق باد انتهى

وقدم وجهه. ومثال وزن الفعل مع العسمية أحمد ويزيد وتغلب وترجس الثالث علم على قبيلة والرابع علم على نبت وشمر علم فرس للحجاج بن يوسف الثقفي وضرب عالما فكل منهما ممنوع من الصرف للعسمية وهي علة راجعة للمعنى ووزن الفعل وهو علة راجعة للفظ ومع الوصف نحو أحمر وأصفر وأبيض فان مؤنثها حمراء وصفراء وبياض فكل منها ممنوع من الصرف للوصفية وهي علة راجعة للمعنى ووزن الفعل وهو علة راجعة للفظ والعدل مع العسمية نحو عمر وزفر وزحل فانها لم اسمت ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العسمية التي هي الراجعة إلى المعنى قدروا فيها العدل وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل فالعدل علة راجعة إلى اللفظ ومع الوصفية نحو أحاد وموحد وتناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وهكذا مع العشرة بإدخالها في الغاية فكل منها ممنوع من الصرف للوصفية وهي علة راجعة إلى المعنى والعدل لأنه معدول عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وهي علة راجعة إلى اللفظ وأما التأنيث فمثاله بالألف الممدودة نحو حمراء وحمراء وزكرياء وأشياء والنقصور نحو حبلتي ومرضى وذكري وقد مر وجهه والتأنيث بالتاء مع العسمية سواء كان عالما لمذكر كطلاح أو مؤنث كفاطمة والتأنيث المعنوي مع العسمية لكن بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد وزينب أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر أو أعجميا كجور أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث كزبد اسم امرأة لاسم رجل فيمنع من الصرف لأن كونه عالما علة راجعة إلى المعنى وكونه مؤنثا علة راجعة إلى اللفظ وخرج بما ذكرنا نحو هند ودعد فيجوز الصرف وعدمه وهذا أحسن فرار عن إلغاء العلتين وهما العسمية والعجمة والصرف بسبب نقصان الشرط ومعلوم أن الاثنين يفلبان الواحد ولعلنا يزيد على هذا عند قول المتن وقامت هند في باب الفاعل إن شاء الله تعالى . واعلم أنه إن كان التأنيث المعنوي ثنائيا كيد عالما جز فيه الوجهان أيضا والمنع أرجح وإذا سمي مذكر بمؤنث الأصل فان كان ثلاثيا صرف سواء كان ساكن الوسط أم متحركه كعين وقدم عامين منقولين من اسم الجارحتين وأما أسماء القبائل والبلدان التي لا يظهر فيها سبب سوى العسمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه قال العلامة الحريري :

وليس مصروفا من البقاع إلا أنواع جئن في السماع

نحو حنين ومعنى وبدر ودابق وواسط وحجر

ومنها ما سمع فيه الأمران ومنها ما لم يسمع فيه شيء فعدم الانصراف باعتبار اسم القبيلة أو القرية

أو البقعة والانصراف باعتبار أنها اسم الحى أو المسكان والتركيب مع العلمية نحو بعلبك علم بلدة مركب من بعل وهو صنم و بك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعلنا اسما واحدا وحضرموت علم لقطر من اليمن فيمنع من الصرف للعلمية وهي علة راجعة إلى المعنى والتركيب وهو علة راجعة إلى اللفظ وكان الاعراب على الجزء الأخير منه وأما الجزء الأول فيفتح آخره إذا لم يكن معتلا ولا نونا فان كان آخره معتلا نحو معدى كرب أو نونا كباذنجانة فيسكن آخرها والزيادة مع العلمية كعمران وعثمان فيمنعان من الصرف للعلمية وهي علة راجعة إلى المعنى والزيادة وهي علة راجعة إلى اللفظ وأما عفان فان كان من العفة منع من الصرف وإن كان من العفونة لم يمنع منه لأنه على الأول النون زائدة فيه وعلى الثانى أصلية وألغزت في هذا فقلت :

أياعلماء العصر لازال فضلكم سماران أشرفت بكم حق في عرف
أبينوا فما لفظ إذا كنت مادحا به فالجمع يمنعون من الصرف
وإن كان مهجوتا به فاصرفنه بما شئتمو هذا يخالف للعرف

ومع الصفة نحو سكران وعطشان ومؤثهما سكرى وعطشى فيمنعان من الصرف للوصفية وهي علة راجعة إلى المعنى والزيادة وهي علة راجعة إلى اللفظ قال الأهدل و بنو أسد تؤث باب سكران بالتاء فيقولون سكرانة وعطشانة فينصرف وهو قبيح اه والمعجمة مع العلم كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب فهي ممنوعة من الصرف للعلمية وهي علة راجعة إلى المعنى والمعجمة وهي علة راجعة إلى اللفظ ويشترط في المعجمة أن يكون الاسم عالما في المعجمة ولذلك صرف لجام ونحوه وأن يكون زائدا على الثلاثة فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع من صرفه لثقتة نحو نوح ولوط مع كونهما اسمين أعجميين .

تنبيه : ما أسلفناه إذا لم يكن مضافا ولا دخلت عليه أل فان كان مضافا أو دخلت عليه أل صرف نحو مررت بأحمدك وصليت في المساجد كما قدمنا ثم إن الشاعر لما اضطر إلى صرف ما لا ينصرف لأجل الوزن ساغ ذلك له وقد يصرف لأجل التناسب قال ابن مالك :

ولا اضطرار أو تناسب صرف ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف
وقال الحريري : وجائز في صنعة الشعر الصلف أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف
ومعنى الصلف الميل عن الاعتدال ، فمثال الاضطرار قول امرئ القيس :

ويوم دخلت الحدر حدر عنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي

والحدر بكسر الحاء المودج ومرجل أى مصيرى راجلة ومثال التناسب نحو سلاسل وأغلالا في قراءة من تون سلاسل لمناسبة أغلال وذكر الشارح في شرحه للألفية عن بعضهم :

قد منعتم صرف الدنانير عنى ولكم فى الورى هبات كثيرة

وأنا شاعر وفى شرع نظمى صرفها جائز لأجل الضرورة

والمصرف قد لا ينصرف كقوله :

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع

هذا وقال الكوفيون السبب الواحد يمنع الصرف فحينئذ يمكن أن يخرج النظم على مذهبهم قال الرازى يجب عنه بأن الرواية الصحيحة فى البيت يفوقان شيعى فى مجمع اه .

خاتمة : قال الأشموني قال فى شرح الكافية ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا وما لا ينصرف مكبرا وما لا ينصرف مصغرا وما لا ينصرف مصغرا وما لا ينصرف مكبرا وما لا ينصرف مكبرا ويتحتم منه مصغرا فالأول نحو بعلبك وطلحة

وزينب وحمراء وسكران وإسحق وأحمر ويزيد مما لا يعدم سبب النع في تكبير ولا تصغير والثاني نحو عمر وشمس وسرحان وعلقي وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب النع فان تصغيرها عمير وشمير وسريجين وعليق وجنيدل بزوال العدل ووزن الفعل وألف سرحان وعلقي وصيغة منتهى الجموع والثالث نحو تحلى* وتوسط وترتب وتهبط أعلاما مما يتكامل فيه بالتصغير سبب النع فان تصغيرها تحلى* وتوسط وترتيب وتهيبط على وزن مضارع يطر بالتصغير كمل لها سبب النع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير فالوجي* في التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل والرابع نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا إلا منع الصرف والله أعلم اه بحروفه (قوله وله حدود) له جار ومجرور خبر مقدم وحدود مبتدأ مؤخر والحد من أنواع المعرفات وهو قسمان تام وناقص فالحد التام ما فيه جنس قريب وفصل كقولك الانسان حيوان ناطق والحد الناقص ما فيه فصل قريب كقولك الانسان ناطق أو مع جنس بعيد كقولك الحيوان الجسم الناطق . قال في السلم :

فالحد بالجنس وفصل وقعا والرسم بالجنس وخاصة معا

وناقص الحد بفصل أو معا جنس بعيد لا قريب وقعا

وكثيرا ما يستعمل النحاة الرسم وأطلقوا عليه الحد تساعما (قوله وعلامات) قد قدمنا في الباب معنى العلامات (قوله تطلب من المطولات) قد مضى محل التطويل فله الحمد (قوله يكفيه) فعل ومفعول عائد للمبتدئ والجملة من أن ومعمولها في محل رفع فاعل يكنى والجملة من يكفيه من الفعل والمفعول والفاعل في محل رفع خبر إن المكسور الهمزة في قوله فان المبتدئ (قوله أن يتصوره) التصور هو إدراك المفرد . ولما كان التصور مقديما بالطبع ذكره أولا بالوضع والمعنى أن المبتدئ في أول تعلمه يكفيه أن يتصور ماذ كرأولا أراد الشارح أبقاه الله بالسلامة أن ماذ ذكره على جهة التصور وأراد أن الذى بسطنا ثم من جهة التصديق وأراد أن من أراد أن يترقى من درجة الابتداء إلى درجة العلم ينبى أن يطالع في غير هذا الكتاب فقصد الشارح بوضع هذا الشرح التمرين في أول أمر المبتدئ لاسيما والمثنى جدير بذلك (قوله وللجزم علامتان) للجزم خبر مقدم وعلامتان مبتدأ مؤخر ولامدخل فيه للاسماء كما قدمه المؤلف رضى الله عنه والجزم معناه لغة القطع تقول جزمت الحبل أى قطعتة واصطلاحا على القول بأنه معنوى تغيير مخصوص علامته السكون وماناب عنه وعلى القول بأنه لفظى هو نفس السكون وما ناب عنه وسعى جزما لانقطاع الحركة عند النطق به وهو من ألقاب الاعراب .

فائدة : لما كان الاسم أشرف من الفعل والفعل دونه في الشرف جعل العلامة المختص بالفعل مذكرا فالسكون مذكر والحذف كذلك للتعاادل والله أعلم (قوله السكون) بدل من علامتان بدل مفصل من مجمل و بدل المرفوع مرفوع وإن نظرت إليهما معا يمكن أن يكون بدل الشئ من الشئ (قوله والحذف) معطوف على السكون والمراد حذف حرف العلة أو النون كما سياتى (قوله فالسكون علامة أصلية) أى ولدا قدمه (قوله فيضرب) بسكون الباء مبتدأ على إرادة اللفظ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله فعل مضارع) كون لفظ يضرب مبتدأ إشارة إلى أنه اسم والاختبار بأنه فعل مضارع يقتضى بأنه غير اسم لأن الخبر هو ما عليه المبتدأ وههنا قد يفيد التغاير بين المبتدئ والخبر . فالجواب ما قدمنا عند قول المصنف وهى من وإلى فلتراجع ثمة (قوله والحذف) مبتدأ وقوله ينوب فعل وفاعل خبر المبتدئ أى ولدا أخره عن الأصل (قوله مجزوم) أى بلم

وله حدود وعلامات يعرف بها تطلب من المطولات فان المبتدئ يكفيه في أول الأمر أن يتصوره إجمالا والله سبحانه وتعالى أعلم .
[وللجزم علامتان السكون والحذف]
فالسكون علامة أصلية نحو لم يضرب زيد فيضرب فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والحذف ينوب عن السكون نحو لم يضربا ولم يخش زيد فيضربا فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ويخش فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه

(قوله حذف الألف) أي نيابة عن السكون (قوله فأما السكون) الفاء فاء الفصيحة السكون مبتدأ وجملة فيكون علامة للجزم خبره والسكون لغة ضد الحركة واصطلاحاً هو حذف الحركة . فان قيل حيث كان السكون اصطلاحاً حذف الحركة كان المناسب للمصنف أن يقول وللجزم علامة واحدة وهي الحذف ويكون الحذف شاملاً لحذف الحركة وحذف الحرف أعني حرف العلة والنون . أجيبت لما كان وضع هذا المتن للتسهيل على المبتدئ أراد التصريح بالمقصود. فان قيل حيث كان معنى السكون اصطلاحاً حذف الحركة ومعنى الجزم اصطلاحاً كذلك وقد قال المصنف فأما السكون فيكون علامة للجزم فجعل الشيء علامة لنفسه وأنه غير جائز . أجيبت بأن هذا الاشكال ساقط سواء جعلنا الاعراب معنوية أو لفظية أما الأول فظاهر وأما الثاني فالتغاير بالاجمال والتفصيل (قوله فيكون) بالتذكير اسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على السكون (قوله الصحيح الآخر) أي إذا لم يتصل بآخره شيء يوجب بناءه أو ينقل إعرابه من نوني النسوة والتوكيد لأن الجازم إذا دخل على ما فيه نون النسوة نحو لم يرضعن كان مسبياً على السكون محله الجزم أو على ما فيه نون التوكيد المباشرة فإنه يبنى على الفتح محله الجزم وفيه خلاف ذكر مستوفى في الرفع والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن في آخره ألف أو واو أو ياء فنحو يخشى ويدعو ويرى غير صحيح كما سيأتي .

تنبيه : وإذا تعرض المصنف للفعل المضارع الصحيح الآخر تتعرض لأقسام الأفعال فنقول : اعلم أن الأفعال على أربعة أقسام صحيح عند النحويين وعند الصرفيين نحو يضرب وينصر ومعتل عند النحويين وعند الصرفيين كيرى ويدعو ويخشى وصحيح عند النحويين معتل عند الصرفيين أو غير سالم عندهم كيمد ويقرأ ويقوم ومعتل عند النحويين صحيح عند الصرفيين كيسلنقى فأما يقوم فهو مجزوم بالسكون لسكونه صحيحاً عند النحويين تقول لم يقم عمرو وأما يقرأ فسيأتي بيانه في العلامة الثانية إن شاء الله تعالى وأما يمد فهو مجزوم بالسكون نحو لم يمدد ويجوز أن يدغم نحو لم يمد بالفتح ولم يمد بالضم ولم يمد بالكسر والأول يفتح لكون الفتح أخف الحركات والثاني يضم تبعاً لعين مضارعه ولذلك لم يجز الضم في يفرّ ويمد من أمد لعدم الضم في العين والثالث يكسر لأن الساكن إذا حرك بالكسر نحو - قالت امرأة - وقد بينا ذلك مستوفى في زلال الأمثال فينبغي أن يراجع ذلك الكتاب في الباب الثاني عند الكلام على المضارع من هذا الباب (قوله المراد بالصحيح الآخر الخ) هذه العبارة غير واضحة إذ المعنى على هذه أن المراد بالصحيح الآخر هو عدم كون الألف والواو والياء في الآخر وهو غير ظاهر لأن عدم ذلك لا يكون صحيحاً بل هو سبب كون الفعل صحيحاً فالأولى أن يعبر بما عبر به الشيخ خالد في شرح المتن بقوله والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن الخ فما واقعة على المضارع إذ الصحيح هو المضارع لا العدم المذكور وإن كان الاعراب صحيحاً بوجود العائد فتدبر (قوله أن لا يكون في آخره) لو أسقط الشارح أبقاه الله بالسلامة لفظة في لكان أخصر وأنسب وأظهر لأن إثباتها يوم أن آخر الفعل المعتل غير حرف العلة وليس كذلك وإذا كان حرف العلة هو الآخر يلزم على إثباتها أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه فتدبر وإنما قال المراد الخ إشارة إلى أن الصحيح الآخر ما اتقى عن آخره هذه الحروف الثلاثة وإن كان آخره همزة أو حرف علة كيقراً ويمد فإنه يقال فيه صحيح الآخر كما قدمناه (قوله ألف أو واو أو ياء) هذه الثلاثة تسمى حروف الاعتلال وحروف المد واللين . قال الحريري :

والواو والياء جميعاً والألف هن حروف الاعتدال المسكتنف

(قوله نحو يخشى ويدعو ويرى) هذا مثال لما فيه حروف العلة داخلة في التثني لا داخلة في المراد

حذف الألف [فأما
السكون فيكون
علامة للجزم في الفعل
المضارع الصحيح
الآخر] المراد بالصحيح
الآخر أن لا يكون في
آخره ألف أو واو أو ياء
نحو يخشى ويدعو
ويرى

(قوله مثال الصحيح الخ) مبتدأ مضاف الصحيح مضاف إليه وقوله يضرب خبره (قوله فاذا دخل عليه جازم) أشار به إلى أنه لو سكن الفعل مع عدم وجود الجازم لم يكن مجزوما بالسكون وهو ماسكن عند الوقف وهو ظاهر (قوله وأما الحذف) هولعة الاسقاط والقطع واصطلاحا إسقاط حرف العلة أو النون للجازم وإنما قلنا للجازم احترازا من نحو - سندر الزبانية - لأن الواو حذفت في الحظ تبعها لحذفها في اللفظ لالتقاء الساكنين ومن نحو - لتباون - فإن النون حذفت لتوالي النونات والأصل لتباونن بواو ين ونون خفيفة بوزن ترحمون حذفت ضمة الواو الأولى للشقل فالتقى ساكنان لحذفت الواو الأولى التي هي لام الفعل لالتقاء الساكنين وإنما لم تحذف واو الضمير لأنها نائمة عن الفاعل فهي عمدة والعمدة أحق بالاثبات بخلاف لام الفعل فإنها جزء كلمة لا كلمة بخلاف الواو الثانية فصار لتباونن فأدخلت عليه نون التوكيد المشددة وهي بنونين على نون الرفع فاجتمع حينئذ ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالي النونات ولما حذفت نون الرفع التقي ساكنان الواو والنون المدغمة فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم لعدم إمكان حذفها حينئذ فصارت لتباونن حينئذ علم أن حذف نونه لا للجازم فلم يدخل في هذا الباب أعنى باب الحذف الذي يكون علامة للجزم (قوله فيكون) بالتذكير عائد على قوله الحذف وهو مصدر مذكر بخلاف نحو الفتحة فإنه مؤنث لفظا والنون فإنه مؤنث معنى (قوله علامة) أى أمانة وهو خبر يكون وفيه مامر (قوله للجزم) أى عليه كما قدمنا (قوله المعتل الآخر) نعت للمضارع بإضافة المعتل إلى الآخر ويفتقر وصل أل للمضارع لكونه اسم صفة من كونها واصلة للمضارع إليه . قال ابن مالك :

ووصل أل بدأ المضارع معتفر إن وصلت بالثان كالجمد الشعر

وهذه الإضافة لفظية أى الذى اعتل آخره فهو من إضافة الوصف إلى فاعله والدليل على أن إضافته لفظية وقوعه صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الآخر . قال ابن مالك :

وذى الإضافة اسمها لفظية وتلك محضة ومعنوية

فالمضارع على هذا باق على نكرته وقد صرح ابن مالك بقوله :

وإن يشابه المضارع يفعل وصفا فمن تنكيره لا يعزل

وهل تفيد الإضافة الاختصاص بخلاف والأشبه نعم وقد ذكرناه في شرح الألفية فراجع إن شئت .
تنبيه : عبر بالمعتل دون العمل لأن الدار على كون آخره حرف علة سواء أعل كيعخذنى أو لم يعل كيدعو ويرى (قوله لم يخش زيد) مثال لما فيه ألف .

تنبيه : لا يوجد فعل آخره ألف إلا منقلبة عن الواو نحو يدعى مبنيا للجهول أو عن الياء نحو يخشى مطلقا (قوله والفتحة قبلها دليل عليها) جواب عن سؤال مقدر تقديره إذا حذفت الألف فما الدليل على أن المحذوف الألف . فأجاب بأن فيه دليلا على ذلك وهو فتح ما قبلها لأن الألف تقتضى فتحة ما قبلها فإذا حذفت ولم يعرف أصل المحذوف كان أثر المقتضى كافيا في الدلالة (قوله ولم يدع) مثال لما آخره واو .

فرع : لم يوجد اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة مخرج بالاسم الفعل نحو يدعو ومخرج بالمعرب ذو الطائية فإنها مبنية ومخرج بكون الواو فى الآخر ما كان فى الوسط وإن كان محذوف الآخر كما فى ياتمو منادى مرخم ولذا لو أعرض عن السكامة الأخيرة قيل ياتمو ومخرج بكون الواو لازمة نحو ذو بمعنى صاحب لسكون الواو انقلبت ألفا للتصب وياء للجر ومخرج بكون ما قبلها ضمة نحو دلو فإنه مسكن ما قبل الآخر ولذا لو جمع على وزن أفعل بضم العين صار الوزن أدل بقلب ضمة اللام كسرة لعدم الوجود المتقدم وقلب الواو ياء لكسرة ما قبلها ثم حذفت كما حذفت فى رام (قوله والضمة قبلها دليل عليها) جواب عن سؤال مقدر كما مر (قوله ولم يرم) مثال لما آخره ياء .

مثال الصحيح الآخر
يضرب فاذا دخل عليه
جازم يكون مجزوما
بالسكون نحو لم يضرب
زيد [وأما الحذف
فيكون علامة للجزم
فى الفعل المضارع المعتل
الآخر] نحو لم يخش
زيد فيخش فعلى
مضارع مجزوم بلم
وعلمة جزمه حذف
الألف نيابة عن السكون
والفتحة قبلها دليل
عليها وزيد فاعل ولم
يدع زيد فيدع فعل
مضارع مجزوم بلم
وعلمة جزمه حذف
الواو نيابة عن السكون
والضمة قبلها دليل
عليها وزيد فاعل
مرفوع ولم يرم زيد فيرم
فعل مضارع مجزوم بلم
وعلمة جزمه حذف
الياء نيابة عن السكون
والسكسة قبلها دليل
عليها وزيد فاعل

تنبيه : مامر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما إذا كان أصليا فإذا كان حرف العلة عارضا بأن كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقراً مضارع قرأ ومكسور ما قبلها نحو يقري مضارع أقرأ ومضموم ما قبلها نحو يوضو مضارع وضو بضم الضاد بمعنى حسن وجمل فإن كان الابدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي لسكون الهمزة ساكنة وإبدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي ويمتنع حينئذ الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال وإن كان الابدال قبله فهو إبدال شاذ لسكون الهمزة متحركة ويجوز حينئذ مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر في كلامهم وعليه الأكثر وما ذكر من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره إلى أن الابدال إذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف الممتنع لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها اه توضيح بزيادة من التصريح ثم على القول بعدم الاعتداد كقوله يس عن الدونشري الاعراب حينئذ مقدر لكن هل يقال إن السكون مقدر على الألف أو الهمزة المقابلة ألفا مثقال يس والأظهر الأول بل لوجه للثاني اه قال الفقير بل الوجه للثاني نظرا إلى عدم الاعتداد والله أعلم (قوله وفي الأفعال) معطوف على قوله في الفعل المضارع وقوله التي اسم موصول نعت له ورفعها مبتدأ بثبات جار ومجرور خبر المبتدأ والجملة لاموضع لها من الاعراب صلة الموصول (قوله هي الأفعال الخمسة) إشارة إلى أنها المرادة للمصنف وفي بعض نسخ المتن إثبات لفظ الخمسة وهو غير أولى كما هو ظاهر (قوله تكون حذف النون) حذف بالنصب لأنه خبر تسكون واسمها عائد إلى علامة (قوله نحو لم يضربا ولم تضربا) مثالان لمافية ألف الاثنين (قوله حذف النون) أي نيابة عن السكون (قوله والألف فاعل) أي فيهما وأشار به إلى أنه جعلها اسما (قوله ولم يضربوا ولم تضربوا) الأول بالياء المثناة تحت والثاني بالثناة فوق مثالان لمافية واو الجماعة (قوله كذا) جار ومجرور متعلق بمجزومان إلى آخر كلامه (قوله وعلامة جزمه حذف النون) أي نيابة عن السكون (قوله والواو فاعل) أي فيهما وأشار به إلى أنه جعلها اسما (قوله مجزوم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهو مجزوم .

خاتمة : حاصل ما ذكر في هذا الباب أربع عشرة علامة فانه ذكر للرفع أربعة وللنصب خمسة وللخفض ثلاثة وللجزم اثنين فأربعة من هذه المذكورات أصول وهي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للخفض والسكون للجزم وباقي العلامات فروع الألف في المثني رفعها وفي الأسماء الخمسة نصبا والواو في الأسماء الخمسة رفعها وفي جمع المذكر السالم نصبا وجرا وفي الأسماء الخمسة جرا والفتحة فيما لا ينصرف جرا والكسرة في جمع المؤنث السالم نصبا والنون في الأفعال الخمسة رفعها والحذف في الفعل نصبا وجزما لكنها في الحقيقة عشرة فقط الحركات الثلاث والسكون والألف والواو والياء وحذفها من آخر المضارع المعتل جزما والنون وحذفها نصبا وجزما ومواضع العلامات الفرعية سبعة الأسماء الخمسة والمثنى والجمع والأفعال الخمسة وما لا ينصرف وجمع المؤنث السالم والفعل المعتل الآخر وتسمى عندهم أبواب النياية والله سبحانه وتعالى أعلم .

[فصل] هو لغة الحاجز بين الشيتين واصطلاحا كغيره من التراجم عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المختصة عند السيد والمعنى الألفاظ المعينة الدالة على المعاني المختصة وقدمت شرحنا في باب معرفة علامات الاعراب مبسوطا وجمي بها للفصل لما بعدها عمما قبلها وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا فصل ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره فصل هذا محله ويجوز أن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أقرأ فصل لكن الرسم لا يساعده على اللغة المشهورة و يساعده على لغة ربيعة لأنهم يقفون على الاسم المنون المنصوب بغير ألف فيقولون رأيت زيد بسكون آخره

[وفي الأفعال التي رفعها بقبات النون] هي الأفعال الخمسة يعني أن علامة الجزم فيها تكون حذف النون نحو لم يضربا ولم تضربا فهما مجزومان بلم وعلامة جزمهما حذف النون والألف فاعل ولم يضربوا ولم تضربوا كذلك مجزومان بلم وعلامة جزمهما حذف النون والواو فاعل ولم تضربا مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون والياء فاعل والله سبحانه وتعالى أعلم .

[فصل] هذا الفصل يدرك فيه جميع ما تقدم

من غير ألف ويرسمون أيضا المنصوب بصورة الرفع والمجرور وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم مع كونه أفصح العرب بشهادة القرآن والحديث بما يوافق لغتهم فقال «لا وتران في ليلة» وسيأتي أنى ذكره إن شاء الله تعالى في هذا الفصل ويجوز جره أيضا على شذوذ قال ابن مالك :

وقد يجزّ بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا

كما تقدم في باب الاعراب قال الشنوائى قيل إن هذا إن ذكر بعده ما يتعلق به وإلا فهو مبني فيقرأ ساكنا كهذا الفصل في عبارة المصنف وفيه نظر لأن مقتضى البناء هنا ليس إلا عدم التركيب على ما ادعاه وهو ممنوع لأن التركيب وإن فقد مع ما يليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله شائع ذائع فلا ضرورة إلى العدول عن الأصل مع إمكانه اه .

تنبيه : الفصل مصدر يمتثل أن يكون بمعنى الفاعل وأن يكون بمعنى المفعول والمعنى على الأول هذه الألفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عن ما قبلها لتمييزها عنهما وعلى الثاني مفصولة عنهما وهذا بالنظر للأصل كما قاله الشبرا ملسى وإلا فهو من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالأعلام الجامدة غير مراعى فيها معناها الأصلية فلا حاجة إلى جعله بمعنى فاعل أو مفعول اه من بعض الحواشى (قوله في الباب السابق) أى من أول باب معرفة علامات الاعراب إلى هنا (قوله لكنّه) استدراك عما يوهم التكرار وأنه معيب فكان قائلا يقول إذا ذكر المصنف ما في الباب السابق فما مراده بذكره هنا فاستدرك ذلك الإيهام بقوله لكنّه والهاء عائد للأتان وهو اسم لكن وقوله في الباب جار ومجرور متعلق بذكره وذكره فعل وفاعل عائد للأتان ومفعول عائد لجميع ما تقدم (قوله والتصد) أى قصد المصنف وقوله ذكره أى جميع ما تقدم في الباب السابق وقوله هنا أى في هذا الفصل (قوله وهذه عادة المتقدمين) دفع به ما يتوهم أن المصنف رحمه الله تعالى ابتكره واخترعه من عند نفسه فكانه قال إن المصنف لا يخترع ذلك وإنما هو عادة المتقدمين فالمصنف تبع لهم (قوله يذكرون الكلام أولا مفصلا) أى لاستيفائه الأحكام من الشئ* (قوله ثم يذكرونه مجملا) أى إن عادتهم أنهم يذكرون الشئ* أولا مفصلا لاستيفائه الأحكام منه ثم ثانيا مجملا سهولة استحضار الجواب عنه عند السؤال ولا يرد على هذا قولهم إن ذكر الشئ* مجملا ثم مفصلا أوقع في النفس لأن هذا في حق المنتهى اه عبد المعطى (قوله تمرينا) مفعول مطابق لقوله والتصد ذكره هنا مجملا على ما فهمه الفقير لا لقوله وهذه عادة المتقدمين إذ قوله تمرينا من تمة شرح هذا الفصل والمعنى أن المصنف ذكر ذلك لتمرين المبتدى أى يمرنه ويعوّده فيما يعلمه من قوله مرّن على كذا مرونا ومرانة تعوده واستمر عليه ولذلك كان صلى الله عليه وسلم يكرر الحديث مرة بعد أخرى كي يفهم عنه (قوله للمبتدى) بالهمز لأن فعله مهموز وهو ابتداء يبتدىء ويجوز أخذه من ابتداء بلا همز فيكون بالياء عبد المعطى (قوله كالجمع عند الحساب) فيسهل على المبتدىء أى بخلاف عادة المتأخرين رحمهم الله تعالى فانهم يذكرون الشئ* أولا مجملا ثم يذكرونه مفصلا وهذا أوقع في النفس ولا يخفى أن المصنف جرى هنا على عادة المتقدمين وسيأتي أنه جرى على عادة المتأخرين في باب الرفع والمنصوب والمخفوض لأنه ذكر الرفع والمنصوب والمخفوضات إجمالا ثم ذكرها تفصيلا فله دره حيث شرب الكأسين (قوله العربات قسمان) العربات مبتدأ وقسمان خبره . واستشكل بأن العربات جمع وقسمان مثنى فلا يصح الاخبار بالمثنى عن الجمع ضرورة أنه لا يقال الزيدون قائمان . وأجيب عن ذلك بجوابين الأول أن في الكلام مضافا محذوفا وذلك المحذوف إما يقدر قبل المبتدأ فتقديره مثنى والتقدير نوعا العربات قسمان وإن قدرته قبل الخبر فتقديره جمعا والتقدير العربات ذات

في الباب السابق لكنّه
في الباب السابق ذكره
مفصلا والتصد ذكره
هنا مجملا وهذه عادة
المتقدمين يذكرون
الكلام أولا مفصلا ثم
يذكرونه مجملا تمرينا
للمبتدى فيكون
كالجمع عند الحساب
] العربات قسمان

قسمين حذفت المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه والثاني أن الألف واللام للجنس وإذا دخلت لام الجنس على الجمع أبطلت منه معنى الجمعية وصح الاخبار بالواحد والتعدد . ويجب أيضا بأن محل وجوب المطابقة إذا لم يكن الثنى في معنى الجمع كقوله تعالى - فاذا هم فريقان يختصمون - وهنا كذلك ومنه وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا حيث رجع الضمير على الطائفتين مجموعا لأنه لو طابق لقليل في غير التنزيل اقتتلا اه عبد المعطي (قوله أيضا العربات) أى جنس العربات من حيث هي هي لا بقيد كونها معربة بالحركات ولا بكونها معربة بالحروف ولا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره حينئذ وكونها قسمين بالاستقراء من العرب ولو وجدوا ثالثا لعثروا عليه وهل الاستقراء من قبيل كونه حقا من الشهود أو من الجلاء اللذين في قول زهير :

فإن الحق مقطعه ثلاث عيين أو شهود أو جلاء

كل محتمل والثاني للنفس أوقع (قوله قسم) يدل من قسمان ويجوز أن يكون مبتدأ وجملة يعرب خبره أى قسم منهما وهو المسوخ لكونه مبتدأ إنكرة (قوله يعرب بالحركات) بالبناء للجھول وهو نائب فاعله نعت لقسم أو خبر عنه وقوله بالحركات متعلق بيعرب أى يعرب بالحركات وجودا أو عدما .

تنبيه : قال الرازي . اعلم أن الحركات أبعاض من حروف المد واللين ويدل عليه أن حروف المد واللين قابلة للزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله طرفان ولا طرف لها في النقصان إلا هذه الحركات وأيضا إن هذه الحركات إذا مددناها ظهرت حروف المد واللين فعلم أن هذه الحركات ليست إلا أوائل تلك الحروف اه (قوله يعنى بذلك) هكذا تبدت كير الإشارة والأولى أن يؤتىها عائدة إلى الحركات ويمكن أن يجب بأنها راجعة إلى القسم فكان في كلامه حذف والتقدير يعنى بذلك التقسيم المعرب بالحركات المعرب بالضمة والفتحة الخ وتحقيق المقام مرّ عند قول المصنف فلأسماء من ذلك عن العلامة الشنوائى فلتراجع ثمة (قوله الضمة) بالنصب مفعول لقوله يعنى وإن كان الأصل على ما تقدمنا مجرورا وكذا يقال فيما بعده (قوله ويلحق بها السكون) لاحاجة إليه مع قولنا إن المراد بالحركات وجودا أو عدما اللهم إلا أن يقال أراد الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة مطلق المغايرة ضرورة أن الحركة خلاف السكون فتمّ المراد بقوله ويلحق بها السكون وحينئذ فلا اعتراض على شارحنا أبقاه الله بالسلامة بل ما ذكره هو المتعين والصواب والتعليل بأن السكون يقال له إعراب هو عين الرد على من ادعى بحمل المتن له إذ هو خلاف الحركة كما أسلفنا فليتنظرن . قال عبد المعطي وقوله العربات قسمان قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف عبارة صحيحة ولا يرد عليها أن العربات أربعة أقسام قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالسكون وقسم يعرب بالحروف وقسم يعرب بالحذف كما يعلم من كلامه لأن مراده بقوله قسم يعرب بالحركات ما يع وجودها وعدمها بقوله وقسم يعرب بالحروف ما يع وجودها وعدمها وكذا النصب بالحذف كفى الأفعال الخمسة اه (قوله وقسم يعرب بالحروف) أى وجودا أو عدما كما تقدم وقسم معطوف على قوله قسم وقوله يعرب الجملة من الفعل ونائب الفاعل نعت لقسم أو خبر عنه والمسوخ لكونه مبتدأ إنكرة ذكره في معرض التقسيم (قوله يعنى بها) أنه هنا الضمير لسكونه عائدا إلى الحروف خلاف ما صنع في الذى تقدم . وقد تسكنا فيه فلتراجع ثمة (قوله الواو) بالنصب مفعول لقوله يعنى وكذا يقال فيما بعده (قوله ويلحق بها الحذف) أى حذف حرف العلة أو حذف النون لكن لاحاجة إلى ذكره لكونه عدما وقد مر أن المراد بقوله الحروف وجودا أو عدما ويجب عنه بما أجبنا عنه في الحركات (قوله فالدى يعرب) الفاء فاء الفصيحة والذى اسم موصول مبتدأ محله رفع وقوله يعرب بالبناء

قسم يعرب بالحركات
يعنى بذلك الضمة
والفتحة والكسرة
ويلحق بها السكون
[وقسم يعرب بالحروف]
يعنى بها الواو والألف
والياء والنون ويلحق
بها الحذف [فالدى
يعرب

لجهول هو ونائب فاعله صلة الموصول لاموضع لها من الاعراب (قوله بالحركات) الباء ليست للتصوير لأن جعلها له يقول إن الاعراب لفظي والمصنف يقول إنه معنوي فعلى هذا يكون تقدير كلامه فالذي يعرب ويعلم إعرابه بالحركات . وقد سرتنا في مواضع شتى معترضا على شارحنا أبقاه الله بالسلامة ولا جرم بذكره هنا وهو أن كلام شارحنا تابع لكلام المصنف هنا فالأولى أن ينبه أن الباء في مواضع من كلام الشارح ليست للتصوير وحينئذ فالأولى لمن تمذهب بالقائل أن الاعراب لفظي أن يقول مثلا عند الاعراب مرفوع ورفعه كذا وإن تمذهب بمذهب القائل إن الاعراب معنوي كالمصنف أن يقول مثلا عند الاعراب مرفوع وعلامة رفعه كذا . وقد نهينا على كلام شارحنا في مواطن كثيرة فإن كلامه يحتمل المذهبين وأنه لا ينبغي على من قصده تمرين المبتدئ وأصل الكتاب وضعه كذلك والله أعلم (قوله أربعة أنواع) جمع نوع والمراد أربعة أبواب أولفظ أنواع زائد للتأكيد وللبادرة إلى بيان المراد بقوله أربعة الأنواع لا الأفراد لأن الأفراد أكثر من ذلك بل لانتحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله على التفصيل حيث لم يكتف بقوله فالذي يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل أجمل أولا حيث قال أربعة أنواع الخ محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل اه أبو النجاشي (قوله في الاسم المفرد) أي مذكرا كان أو مؤنثا للعاقل أو غيره نكرة أو معرفة منصرفا أو غير منصرفا ذانا أو صفة عالما شخصا أو جنسيا مرتجلا أو منقولا أو غير علم كالمرفوع وسواء في ذلك ظاهر الاعراب كزيد أو مقدره للتعذر كالفتى أو للثقل كالقاضي أو للتناسب كغلامي أو للحكاية كزيد حيث ضم الدال في جميع الاعراب (قوله كزيد) تمثيل لمذكر عاقل معرفة بكونه عالما منقولا شخصا وكون إعرابه ظاهرا إلا ما ألحق من الاسم المفرد بالثني ككلا وكاتما فانه مفرد اللفظ ألحق بالثني في إعرابه إن أضيف لمضمر وسيأتي (قوله وجمع التكسير) مرّ تعريفه في أول الباب وسواء في ذلك ظاهر الاعراب أو مقدره منصرفا أو غير منصرف والمقدر للتعذر أو للاستئصال أو للنسبة كالمرفوع في الاسم المفرد (قوله كالرجال) مثال للصحيح الآخر ومثله الأسارى والجواري في الممنوع منه الصرف والمولى في المقدر للاستئصال وغامض في المقدر للنسبة ويستثنى من ذلك نحو سنون وبابه وأرضون بفتح الراء فانه وإن كان جمع تكسير في الأصل لكن ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه ولذا أشار ابن مالك إلى أنه شاذ وسيأتي (قوله وجمع المؤنث السالم) معطوف على الاسم المفرد والسالم بالرفع نعت للجمع ويجوز قراءته بالجر للجوار على ما تقدم سواء كان في ذلك عالما نحو عرفات وبركات أو صفة كالمسلمات والمؤمنات أو كان محمولا عليه كأولات أو ماسى به كالذي مثلنا وقد تقدم بحث ما جمع بألف وتاء مزيدين (قوله كالمهندات) لم يذكر ههنا اسم الجنس ولا اسم الجمع ولا في أول الباب لدخولهما في قوله الاسم المفرد لأن لفظهما لفظ المفرد نحو قوم ورهط وجند وتمر (قوله لم يتصل بآخره شيء) أي مما يوجب بناء أو ينقل إعرابه من الحركات إلى الحروف فالأول نون التوكيد المباشرة في ليسجنن وليكونا ونون النسوة نحو الوالدات يرضعن والثاني ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المؤنثة المخاطبة نحو يقومان وتقومان ويقومون وتقومون وتقومين فهذه كلها لا تدخل تحت قول المصنف يعرب بالحركات إذ الأول مبنى على خلاف والثاني معرب بالحروف لا بالحركات (قوله نحو يضرب) مثال للصحيح الآخر وهو لا يختص به بل كلام المصنف شامل لمعتله كيدعو ويخشى ويرى وهو داخل في قول شارحنا نحو إذ هو لا يفيد كون ما ذكر مختصا فيما مثل به (قوله وكالها) المراد السكل الجموعى إذا نظرنا لكلام المصنف بقطع النظر عما استثناءه بأن يراد بضمير كلها ما يشمله وإنما كان من السكل الجموعى لامكان التخلف عن الحكم المذكور

بالحركات أربعة أنواع
الاسم المفرد [كزيد
[وجمع التكسير]
كالرجال [وجمع المؤنث
السالم] كالمهندات
[والفعل المضارع
الذي لم يتصل بآخره
شيء] نحو يضرب
[وكالها

في بعض الأفراد الداخلة تحت كل وهو المستثنى وبقطع النظر المذكور فيكون من الكل المجموعى وأما إذا نظرنا للكلام المصنف مع إخراج المستثنيات من أول الأمر بأن يكون المراد بالضمير جميع ما لم يستثنى فيكون من الكل الجمعي لأنه ليس هناك أفراد مما دخل تحت كل تخلفت عن الحكم المذكور لعدم دخول ما تخلف تحتها وما ذكرناه هو المعنى عند المنطقيين بالكل والكلية قال في السلم :

الكل حكما على المجموع ككل ذلك ليس ذا وقوع
وحيثما لكل فرد حكما فإنه كلية قد علما

فالفرق بين الكل المجموعى العبر عنه عندهم بالكل والكل الجمعي العبر عنه عندهم بالكلية أن الكل المجموعى الحكم فيه على كل مجموع الأفراد مثل كل يحملون الصخرة العظيمة والكل الجمعي الحكم فيه على كل فرد مثل كل رجل يشبعه رضيعان أى غالبا قال الشيخ الشنوائى ويصح أن يراد الجمعي ولا يضر التخلف الذى ذكره الشارح يعنى الشيخ خالد لأن المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك بقوله الآتى وخرج الخ (قوله ترفع بالضممة) أى ترفع وتعلم بالضممة أو ترفع ويعلم رفعه بها ولا يجوز أن تكون الباء للتصوير لا، جاعلها له إنما يقول إن الاعراب لفظى والمؤلف يقول إنه معنوى وقد تقدم مبسوطا فلانفعل وأنت الفعل مع كونه خبر الكل لا كتساب التأنيث من المضاف إليه (قوله وتجزم بالسكون) نقل بعضهم عن المازنى أنه قال الجزم ليس باعراب قال ابن هشام وليس بشئ (قوله وسيأتى يستثنى) الواو للاستئناف سيأتى فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا يعود على الماتن وقوله يستثنى حال من ضمير سيأتى والعامل فيه الفعل قال ابن مالك :

وذا ت بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت
(قوله من ذلك) أى مما يفهم من لفظ كلها ترفع الخ (قوله جمع المؤنث) بالنصب مفعول يستثنى
(قوله والرجال والمسلمات كل منهما فاعل) الأولى أن يقول معطوف على زيد والمعطوف على الرفوع مرفوع ولك أن تقول المعطوف على الفاعل فاعل فكان قوله فاعل صحيحا أيضا تأمل (قوله والفاعل مستتر) أى ضمير مستتر بكسر التاء الثانية على صيغة اسم الفاعل أى مستتر فيه (قوله وزيد والرجال) مبتدأ مرفوعان وعلامة رفهما ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية كما وقوله كل منهما مبتدأ ثان والجملة منه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول (قوله فكل منها) بتأنيث الضمير عائد للثلاثة (قوله وجره بالكسرة) أى وعلامة جره أى جر كل من الثلاثة بالكسرة .
تنبيه : الوقف على نحو مررت بزید بالسكون والتلفظ به محركا بالكسرة لحن لكن تسومح فيه فى مقام التعليم وإذا وقف عليه بالسكون فهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لأجل الوقف انتهى دلجوني اه عبادة (قوله وخرج عن ذلك) أى خرج عن ذلك الأصل وهو الرفع بالضممة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون لكنه لم يذكر مما خرج عما يرفع بالضممة إذ هو غير موجود فيما يعرب بالحركات (قوله ثلاثة أشياء) ثلاثة فاعل خرج ثلاثة مضاف وأشياء مضاف إليه وهو بالمد غير مصروف جمع شئ أو اسم جمع والراجع فى تصرفه أن أصله شيئا على وزن حمراء فنقلت همزته الأولى وهى التى كانت فى المفرد وهى لام الكلمة إلى موضع الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف فوزنه لفعاء فنعت من الصرف لألف التأنيث الممدودة وقد نظم بعضهم الخلاف فى وزنها فقال :

أشياء لفعاء فى وزن وقد قلبوا لاما لها وهى قبل القلب شيئا
وقيل أفعال لم تصرف بلا سبب منهم وهذا الوجه الرد لإعلاء

ترفع بالضممة وتنصب بالفتحة وتخضع بالعكسرة وتجزم بالسكون [وسيأتى يستثنى من ذلك جمع المؤنث فى حالة النصب والاسم الذى لا ينصرف فى حالة الجر والفعل المضارع المعتل الآخر فى حالة الجزم فتعال الرفع لما ذكره يضرب زيد والرجال والمسلمات فيضرب فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة والرجال والمسلمات كل منهما فاعل مرفوع بالضممة ومثال النصب لن أضرب زيدا والرجال فأضرب فعل مضارع منصوب بن والفاعل مستتر تقديره أنا وزيدا والرجال كل منهما مفعول منصوب بالفتحة ومثال الخفض مررت بزید والرجال والمسلمات فكل منها مجرور بالباء وجره بالكسرة [وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء

أو أشيئا وحذف اللام من ثقل وشئ أصل شئ وهي آراء
وأصل أسماء أسما وكمثل كسا فأصرفه حتما ولا تفررك أسماء
واحفظ وقل للذي يبغى العلاسفا حفظت شيئا وغابت عنك أشيا

وقوله وأصل أسماء أسما هو جواب عن سؤال مقدر تقديره لم صرفت أسماء ولم تصرف أشياء مع أنهما في الشكل متحدان فأجاب به وقد نظمت ما مر فقلت :

واختلفوا في وزن أشياء على خمسة أقوال وكلا اقتبلا
فقليل ذا اسم جمع شئ فالأصل شيئا حيدا فأعتراه النقل
بذاك سيبويه والحليل والمازني كذا سواهم قالوا
والثاني للفراء كان عرفا جمع لوزن هين قد خففا
والأصل أشيئا ثم احتلا بالقلب والحذف بوزن أفلا
وقيل جمع شئ كفلس جعل الجمع للأخفش مثل افعلا
وقيل كالأبيات للكسائي كذا أبو حاتم هذا نأى
إذ فقد المانع للصرف وقيل الأصل أشياء جمع كغفيل

(قوله جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين فخرج بيت وأبيات وميت وأموات فان التاء فيهما أصلية فينصبان بالفتحة وخرج نحو قضاة ورماة لأن الألف أصلية منقلبة عن الياء فينصبان بالفتحة أيضا وما ألحق به من نحو أولات وما سمى به من نحو أذرعات وعرفات وقد أشبعنا الكلام على هذا فيما تقدم في غير ما موضع .

جمع المؤنث السالم
ينصب بالكسرة]

تنبيه . هل ذوات الذي هو كاللأني معربة لإعراب هذا الجمع فيه حكايان فبعضهم قال هي مضمومة مطلقا أي رفعا ونصبا وجرا كما في التسهيل تقول رأيت ذوات قمن بالبناء على الضم وحكي أبو جعفر بن النحاس الحلبي إعرابه إعراب هذا الجمع فتقول رأيت ذوات قمن بالكسرة قاله في التصريح (قوله ينصب بالكسرة) من العجيب ما حكاه صلاح الدين الصفدي في شرح لامية العجم من أنه رأى جماعة من الفضلاء يكتبون بخطهم نظم المملوك أبيات قال فإذا أنكرنا ذلك عليهم يقولون قال الشيخ جمال الدين بن مالك رضي الله عنهما * وما بتا وألف قد جمعا في البيت فأقول لهم الشيخ قال وما جمع بالألف والتاء وهذا ليس منه لأنهما في المفرد أصل فيقولون وكذلك مسامة التاء فيه أصلية فأقول التاء الأصلية في مسامة حذف في الجمع لأن أصله مسامات فاستقل الجمع بين علامتي التأنيث فحذفت الأولى اه كلامه ولعمري لقد أخطأ هؤلاء الفضلاء وأخطأ هو معهم أما خطوهم فمن وجهين . الأول أنهم جعلوا إعراب الجمع المكسر المنصرف بالكسرة في حال النصب مستبدلين عليه بيت الألفية مع أنه غير دال عليه لأن البناء من قوله بتا متعلقة بجمع على معنى أن الجمعية حصلت بالألف والتاء فتكون هذه البناء للاستعانة مثلها في كتبت بالقلم ولا شك أن قضاة وأبيانا إنما حصلت جمعيتها بالاصيغة لأنهما جمعا تكسير ولم تحصل بالألف والتاء بخلاف مسامات فان الجمع إنما هو بالألف والتاء الثاني دعواهم أن التاء في مسامة أصلية نظيرها في بيت وذلك مما يضحك منه فان الأصلي عندهم ما كان في مقابلة الفاء أو العين أو اللام والتاء في بيت كذلك لأنها لام الكلمة وأما التاء في مسامة فهي زائدة للتأنيث . ليست في مقابلة فاء ولا عين ولا لام وكثير من الأطفال يتقن هذا الحيل ويتلقنه في أول تعلمه لعلامات الإعراب فمن يصدر منه هذا الجهل العظيم كيف يصح إطلاق اسم الفاضل عليه وأما خطؤه هو فمن جهة موافقتهم على أصالة الهاء في مسامة وقد تبين أن القول بذلك جهل عظيم نسأله سبحانه

أن يعصمنا من الرلل ويوفقنا لحسن القول والعمل اه بعض من كتب على القطر قال الفقير لا يحوجه إلى الوقعة في مثل الصلاح الصفدى من التخطئة إذ كان مراده بالأصلية الثابتة قبل الجمع ولا أرى من ذلك منعا والله أعلم (قوله نحو خلق الله السموات) مثال لجمع المؤنث السالم ومثال ما ألحق به نحو قوله تعالى - وإن كنّ أولات حمل - فإن حرف شرط جازم يجزم الفعلين كن كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر والنون اسمه وأولات خبره منصوب بالكسرة .

تنبية : إذا اجتمع في الكلمة علامتا تأنيث فان كانتا من جنس واحد حذفت إحداها مطلقا نحو مسلمات أصله مسلمات كامر وإن كانتا من غير جنس واحد فان كانتا في الفعل حذفت إحداها للثقل كما في ضربين أصله ضربين بسكون التاء كما ذكره صاحب المراح وإن كانتا في الاسم أبقينا نحو حبلديات (قوله والسموات) بالكسر مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدره على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله مفعول) لم يبين المفعولية هل هو مفعول به أو مفعول له لكن الأول هو مراد الشارح أطال الله بقاءه إذ هو صرح به في المنصوب هناك وقد أشبعنا الكلام عن صاحب التصريح فلتراجع تمة (قوله والاسم الذى لا ينصرف) أى ما يصدق عليه هذا الاسم نحو أحمد لانه أى لفظ الاسم الذى لا ينصرف لأنه ليس فيه من موانع الصرف والمراد ما لم يضاف ولم يتلأل فان كان مضافا أو تلالأل لم يخرج عن قضية الكل وقد مر في الحنفى من الباب السابق فلا تغفل والاسم بالرفع معطوف على قوله وجمع المؤنث السالم والذى اسم موصول صفة للاسم وجملة لا ينصرف صلته (قوله يخفض بالفتحة) أى لأنه لما ثبت أن الموصوف بأمرين من تلك الأمور التسعة يكون مشابها للفعل في الفرعية ومثاله فى كونه اسما في ذاته والأصل فى الفعل البناء كاسيأتى فى باب الأفعال وهو عدم الاعراب فوجب أن يحصل فى مثل هذا الاسم الشبيه بالفعل أثران بحسب كل واحد من الاعتبارين المذكورين وطريقه أن يبقى إعرابه من أكثر الوجوه وينع من إعرابه من بعض الوجوه ليتوفر على كل واحد من الاعتبارين ما يليق به فنع التنوين والجر لأجل أن التنوين يدل على كمال حال الاسم بدليل أنه جعل علامة له فإذا ضعف الاسم بحسب حصول هذه الفرعية أزيل عنه ما دل على كمال حاله وأما الجر فلأن الفعل يحصل فيه الرفع والنصب وأما الجر فقير حاصل فيه فلما صارت الأسماء مشابهة للفعل فلا جرم سلب عنها الجر الذى هو من خواص الأسماء والتنوين كذلك أيضا (قوله نحو مررت بأحمد) مرفعل ماض والتاء المضمومة فاعل والباء حرف جار وأحمد مجرور بها وعلامة جره الفتحة نياية عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العالمية ووزن الفعل . فائدة : ألغز الحريرى فى مقاماته فى لفظة صياقة فقال : أية هاء إذا التحقت أمطت الثقل ، وأطلقت المعتقل ، فقال فى شرحها هى الهاء اللاحقة للجمع الذى على وزن مفاعل كقولك صياقة وصياقة فىنصرف هذا الجمع عند التحاق الهاء به لأنها قد أصارته إلى أمثال الأحاد نحو رفاهية وكراهية تخفت بهذا السبب وصرف لهذه العلة وقد كنى فى هذه الأهمية عن ما لا ينصرف بالمعتقل اه يعنى أن لفظة صيارف وصياقل ممنوعة من الصرف والمانع لها من الصرف صيغة منتهى الجموع فلما لحقت بها الهاء صرفت لما ذكره (قوله والفعل المضارع) بالرفع معطوف على قوله جمع المؤنث السالم والمراد ما يصدق عليه هذا الاسم وهو يغزو ويخشى ويرى لانه لأن نظ الفعل المضارع لا يخرج عن الذى ذكره فضلا عن كونه يجزم بالحذف (قوله المعتل الآخر) . إن قيل لا حاجة إلى تقييد المعتل بكونه الآخر فلا فائدة له إذ المعتل فى اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة سواء كان لا ما نحو يدعو ويدعى مبنيًا للمجهول ويدعى بتشديد الدال أو زائدا عن الأصل نحو يسائق ويسرندى ويسرندى والتعميم

نحو - خلق الله
السموات - فلفظ الجلالة
فاعل مرفوع بالضمّة
والسموات مفعول
منصوب بالكسرة
[والاسم الذى
لا ينصرف يخفض
بالفتحة] نحو مررت
بأحمد [والفعل المضارع
المعتل الآخر

اصطلاح صرفي كما بينا في الذي تقدم . أوجب بأناسلم ماذا ذكر ونمنع دعوى عدم الفائدة إذ فيما ذكره فائدة أي فائدة وهي أن التقييد لبيان الواقع لا للاحتراز كما علمت (قوله يجزم بحذف آخره) أي وكان حقه أن يجزم بالسكون إذ هو بقطع النظر عن الإخراج دخل تحت قوله وكلها الخ ثم القول بأن علامة الجزم فيه حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب بالضممة في حالة الرفع والفتحة في الألف في حالة النصب وعلل ذلك بأن الإعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كاللواء المسهل إن وجد فصلة أزلها وإلا أخذ من قوى البدن وذهب سبويه إلى تقديره الإعراب فيه فعلى قول سبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقتدرة واكتفى بهائم لما صارت صورة المجزوم والرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لابه وعلى قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة اه تصریح خاتمة : قد ثبت حذف حرف العلة مع الجازم في قوله :

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي أسير إيمانيا

وقوله : ألم يأتيك والأنباء تمني بما لاقت لبون بني زياد

وقوله : إذا العجوز غضبت فطاق ولا ترضاها ولا تملق

وقوله : هجوت زيان ثم جئت معذرا من هجوزيان لم تهجو ولم تدع

فتيل ضرورة وعليه جزم الفعل بإسقاط حرف علة مقدر منع من ظهوره السقوط ضرورة لأجل الوزن وقيل بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في تر وترض فنشأت ألف على حد :

أخوك أخو مكاشرة وضحك فحياك الاله فكيف أتنا

وأشبعت الكسرة في يأتك فنشأت ياء والضممة في تهج فنشأت واو قال في التوضيح وأما قوله تعالى - إنه من يتقى ويصبر - في قراءة قبيل فقيل من موصولة ونسكين يصبر إما لتوالي حركات الباء والراء وانفاه

والهمزة وإما على أنه وصل بنية وقف وإما على العطف على المعنى لأن من الموصولة بمعنى الشرطية اعمومها وإبهامها اه كذا في شرح الشذور (قوله لم يمشر) مثال لما فيه ألف وقوله ولم يدع مثال لما

فيه واو وقوله ولم يرم مثال لما فيه ياء (قوله فالأول) أي لفظ لم يخش مجزوم بحذف الألف والفتح قبلها دليل عليها (قوله والثاني) أي لنظ يدع مجزوم بحذف الواو والضممة قبلها دليل عليها (قوله والثالث) أي

لفظ يرم مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها (قوله والذي يعرب بالحروف) الذي اسم موصول عطوف على قوله فالذي يعرب بالحركات وهو مبتدأ وجملة بحرب بالحروف صلته وقوله أر بعة خبره

(قوله أعني الواو) وهو في الأسماء الخمسة وجمع للمذكر السام حالة الرفع والألف في التننية حالة الرفع والأسماء الخمسة حالة النصب والياء في التننية والجمع حالت النصب والجر والأسماء الخمسة حالة الجر كما ستأتي

(قوله ويلحق بها النون) أي إثباتا وحذفاً فالأول في الأفعال الخمسة حالة الرفع والثاني فيها حالت النصب والجزم تنبيه : لامعني لالحاق النون بالحروف الثلاثة إذ هي من الحرف المرادة للمصنف لأن المصنف ذكر

ما يعرب بالحروف على الإطلاق أعني سواء كان اسما أو فعلا وعليه وكان الأولى للشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة إسقاط قوله ويلحق بها أو أن يقول على عادته بعد قوله والياء والنون ويلحق بها حذف النون

وتدبر ثم أخبرني من أتق به أن النسخة التي بخط الشارح هكذا والنون ويحق بها الحذف وهو موجود في قوله هناك عند شرح قول صاحب الجرومية وقسم يعرب بالحروف (قوله أر بعة أنواع) بتأنيث

العدد لإضافته إلى ماذا كر كما أسلفنا (قوله التننية) أي سواء كان للعاقل نحو الزيدان أو لغير العاقل نحو القمران . فان قيل ما الحكمة في جريان صيغة الثني على طريقة واحدة . من غير تفرقة بين مني

يجزم بحذف آخره [نحو لم يخش ولم يدع ولم يرم فالأول مجزوم بحذف الألف والثاني بحذف الواو والثالث بحذف الياء] والذي يعرب بالحروف [أعني الواو والألف والياء ويلحق بها النون [أر بعة أنواع التننية]

العاقل وغيره كفاعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل وما لا يعقل . أوجب بأن المثني لما كان لا يصلح إلا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لأكثر من اثنين فكان ما يعقل وما لا يعقل واحدا في المثني ولم يحتاج إلى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فإنه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلماذا افتقرت صيغة الجمع أه يس على التصريح (قوله يعني المثني) لما كانت التثنية غير مراد هنا إذ هو فعل الفاعل وهو لا يعرب فضلا عن كونه معربا بالحروف أجاب الشارح بأن المراد المثني ويحجب عن المصنف بأنه لما كثرت في كلام العرب استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول كاللفظ بمعنى المفظوظ والخلق بمعنى الخلق لاجرم كانت التثنية بمعنى المثني وقدم في غير موضع من هذا الكتاب (قوله وجمع المذكر السالم) أي على المشهور وقيل يعرب بحركات مقدرّة على الأحرف فيرفع بضمة مقدرّة على الواو وكسرة أوفتحة مقدرّة على الياء منع من ظهورها الثقل وردّ بأنه لو كان كذلك لظهرت الفتحة على الياء . وأوجب بأنهم حملوا حالة النصب على طالتي رفعه وجره وقيل معرب بحركات مقدرّة على ما قبل الأحرف فهو مرفوع بضمة مقدرّة على ما قبل الواو ومنصوب أو مجرور بفتحة أو كسرة مقدرّة على ما قبل الياء منع من ظهور تلك الحركات صرف مناسبة الواو والياء ورد بأن الاعراب لا يكون إلا آخر أه عبادة على الشذور (قوله السالم) بالرفع نعت للجمع أو بالكسرة على ما تقدم في غير ما موضع (قوله والأسماء الخمسة) بالرفع معطوف على قوله التثنية والمراد ما تصدق عليه لاهي نفسها وإنما كانت هذه الأسماء بالشروط السابقة معربة بالحروف لأن الحروف وإن كانت فروعاً عن الحركات إلا أنها أقوى منها فكره استبدال المثني والمجموع الفرعيين على المفرد بالاعراب الأقوى فاخترنا هذه الأسماء وجعلناها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالأصل وهو الحركة وبالأقوى وهو الحرف وخصوا هذه الأسماء لمشابتها المثني والمجموع في أن آخرها حرف علة يصلح للاعراب وفي استلزام كل منهما ذاتا فالأخ فالأخ والأب الابن وأما نحو ابن فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها إياها في النسبة نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة وخصوصاً ما ذكر بحال إضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة فتقوى المشابهة وفضلت على المثني والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالأفراد أه شنواني وهذا يخالف ما سننقل فيما بعد عن الأشموني (قوله والأفعال الخمسة) الأولى والأمثلة الخمسة كإسطننا الكلام فيما أسافنا (قوله وهي يفعلان) يفعلان وما عطف عليه خبره مرفوع بضمة مقدرّة منع من ظهورها حكايته في تركيب غير هذا أي هذه الألفاظ التي يقاس عليها ما وزنها ويحتمل أنها مقولة لقول محذوف هو الخبر أي وهي قولك يفعلان الخ فافهم أه حامدي على الكفراوي (قوله بالمثناة تحت) أي بالياء المثناة تحت وهو لذكورين على ما بسطنا فيما هناك (قوله وتفعلان) وهو مؤنث سواء كان حقيقيا أو مجازيا وسواء كان الألف اسما كفي أنما تفعلان أو حرفا كإتفعلان الهندان . فائدة : إذا قلت هما تفعلان تعني امرأتين فهل يفتتح الفعل بتاء فوقية حملا للضمير على المظهر ورعا للمعنى أو بياء تحتية رعا للفظ فإن هذا اللفظ يكون للذكرين . الأول قول ابن أبي العافية تلميذ الأعم وهو الراجح الذي ورد به السماع . والثاني قول ابن الباذن قاله الدماميني صبان على الأشموني (قوله فأما التثنية فترفع بالألف) قال يس على التوضيح إن قيل علامة الاعراب لا تكون إلا بعد تمام الكلمة وأتم أجزمت في الأسماء الستة والمثني والمجموع حصولها خطأ قبل تمام حروفها فالجواب أن حق إعراب الكلمة أن يكون بعد حصولها بكامل حروفها وفي آخرها لما تقدم من أن الاعراب دال على صفات الكلمة فيسكون بعد ثبوتها فإن كان بالحركات فلا بد أن يكون على حرفها الآخر ومحل الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد حروف جميع الكلمة وأما إذا كان بالحروف

يعني المثني [وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة وهي يفعلان] بالمثناة تحت [وتفعلان] بالمثناة فوق [ويفعلون] بالمثناة تحت [وتفعلون] بالمثناة فوق [وتفعلين] بالمثناة فوق لا غير [فأما التثنية فترفع بالألف]

التي هي من نسج الكلمة فلا بد أن يكون الحرف آخر حروفها و يكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لأنها إنما تجمل إعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الأصل وقوله ومحل الحركة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق أنه مقارن له كما قال السخاوي في نونيته :

والشكل سابق حرفه أو بعده قولان والتحقيق مقترنان اه
(قوله نحو جاء الزيدان) فالزيدان فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه الألف (قوله وتنصب وتخضع بالياء) أي نيابة عن الفتححة والكسرة .

تنبية : في المثني وما ألحق به لغة تعربه إعراب المقصور ولو سمي بالمثني في إعرابه وجهان أحدهما إعرابه قبل التسمية والثاني يجعل كعمران فيلزم الألف ويمنع الصرف وقيدته في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فإن جاوزها كاشهيبا بين لم يحز إعرابه بالحركات والاشهيبا بان السنتان اللتان ليس فيهما مطر ثنية اشهيباب انتهى أشموني بزيادة اه عبادة (قوله نحو رأيت الزيدين) بفتح الهمزة وكسر النون وكذا قوله مررت بالزيدين (قوله وأما جمع المذكر السالم) أي ما يصدق عليه لاهو نفسه إذ لفظ جمع المذكر السالم لا يرفع بالواو كاهو ظاهر والسالم بالرفع (قوله فيرفع بالواو) أي المضموم قبلها ولو تقديرنا في نحو هؤلاء المصطفون بفتح الفاء أصله المصطفون قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار بعد ذلك قلب المصطفون فالتقى ساكنان الألف المنقلبة عن الواو والواو التي هي علامة الرفع حذفت الألف لذلك فصار المصطفون وقد قدمنا ذلك في الرفع فليراجع ثمة (قوله وينصب ويخفض بالياء) بالياء متعلق بيبخض لقربه وهو اختيار البصريين ويقدر في ينصب مثله أو متعلق بيبخض لتقدمه وهو اختيار الكوفيين ويقدر في يخفض مثله ويقال فيما قبله قال ابن مالك .
إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فلو اواحد منهما العمل
والثاني أولى عند أهل البصرة واختار عكسا غيرهم ذا أسرة

خاتمة : إذا سمي بجمع المذكر وما ألحق به ففيه خمسة أوجه إعرابه كما كان قبل التسمية وإعرابه كغسائين بالحركات الظاهرة الثلاثة على النون مع ازوم الياء مع التنوين وإعرابه كعربون بالحركات الثلاث مع التنوين ومع لزوم الواو وإعرابه إعراب المنوع من الصرف مع الواو في الأحوال الثلاثة والاعراب على النون وعلامة منع الصرف العممية وشبه العجمة وإعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل والنون عوض عن التنوين ويلزمه الواو في الأحوال الثلاثة والنون مفتوحة في الأحوال الثلاث وهذه الأوجه مرتبة في القوة كذا كرنا ومحل الأوجه الأربعة الأخيرة ما لم يجاوز سبعة أحرف وإلا تعين الوجه الأول كاشهيبا بين اسم للسنتين التي لامطر فيها اه عبادة (قوله وأما الأسماء الخمسة) أي على المشهور بإسقاط الهمزة ولكون الهمزة غير مشهورة لم يطع عليها الفراء ولا الزجاجي فادعيا أن المعرب بالحروف خمسة أسماء وأنكر الفراء جواز الإتمام وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وقد مر في الرفع (قوله فترفع بالواو الخ) قال الأشموني إنما عربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثني والمجموع على حده بها وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس الطبع فإذا انتقل الإعراب إلى المثني والمجموع لم يفر منه لسابق ألفة وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثني لفظا ومعنى أمالفظا فلأنها لا تستعمل كذلك لإضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان وأمامعني فلاستلزام كل واحد منها آخر فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخا والحمل لسكونه

نحو جاء الزيدان
[وتنصب وتخضع
بالياء] نحو رأيت
الزيدين ومررت
بالزيدين [وأما جمع
المذكر السالم فيرفع
بالواو] نحو جاء
الزيدون [وينصب
ويخفض بالياء] نحو
رأيت الزيدين ومررت
بالزيدين [وأما الأسماء
الخمس فترفع بالواو]

أقرب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما وذولكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبا والضم يستلزم صاحبه وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة اه بزيادة من الصبان وقدم هذا الكلام مع مخالفة بينهما (قوله نحو جاء أبوك) مثله أبوزيد وأخوه وحموها وفوه وذومال (قوله وتنصب بالألف) قد قدمنا أن قول الشاعر إن أبها ليست أله علامة النصب اعتبارا بلغته (قوله نحو رأيت أبك) أي وما أشبه ذلك (قوله وأما الأفعال الخمسة) قد تقدم أن الأولى أن يعبر بالأمثلة الخمسة لكن يجاب بأن الأفعال الخمسة صار علما لما على وزن يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين وقد قدمناه هناك (قوله قترفع بالنون) أي بثبوتها كما عبر به هناك في المنصوب والمجزوم من باب معرفة علامات الاعراب فيحمل ما هنا على ما هناك إذ هو الظاهر بمراده قال يس قال النوشري وقد تحذف النون لغير ناصب ولا جازم كقوله :

أبيت أسرى ونيق ندكي شعرك بالعنبر والمسك الذكي

وإنما حذفت لأنها فرع عن الضمة والضممة تحذف تخفيفا في بارئكم وينصرمك وما يشعرم فلولا لم تحذف النون مع أنها فرع لكانت آمنة من حذف لم يأمن منه الأصل صرح بذلك النووي في كتاب له سماه رموس المسائل انتهى وقال الصنف يعني ابن هشام في الحواشي وقد تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدك عن آيات الله وإماتين وإما يبلغن عندك وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو: أفبئر الله تأمروني فيمن قرأ بالتخفيف وقيل وهو فيما عدا ذلك نحو «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا» انتهى وقوله لنون الوقاية أي بناء على أن المحذوف نون الرفع لأنون الوقاية وهو الأصح اه (قوله نحو يضربان وتضربان الخ) أي فكلمها من فروع بالنون نيابة عن الضمة والألف في الأول والثاني فاعل والثالث والرابع فاعل والياء في الخامس فاعل إن جعلناها أسماء وإن جعلناها حروفا فالألف علامة التثنية والواو علامة الجمع والياء علامة المؤنثة المخاطبة وقد أشبعنا الكلام على هذا في الرفع من باب معرفة علامات الاعراب فلتراجع ثم إن شئت (قوله وتنصب وتجزم بحذفها) أي بحذف النون وقوله بحذفها متعلق بتجزم أو بتنصب على سبيل التنازع . فإن قيل قوله تعالى - إلا أن يعفون - أن يعفون منصوب بأن والنون لم تحذف وقد تقدم أن الأفعال المتصلة بها واو الجماعة تنصب بحذف النون . أجيب بأن الواو لام الكلمة لا ضمير الجماعة والنون ضمير النسوة لأنون الرفع والفعل معها مبنى على السكون نظير يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير المذكورين نظير يقومون والنون علامة الرفع فتحذف مع الجازم أو الناصب قال تعالى - وأن تعفوا أقرب للتقوى - ووزنه تعفوا وأصله تعفوا بواو بين الأولى لام الكلمة والثانية ضمير المذكورين (قوله نحو لن يضربا ولم يضربا) مثال للمنصوب والمجزوم مما اتصل به ألف الاثنين وأوله ياء وقوله ولن تضربا ولم تضربا مثال لما هو منصوب وما هو مجزوم مما اتصل به ألف الاثنين وأوله تاء مشناة فوق وقوله ولن يضربوا ولم يضربوا مثال لما دخله عامل النصب وعامل الجزم مما اتصل به واو الجماعة وأوله ياء مشناة تحت وقوله ولن تضربوا ولم تضربوا مثال لم دخول الناصب والجازم مما اتصل به واو الجماعة وأوله تاء مشناة فوق وقوله ولن تضربني ولم تضربني مثال لما ينصب ويجزم مما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة فكلمها منصوب ومجزوم بحذف النون والله أعلم .

تفسيه : ما ذكره من رفعها بالنون ونصبها وجزمها بحذفها هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بفتح وضمة وسكون مقدرات على لام الفعل منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة فعلافة الرفع ضمة مقدرة على ما قبل الألف والواو والياء منع من ظهورها اشتغال

نحو جاء أبوك] وتنصب بالألف [نحو رأيت أبك] وتخفف بالياء [نحو مررت بأبيك] وأما الأفعال الخمسة فترفع بالنون [نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين] وتنصب وتجزم بحذفها [نحو لن يضربا ولم يضربا ولن تضربا ولم تضربا ولن يضربوا ولم يضربوا ولن تضربني ولم تضربني والله سبحانه وتعالى أعلم

المحل بحركة المناسبة وعلامة النصب فتحة مقطرة كذلك وعلامة الجزم سكون مقدر كذلك اه
عبادة على الشذور والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب الأفعال

أى هذا باب بيان حقائق الأفعال الاصطلاحية وإنما قدرنا حقائق لأن المصنف رحمه الله تعالى
ذكر الأفعال بالمثال بقوله نحو ضرب الخ إذا قلنا إن التعريف يفاد بالمثال وقد تسامحوا بذلك وقد
فعل ابن مالك في ألفيته حيث قال في باب المبتدأ * مبتدأ زيد وعاذر خبر * خلاف قوله في
الكافية في ذلك الباب أيضا :

مبتدأ مرفوع معنى ذو خبر أو وصف استغنى بفاعل ظهر

والظاهر عندي أنه غير حد لإخلاله عن شروطه لانام ولاناقص وإنما قلنا الاصطلاحية لإخراجها
إذا كانت لغوية وهى التى جمع فعل بفتح الفاء وهو المصدر : أى الحدث الذى يحدثه الفاعل من
قيام أو قعود أو نحو ذلك ويعتذر لصاحب المتن حيث ترك القيد المذكور بوجهين . الأول أن المتن
قسمها إلى ثلاثة والأفعال اللغوية لانتحصر . والثانى أن كل قوم إنما يتكلمون على اصطلاحهم فآل
فيه للعهد الذهبى ، وقد صرح ناظم هذا المتن بقوله :

أفعالهم ثلاثة لأربع ماض وفعل الأمر والمضارع

كما صرح فى الكلام حيث قال * كلامهم لفظ مفيد مسند * وقدم الأفعال خلاف ما تقدم فى
صدر الكتاب من تقديم الاسم على الفعل لقلة أفراد الأفعال وأحكامها وهناك لشرف الاسم وأيضا قدم
الأفعال ههنا لأنها عاملة فى الفاعل وائبه واسم كان وخبرها ومفعولى ظننت والحال والتمييز : أى فى
الأصل وغير ذلك ورتبة العامل التقديم فقدم وضعاً وليكون الطالب على بصيرة ولأن الأفعال كالوسيلة
بالنسبة إلى الأسماء والوسائل مقدمة على المقاصد فهو يخالف عادة المتقدمين كالزخشرى فى الفصل
وابن الحاجب فى كافيته (قوله الأفعال) أى باعتبار أنواعها لا باعتبار صيغها إذ هى لانتحصر فى ألف
فضلا عن كونها منحصرة فى ثلاثة من حيث زمانها لا بالنظر إلى غيره من التجرد والزيادة والتمام
والنقصان والصحة والاعتلال وعدل عن مقام الإضمار الذى هو مقتضى الظاهر للإيضاح والتعليل
المذكور يكتفى فى دفع عدم كون الكلام بليغا عند البلغاء وهو جمع فعل بكسر الفاء وهو جنس تحته
ثلاثة أنواع (قوله ثلاثة) خبر المبتدأ وإنما كانت الأفعال منحصرة فى الثلاثة لانتحصر الزمان فى ذلك
لأن الفعل الذى هو الحدث إما متقدم على زمان الإخبار أو مقارن له أو متأخر عنه فالأول هو الماضى
والثانى هو المضارع والثالث هو الأمر ويدل على أن الزمان ثلاثة قوله تعالى - له ما بين أيدينا -

يعنى المستقبل - وما خلفنا - يعنى الماضى - وما بين ذلك - يعنى الحال وقول زهير

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكننى عن علم ما فى غد عمى

فائدة: الثلاثيات فى هذا الفن كثيرة منها أنواع الكلام والكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف، ومنها
أن أقسام الاسم ثلاثة مظهر ومضمر ومبهم ، ومنها أن أقسام الفعل ثلاثة كاهنا ؛ ومنها أن أقسام الحرف
ثلاثة قسم مشترك بين الأسماء والأفعال وقسم مختص بالأسماء وقسم مختص بالأفعال ، ومنها أن للاسم
ثلاثة رفعاً ونصباً وجرأ، ومنها أن للفعل كذلك ومنها أن الجر بثلاثة بالحرف وبالإضافة وبالتبعية ، ومنها
أن معنى المفرد فى باب الإعراب غير ما فى باب المبتدأ والخبر وما فى باب لا والمنادى ، ومنها أن انتظام
الكلام بوجود الفعل والفاعل والمفعول وأوسع الثلاثيات مقالة الشيخ إسحاق السهري رحمه الله

[باب الأفعال
الأفعال ثلاثة

تعالى الفاعل ، رفوع المرفوع مفرع عليه والمفعول منصوب والمنصوب مفرع عليه والمضاف إليه مجرور والمجرور مفرع عليه انتهى (قوله أيضا ثلاثة) أى عند جمهور البصريين واثنان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع الذى فى أوّله تام الخطاب فهو عندهم معرب بلام الأمر مقتدرة . قال فى المنهى وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً فى نحو قم واقعد وأن الأصل ليقم وليقعد لحذف اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال وبتولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخوانهى ولم يدل عليه إلا بالحرف ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله :

لتقم أنت يا ابن خير قریش فلتقتض حوائج المسلمينا

وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا ، وفى الحديث « لتأخذوا مصافكم » ولأنك تقول أغز واخش وارم واضرب واضربوا واضربى كما تقول فى الجزم ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كعبت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجرّدها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى نحو قم لأنه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فى شكل فعليته فإذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل اه وخالف هو نفسه فتبع البصريين فى التوضيح والقطر والشذور وتبعهم المصنف فى هذا الكتاب ، وسنبين إن شاء الله تعالى فى مبحث الأمر (قوله ماض) بدل من ثلاثة وهو مرفوع بضمّة مقتدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير أحدها ماض ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف والتقدير منها ماض وإنما قدّم الماضى على المضارع ثم المضارع على الأمر اقتداء بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر أوّلاً الماضى وثانياً المضارع وثالثاً الأمر فقال - إنعاقولنا شئاً إذا أردناه أن نقول له كن - (قوله وهو) أى الماضى خصوصاً لأن الشارح حذفت لخصوص الماضى كما سيحدث لخصوص المضارع والأمر (قوله مادلّ على حدث مضى وانقضى) ما واقعة على الفعل فهو جنس تحته ثلاثة أنواع وقوله دل على حدث مضى وانقضى فصل أخرج به المضارع والأمر وإن جعلنا ما واقعة على الكامة فالحد غير تام إذ نقول إن ما الواقعة على الكامة جنس تحته أفراد كثيرة وقوله دل على حدث فصل أوّل أخرج به نحو زيد وعمرو و بكر و يدخل نحو يضرب وقائم وقوله مضى وانقضى فصل ثانٍ أخرج به الأمر والمضارع ودخل نحو - رب العالمين - وغيره من اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى فالأولى له أن يزيد قيد الوضعية كإفعل فى تعريف الفعل فى صدر الكتاب (قوله أيضاً مضى وانقضى) أى مضى زمنه بأن كان قبل زمن التلفظ به لاعلى وجه الحكاية فلا يعترض نحو خرجت فى قولك اليوم يقول زيد بعد غد خرجت أمس فخرجت ماض وإن لم يدلّ ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به إذ أمسية ما بعد الغد صار غداً لأنك حاك ويخرج أيضاً نحو أخرج فى قولك اليوم قال زيد أوّل من أمس أخرج غداً فخرج غير ماض وإن دلّ ههنا على زمان قبل زمان تلفظك إذ غدوية أوّل من أمس صار أمس لأنك حاك .

تفنيه : قال الرضى وأكثر ما يستعمل فى الإنشاء الإيقاعى من أمثلة الفعل هو الماضى نحو بعث واشترت والفرق بين بعث الإنشائى وأبيع المقصود به الحال أن قولك أبيع لا بدّ له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق وإلا فهو كذب فلهاذا قيل إن الخبر محتمل للصدق والكذب

ماض [وهو مادل على حدث مضى وانقضى

فإصدق محتتمل اللفظ من حيث دلالاته عليه والكذب محتتمل ولادلالة للفظ عليه وأما بعث الانشائي فإنه لا خارج له تصد مطابقتة بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجوده فلهذا قيل إن الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لأن معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقتة فإذالم يكن هناك خارج فكيف تكون المطابقة وعندها اه (قوله وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة) أي أصلا فلا يرد قولك قالت امرأة والمراد بالتأنيث : أي تأنيث الفاعل فلا يرد أيضا تاء ربت وئمت على لغة من سكنهما كأمير في صدر الكتاب . فان قيل كثير من الفعل الماضي لا يقبل هذه التاء كفعل التعجب نحو ما أحسن هندنا وحب من حبنا وخلا وعدا وحاشا . أجيبت بأن تلك الأفعال تقبل بالنظر إلى أصلها لكن طرأها أنها أئمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء وذلك أنهم التزموا تذكير فاعلها فان فاعل فعل التعجب يرجع إلى ماوهي بمعنى شيء عظيم وفاعل حب هوذا وهو من الأمثال وهي لا تغير وأما خلا وعدا وحاشا فسيأتي إن شاء الله تعالى في باب الاستثناء والعبارة بأصل الوضع فعلم بذلك ماضوية تبارك مع عدم قبوله التاء المذكورة على أن بعضهم نقل عن الجعاني في شرح الجرومية أن تبارك يقبل التاء أيضا فيقال تبارك الله وتباركت أسماء الله وفيه نظر (قوله أيضا وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة) اقتصر عليه لأنه أنفع علامات الماضي إذ به يستدل على ماضوية نعم وبئس وعسى وليس لقبولها التاء . قال الشاعر :

نعمت جزاء المتقين الجنة دار الأمانى والمنى والمنه

واستدل بعضهم بحديث « من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت » وهو منتقص بقول بعضهم : إن الأكثر في كتب الحديث فيها ونعمة فالبناء بالحسن وتقول بئست المرأة حمالة الحطب وعست هند أن تفلح وليست بفلحة . وخالف في نعم وبئس أكثر الكوفيين منهم الفراء حيث قالوا إتهما ليستا من الأفعال بل هما حرفان مستدلين بقولهم ما هي بنعم الولد وقولهم نعم السير على بئس العير ، وقول الشاعر :

صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر

وابن السراج وثعلب في عسى والفارسي في ليس لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولدلالتهما على معنى في غيرهما وهو الرجاء والنفي . وأجيب عن الأولين بأن قولهم بنعم الولد أن الجار داخل على محذوف تقديره ما هي بولد مقول فيه نعم الولد وقوله على بئس العير كذلك : أي نعم السير على عير مقول فيه بئس العير ويجعل نعم في النظم اسما أضيف إلى طير وحكى لفظه الذي كان عليه قبل عروض الاسمية وعن الأخيرين بمنع دعوى عدم دلالتهما على الحدث والزمان ولوسلم فهو عارض وبأن توقف إفادة معناها على ذكر المتعلق بهما إتماهو لشبههما بالحرف في الجود فاعماشابهاه أعطيا حكمه في التوقف المذكور إذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع أعطى اسم الفاعل المعنى واسم الفاعل أعطى المضارع الاعراب (قوله تقول فيه) أي في ضرب بعد دخول تاء التأنيث الساكنة هند ضربت باسكان التاء وأشار به إلى أن المراد بالقبول صلاحيته لا لقبول بالفعل كأنهينا فيما هناك في صدر الكتاب (قوله ومضارع) معطوف على قوله ماض وسمي مضارعا لمشابهته الاسم لأنه لم يسم مضارعا إلا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتق من الضرع كأن كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعا يقال تضارع السخلان إذا أخذ كل واحد منهما بحمالة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع ووجه الشبه أنه إنما شابهه في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء وجريانه على حركات الاسم وسكناته وسيأتي بسطه إن شاء الله تعالى (قوله وهو) أي المضارع

وعلامته أن يقبل تاء
التأنيث الساكنة
نحو ضرب تقول فيه
ضربت [ومضارع]
وهو

خاصة لأنه حدث الماضي بحدّ ويحدّ الأمر بحدّ (قوله مادّلّ على حدث) أى فعل دلّ بحسب الوضع بالتضمن على حدث (قوله يقبل الحال والاستقبال) قال الرضى قال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو أقوى لأنه إذا خلا من القرائن لم يحتمل إلا على الحال ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز . وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كما لأخويه يعنى للماضى والأمر وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لحفاء الحال حتى اختلفت العقلاء فيه فقال الحكماء إن الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف مثلا تثلثينا والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو ماعلى جنبى الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن أيضا زمانا أو أوالحد المشترك بين الزمانين ومن ثمة تقول أن يصلى في قولك زيد يصلى حال مع أن بعض صلاته ماضى وبعضها باقى فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآتات الكثيرة المتتالية واقعة فى الحال اه . وعلم بما قلنا من اشتراط الوضع خروج اسم الفاعل المستعمل زمان الاستقبال نحو أنضارب غدا عن كونه مضارعا لأن الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى أعجب وخروج الفعل الماضى الواقع شرطا نحو إن قام زيد قمت عن مضارعيتة لأنه وإن دلّ على معنى فى المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة أداة الشرط فهى عارضة بدليل أنه إذا عرى الفعل عنها تمحض للدلالة على الزمن الماضى فليس بمضارع ولا يشكّل الفعل المضارع الذى دخل عليه لم نحو لم يضرب فان لم نصير المعنى الحاصل للمضارع ماضيا ولذا سعى قلبا كما مر لأن دلالاته على الزمان الماضى عارضة بدليل أنه إذا عرى الفعل عنها تمحضت للدلالة على الزمن المستقبل فهو باقى على مضارعيتة .

تنبيه : علمت مما تقرر أن الفعل إما ماضى لفظا ومعنى نحو قام زيد أمس وإما ماضى لفظا لا معنى نحو قام زيد قام عمرو وماضى معنى لا لفظا نحو لم يضرب ومستقبل لفظا ومعنى نحو سيقوم زيد ومستقبل لفظا لا معنى نحو لم يقم زيد ومستقبل معنى لا لفظا نحو إن قمت (قوله وعلامته أن يقبل السين وسوف) أخذ هذا من قوله فى صدر الكتاب والسين وسوف يختصان بالمضارع (قوله ولم) معطوف على قوله السين فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية واقتصر عليها ابن مالك فى ألفيته والمتأخرون منهم الشيخ خالد فى شرح المتن . فان قيل فيه دور لأن معرفة المضارع متوقفة على معرفة صحة دخول لم عليه ومعرفة صحة دخول لم عليه متوقفة على معرفته . أجيب بأن المراد أن يصح دخول لم بأن استقام المعنى ولا يمنع بحسب اللغة ولا خفاء فى إمكان معرفة ذلك بدون معرفة أن ما دخلت عليه لم مضارع (قوله نحو يضرب) أى فانه فعل ولو كان مع خلوّه من العلامات المتقدمة كما يؤخذ من عبارته ومما قدمنا (قوله سىضرب وسوف يضرب) تخصيص المضارع بهما للاستقبال إذ هما ينقضان الاحتمال (قوله ولم يضرب) لم حرف نفي وجزم وقاب لأنها تنفى المضارع وتجزمه وتصير معناه ماضيا حينئذ ارتفع احتمال الحال والاستقبال (قوله وأمر) معطوف على قوله ماضى وهولفة نقيض النهى وجمعه أوامر واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله وهو مادّلّ على حدث) الأولى أن يقول هو مادّلّ على طلب حدث كما هو شأن الحدود وإن صرح به فى قوله ويدلّ على الطاب (قوله على حدث فى المستقبل) أى إذ المقصود منه حصول مالم يحصل نحو ابن لى البيت أو دوام ما حصل نحو - يا أيها النبي اتق الله - لأن البيت لم يحصل قبل الأمر بالبناء والتقوى حاصله صلى الله عليه وسلم قبله . والمعنى والله أعلم بمراة دم على التقوى الحاصلة فيك بشهادة - إن أكرمكم عند الله أتقاكم - وقوله صلى الله عليه وسلم « أنا سيد ولد آدم ولاخفر »

مادّلّ على حدث يقبل
الحال والاستقبال
وعلامته أن يقبل
السين وسوف ولم نحو
يضرب تقول فيه
سىضرب وسوف
يضرب ولم يضرب
[وأمر] وهو مادّلّ على
حدث فى المستقبل

والسيادة والكرامة كإعلامات مقترنان وهذا ما فهمه الفقير . وقد صرّ بعض ما يتعلق بهذا في صدر الكتاب عند تقسيم الكلام (قوله في المستقبل) أى فزمان الأمر مستقبل أبدا باعتبار الحدث المأمور بل يقاعه لأن المقصود به مامر وأما باعتبار كون الأمر لإنشاء فله زمان حالى بناء على أن الإنشاء يقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود قال يسّ رحمه الله تعالى إن من الإنشاء ما حدثه مسند إلى المتكلم باللفظ الإنشائي نحو بعث واشترت وهذا حالى لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند إلى غير المتكلم باللفظ الإنشائي وهو الأمر وهذا له زمان حالى من حيث هو إنشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالأول وإثبات الحال للأفعال الإنشائية ليس باعتبار دلالتها على الطلب في أصل الوضع وإنما ثبوته لها من ضرورة الوقوع اه (قوله وعلامته أن يقبل ياء المؤنثة المخاطبة) إنما قال أن يقبل ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لدخولها الكلم الثلاث ولم يذكر نون التوكيد للاختصار إذ هي مشروطة بما قدمنا هناك (قوله ويدل على الطلب) أى بحسب الوضع بصيغته وإن استعملت تلك الصيغة في نحو الإباحة بقرينة دلالتها على الطلب بصيغتها لا بالوضع على الصحيح بل هو موضوع للخبر وهو فعل ماض أتى به في صورة الأمر كذا قيل فخرج نحو تقومين خبرا لعدم دلالة على الطلب وخرج أيضا نحو قوله تعالى - تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله - وإن قبل الياء ودلّ على الطلب بدليل جزم المضارع في جوابه وهو قوله - يغفر لكم ذنوبكم - الخ إذ ليست دلالة بالوضع بحسب الصيغة بل باللام المقدرة ومثله - والمطلقات يتر بصن - وما أشبهه مما دلالة على الطلب عارضة وليست بنفسه بحسب الوضع الأولى فقيده الوضع يفيد الاحتراز والتعميم وخرج أيضا نحو لتقم وإن قبل الياء ودلّ على الطلب بالوضع إذ دلالة ليست بالصيغة بل بواسطة اللام ونحو نزال ودرّك بمعنى انزل وادرك في الحرب وإن دلّ على الطلب بالوضع لا يقبل ياء المخاطبة فليس بأمر وكذا نحو كلا بمعنى أنته وإن دلّ بالوضع إلا أنه لا يقبل ما ذكر على أنه منع دلالة على الطلب بل معناه الردع والزجر وكذا نحو ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا إلا أنه لا يقبل الياء وإن دلّ على الطلب ولا يخفى عليك أن نحو نزال ودرّك وكلا وضربا زيدا خارجة أيضا بتفسير ما في قول شارحنا أبقاه الله بالسلامة مادلّ بالفعل (قوله نحو اضرب) أى فإنه أمر لدلّته بحسب الوضع بصيغته على الطلب مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة (قوله تقول فيه اضرب) فيه مامر .

وعلامته أن يقبل ياء
المؤنثة المخاطبة ويدلّ
على الطلب نحو اضرب
تقول فيه اضربى [نحو
ضرب ويضرب
واضرب] الأول
لماضى والثانى للمضارع
والثالث للأمر [فالماضى
مفتوح الآخر أبدا]
يعنى أنه

تنبيه : من الأمر هم في لغة تميم إذ ألحقوا بها الضمائر تقول هلمى يا هند فهو دال على الطلب بحسب الوضع بالصيغة وقابل لياء المؤنثة المخاطبة وأما أهل الحجاز فهي عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة لا يختلف بحسب من أسند إليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو - قل هلمّ شهداءكم ، والقائلين لاخوانهم هلمّ إلينا - ولا مدخل لكلام العلماء فيه إذ هم يقولون هو على الأول فعل وعلى الثانى اسم ومنه هات بكسر التاء وتعالى بفتح اللام في الأصح لئلا تلحقها على الطلب وقبولها ياء المؤنثة المخاطبة تقول هاتى وتعالى خلافا للزمخشري (قوله فالماضى مفتوح الآخر أبدا) أما بناؤه فلا أنه الأصل في الأفعال وما جاء على أصله لا يسأل عن سببه وأما قولنا إن الاعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال فلأن الاعراب إنما يجيء لبيان المعانى المتعاقبة على السكامة بصيغة واحدة لولا الاعراب لالتبست تلك المعانى . فان قيل مقتضى ما ذكر أن الاعراب أصل في المضارع من الأفعال أيضا بجرىان تعاقب المعانى فيه كقولك لاتأكل السمك وتشرب اللبن فالتبست المعانى فيه لولا الاعراب التباسها في الأسماء . أجيّب بأن الاعراب في المضارع غير متعين لبيان المعانى لا يمكن الاستغناء عن الاعراب

بوضع اسم مكانه في المرفوع والمنصوب وبظهور لا في المحزوم تقول لانا كل السمك ولا تشرب اللبن
ولانا كل السمك شاربا اللبن ولانا كل السمك ولك شرب اللبن وليس للاسم ما يغنيه عن الاعراب
لأن معانيه مقصورة عليه لا تحصل إلا بلفظه وسيأتي في إعراب المضارع باقي بحثه وأما بناؤه على
الحركة فلهشابهته الاسم مشابهة ما في وقوعه موقعه نحو رجل ضرب ورجل ضارب فلما شابه الاسم
استحق أن يبعد عن أصل البناء وهو السكون ويقرب إلى أصل الاعراب وهو الحركة فيبنى على
الحركة وأما بناؤه على الفتح فلخفته وثقل الفعل ولأنه لو بنى على الضم لاجتمع ضمتان في مثل
شرف ولو بنى على الكسر لاجتمع كسرتان في مثل علم وحمل المفتوح على غيره طردا للباب (قوله
أبدا) ظرف زمان مستقبل ملازم للنصب على الظرفية وليس مرادا هنا وإنما المراد في جميع الأحوال
قاله عبد المعطى وأشار به إلى أنه مبنى على الفتح في جميع الأحوال وإن اتصل بما يأتي ومن المبنى
على الفتح ضربا على الأصح قاله السنوانى . فان قيل الفتحة إنما وجدت بجلب الألف إياها لأنها
تقتضى فتحة ما قبلها فلم يقدر الفتح على آخره . أجب بأن تقدير ما وجد غير ما أوف تأمل ويمكن
أن يجاب هنا بما قررنا في باب الاعراب عند الكلام على غلامى فلتراجع ثمة (قوله مبنى على الفتح)
أشار به إلى أن قول المصنف مفتوح المراد به فتح بناء لافتح إعراب (قوله لفظا) أى ملفوظا فهو
مصدر بمعنى اسم المفعول كالحلق بمعنى الخاق وقد مر في مواطن كثيرة (قوله نحو ضرب) منه
ضربا وتقدم آتفا فلا تغفل (قوله للتعذر) لاناى له إذ الفعل الماضى الخالى عن شيء مما سيذكره
الشارح لا يكون إلا ظاهر الاعراب أو مقدره للتعذر ولا يوجد ما يقدر للثقل (قوله إذا اتصل به ضمير
رفع متحرك) قال السنوانى وفي حاشية الحفيد على التوضيح . واعلم أنهم اختلفوا فيما بنى عليه
الماضى على أقوال فمنهم من قال إنه مبنى على الفتح حالة تجرده من ضمير الرفع المتحرك وعلى
الضم فيما أسند إلى الواو وعلى السكون إذا أسند إلى الضمير المرفوع أو على الفتح في جميع الأحوال
وهو ما ذهب إليه المصنف يعنى ابن هشام أو على الفتح والسكون وهو ما ذهب إليه المصنف في شرح
الشدور انتهى وقوله متحرك صفة لقوله ضمير فهو مرفوع وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب
زيد وبالرفوع المنصوب كضربنا وبالتحريك الساكن ماعدا الواو نحو ضربا فبناؤه على الفتح الظاهر
على ما مر آتفا (قوله نحو ضربت) بثلاث التاء (قوله وضربنا) بالتسكين للباء ونا فاعل بخلاف
ما إذا كان مفعولا فان الباء مفتوح كما سيأتى (قوله متعذرا) بكسر الدال المعجمة على أنه اسم
الفاعل (قوله كراهة توالى أربع متحركات) كراهة مفعول لأجله مضاف توالى إليه وتوالى
بكسر اللام مصدر أصله توالى بضم اللام بوزن تفاعل كسرت اللام لتسلم الياء فصار توالى ثم سكنت
الياء طلبا للتخفيف فصار توالى بكسر اللام وسكون الياء وهو مضاف أربع مضاف إليه بتذكير
العدد لتأنيث المعدود وهو مضاف حركات مضاف إليه (قوله أيضا كراهة توالى أربع متحركات
الخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالى إلا فى الثلاثى الصحيح وبعض الخماسى
نحو انطلق والكثير لا تتوالى فيه فمرآته أولى و بأن توالىها لم يهمل بدليل غلبت و برثن وجندل
ولو كان مقصود الإهال وضعا لم يتعرضوا له دون ضرورة ولستبب التأنيث بالتاء نحو شجرة قال وإنما
تمييز الفاعل من المفعول نحو أكرمناوأكرمنا ثم حملت التاء والنون على نالساواة فى الرفع والاتصال
وقد يقال إعرافوا الأقل لأنه لو حمل الأقل على الأكثر لزم التوالى المذكور ولو فى بعض الصور
بخلاف العكس فإنه لا توالى فيه أصلا فمرآته أولى والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فكأنه

مبنى على الفتح لفظا
نحو ضرب أو تقديرا
للتعذر نحو رمى ويقدر
فيه الفتح أيضا إذا
اتصل به ضمير رفع
متحرك نحو ضربت
وضربنا ويكون ظهور
الفتح متعذرا كراهة
توالى أربع متحركات

لم يتوال في نحو شجرة أربع حركات حقيقة . فان قلت معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وقحذوة فلولم يعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها . قلت الأصل في قلنسوة وقحذوة وهو المفرد موضوع على التاء والحذف طاركا في الجمع نحو فلانس وقماخذ بخلاف نحو شجرة فان الأصل بدون التاء وأما نحو علبط وبرثن وجندل فزال عن الأصل والأصل علابط وبرثن مثل قرنفل وجنادل اه يس (قوله فيما هو كالكلمة الواحدة) الجار والمجرور متعلق بتوالي وما اسم موصول وهو مبتدأ والكاف خبره وهو اسم بمعنى مثل مضاف والكلمة مضاف إليه والجملة من المبتدأ والخبر صلة ما (قوله ويقدر الفتح فيه) أي في الماضي (قوله أيضا) أي كما يقدر إذا اتصل به ضمير رفع متحرك وأشار به إلى أن الماضي مبني على فتح مقدر على آخره إذا اتصل به واو الضمير وقد مر أن بعضهم قال إذا اتصل به واو الضمير مبني على الضم فلا تغفل (قوله لأن الواو يناسبها ضم ما قبلها) أي والمناسبة لا تمنع بقاء البناء على الفتح وهو مذكور في الشرح .

تنبية : قال يس قال الراعي في شرح الألفية عند الكلام على موجبات البناء على الضم وعدت منها مجاورة الواو الضمير في الفعل الماضي نحو ضربوا مانسه هكذا قالوا والظاهر في الماضي والأمر المسندين إلى الألف والواو أنهما مبنيان على حذف النون فانهما أخوان والأمر مبني على ما يجزم به مضارعه من حذف أو سكون فكذلك الماضي عند اتصالهما به يبني على حرف النون لأن سيبويه رحمه الله قال في باب التسمية بالحروف إنك تعيد إليه النون إذا سميت به فتقول يا ضربان ويضربون وهذا دليل على أنه مبني على حذفها اه وهو عجيب فليتأمل (قوله فضمة المناسبة تمنع من ظهور الفتح) أي وإن وجد الفتح في نحو غزوا ورموا لأن الفتح فيهما في غير الآخر إذ آخرهما الياء .

قاعدة : إذا اتصل بالفعل المعتل اللام واو ضمير فان انفتح ما قبلها أو ضم أبقى على حاله تقول رموا أصله رميوا بزنة فعلا قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رمواو فالتقى ساكنان الأول الألف المنقلبة عن الياء والثاني واو الفاعل فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار رموا ونحو سروا بضم الراء بمعنى صاروا سادة أصله سرووا سكنت الواو الأولى للتخفيف ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار سروا فان انكسر ما قبلها ضم نحو رضوا أصله رضيووا نقلت حركة الواو إلى الضاد بعد سبب حركاتها لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار رضوا وقد ذكرناها مستوفى في كتابنا الزلال . ونظم العلامة السجاعي تلك القاعدة فقال :

واو الضمير إن بفعل متصل معتل لام فيه تفصيل قبل

فان يكن ما قبلها قد فتحا أو ضم فأبقه كما قد وضحا

واضممه حتما إن يكن ذا كسر كقولنا رضوا بكل يسر

(قوله بحركة المناسبة) أي فان الواو تقتضي ضمة ما قبلها كما أن الألف تقتضي فتحة ما قبلها وكذلك الياء تقتضي كسرة ما قبلها (قوله والأمر مجزوم أبدا) أي مبني على ما يجزم به مضارعه : قال بعضهم .

والأمر مبني على ما يجزم به مضارعه أيامن يفهم

أي مضارعه المعرب لو كان مجزوما من سكون في صحيح الآخر لما قووظ كاضرب أو مقدر كرد واضرب الرجل أو حذف نون في الأفعال الخمسة أو حرف علة في المعتل ومنه هات وتعال إذ لو كان لهما مضارع لجزم بذلك كما سيوضحه الشارح في غير هات وتعال وقولنا المعرب لاخراج نحو اضربن واضربن واضربن من أمر الواحد إذا اتصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة أو نون النسوة فانها مبنية على الفتح تبعاً لمضارعها إذ مضارعها مبني كما سيوضح الشارح أبقاه الله بالسلامة .

فما هو كالكلمة
الواحدة ويقدر فيه
الفتح أيضا إذا اتصل
به واو الضمير نحو
ضربوا لأن الواو
يناسبها ضم ما قبلها
فضمة المناسبة تمنع من
ظهور الفتح فيقال مبني
على فتح مقدر تمنع من
ظهوره اشتغال المحل
بحركة المناسبة [والأمر
مجزوم أبدا] يعني

تنبيه : ظاهر كلام المصنف في تقسيم الأفعال حيث قسمها ثلاثة أن قوله ههنا مجزوم أبدا المراد به مبنى على ما يجزم به مضارعه أو يعامل معاملة المضارع المجزوم كما قدمنا وحمل عليه أيضا شارحنا أبقاه الله بالسلامة وهو مذهب البصريين خلافا للشارح الشيخ خالد حيث حمل المتن على مذهب الكسائي من أن الأمر مجزوم بلام الأمر وهو رئيس الكوفيين ولم يناسب ذلك لتقسيم المتن المذكور وأيضا إضمار الجازم كأضمار الجار ضعيف وأيضا أنه كما قيل خلف من القول بناء على رأى الكسائي أن حرف المضارعة هو علة الاعراب وهو منتف فيجب انتفاء الاعراب (قوله مبنى على السكون) أي إذا كان الفعل صحيح الآخر لفظا نحو اضرب أو تقديرا نحو اضرب الرجل ومدّ وفرّ وهلم كما لوحنا أولا وقد اجتمعا في قوله :

من أبا قاسم وأمّ أباه ول زيدا ومن أباه الجهولا

وذلك لأن من في الموضعين أمر من المين وأبا قاسم مفعول به منصوب بالألف أي كذب يا مخاطب أبا قاسم وأم بضم الهمزة وتشديد الميم من أمّ يؤم أي اقصد وأباه مفعول به منصوب بأم ول فعل أمر مبنى على حذف الياء كما سيأتي من ولي يلي وزيدا مفعول به أي قاربه والجهولا نعت لأباه الثاني وألفه للاطلاق (قوله الشبيه بالجزم) فيه تنبيه على البالغة والأصل مثل المجزوم أو يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازا من باب تسمية الشيء باسم ما يشابهه كما يقال للفرس المنقوش على الجدار إنه فرس لشبهه صورة بالحيوان المعروف اه شنواني (قوله فان كان معتلا آخره) إنما قال آخره مع أن المعتل عند النحاة لا يكون إلا آخر اقصد للإيضاح فهو لبيان الواقع لا للاحتراز كما هو ظاهر (قوله بالألف) أي النابتة عن الواو أو الياء إذ لم نجد فعلا مضارعا آخره ألف أصلا أي لا يكون نائبا عن إحداهما وقد نهينا في كون الحذف علامة للجزم في كلام المؤلف هناك (قوله أو الياء) أي سواء كان أصليا كيرمى أو منقلبة عن الواو كيرضى بضم الياء من أرضى فان أصله يرضو بدليل رضوانا بالواو لا بالياء (قوله مبني على حذف حرف العلة) أي بقيد كونه لم يتصل به ألف الاثنين أو الواو الجمع أو ياء المؤنثة المخاطبة أو نون النسوة أو نون التوكيد مباشرة لفظا وتقديرا فان اتصل به ذلك فحكمه مذكور في الشرح بعد .

أنه مبنى على السكون
الشبيه بالجزم فان كان
معتلا آخره بالألف
أو الواو أو الياء يكون
مبني على حذف حرف
العلة وهي الألف

فائدة : قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه إلا حرف واحد نحو إمن الوأى كالوعد لفظا ومعنى وأصله أوئى حذفت واوه تبعا لحذفها في مضارعه في يوئى لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها ثم بنى على حذف آخره كما يجزم مضارعه عليه فبقى حرف واحد وهو عين السكّمة ويلحق به الهاء للوقف فيقال زيدا إه وعليه اللفظ المشهور من بحر الخفيف .

إن همد المليحة الحسناء وأى من أضمرت لخلّ وفاء

فيقال رفع هند بعد إن فليل في إعرابه إن فعل أمر من وأى بمعنى وعد ويلحق به نون التوكيد الثقيلة وأصله أوئين أعل كما مر وهند منادى بحذف حرف النداء والمعنى عدى ياهند والمليحة بالرفع نعت لها بحسب اللفظ والحسناء بالنصب نعت ثان لها بحسب المحل لأن المنادى في محل نصب أو مفعول بفعل محذوف تقديره أمدح الحسناء أو صفة لموصوف محذوف أى عدى ياهند الخلة أو الخالة الحسناء ووأى مفعول مطلق لقوله إن إى عدى وعد ومن اسم موصول مضاف إليه وجملة أضمرت من الفعل وفاعله صلة من و لخل جار ومجرور متعلق بقوله أضمرت ووفاء مفعول به لأضمرت ثم إذا وقع قبل هذا الفعل وهو لفظ إه ساكن من كلمة جاز نقل حركة الهمزة لذلك الساكن على قياس تحقيق الهمزة

فتحذف حيثئذ الهمزة تقول قل بالخير يازيد أي عد بالخير بتحريك لام قل بالكسر فلم يبق من فعل الأمر غير الكسرة المنقولة اللام قل وألغز فيه بعضهم بقوله :
في أي لفظ يأنحاة المسله حركة قامت مقام الجمله
وأجبت عن ذلك بقولي :

إما غموض لغزه فقل أي جوابه النقل لكسر قل أي
وقولي أي في الأول بمعنى نعم وقولي أي في الثاني هو الجواب لكن بإشباع الفعل وذلك لا يضر :
تنبيه : جمع ابن مالك الأفعال المعتلة الفاء واللام مبينا كيفية إسنادها للواحد المذكور ثم المنى
مطلقا ثم الجمع المذكور ثم الواحدة ثم جمعها فقال :

إني أقول لمن ترجى شفاعته ق المستجير قياه قوه ق قين
وإن صرفت لوال شغل آخر قل ل شغل هذا لياه لوه لى لين
وإن وشى ثوب غيرى قلت في ضجر ش الثوب ويك شياء شوه شى شين
وقل لقاتل إنسان على خطأ دمن قتلت دياه دوه دى دين
وإن همولم يروا رأى أقول لهم ر الرأى ويك رياه روه رى رين
وإن همولم يعوا قولى أقول لهم ع القول منى عياه عوه عى عين
وإن أمرت بوأى للحب فقلل أمن تحب إياه اوه إى اين
وإن أردت الوئى وهو الفتور فقل ن ياخيلسى نياه نوه نى نين
وإن أبى أن يبنى بالعهد قلت له ف يافلان فياه فوه فى فسين
وقل لسأكن قلبي إن سواك به ج القلب منى جياه جوه جى جين

أوالواو أوالياء نحو
أخشن وادع وارم وإن
كان مسندا إلى ألف
الاثنتين أوواو الجماعة
أوياء المؤنثة المخاطبة
يبنى على حذف النون
نحو اضربا واضربوا
واضربى والألف فاعل
وكذا الواو والياء
وإن كان مسندا إلى
نون النسوة يبنى على
السكون نحو اضربن
يانسوة وإن اتصلت به
نون التوكيد يبنى
على الفتح

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر إلا ر فيفتح في جميع أمثله لفتح عين مضارعه وكلها متعديه إلا ن
فلازم لأنه بمعنى تأن فالهاء فى نياه هاء المصدر لا المفعول به اه خ ض (قوله نحو اخشن) مثال لما آخره
ألف وقوله وادع مثال لما آخره واو وقوله ارم مثال لما آخره ياء (قوله وإن كان مسندا إلى ألف الاثنتين)
الح) لافرق بين صحيحه ومعتله فتقول فى المعتل اغزوا اغزوا اغزى وارميا ارموا ارمى واخشيا اخشوا
اخشى (قوله يبنى على حذف النون) أى لأن مضارعه المتصل به ما ذكر يحزم بحذف النون قال ابن
هشام فى شرح الشذور ومن غريب ما يحكى أن بعض من يتعاطى إلقاء النحو ببلدنا هذه سمع قول
بعض المعربين فى قوله عز وجل - فقولاه قولنا - إن قولنا مبنى على حذف النون فأنكر ذلك
عليه وهذا أمر مشهور بين الطلبة فخفاؤه على من يتصدى للإلقاء غريب اه جعل ابن هشام رحمه
الله تعالى أن بناء الأمر إذا اتصل به ما ذكر على حذف النون مشهور لاختفاء فيه لكنه خالف ذلك
فى المعنى كما نقلناه منه ثمة (قوله والألف فاعل) أى فى قوله اضربا وفهم منه وفيما مر فى باب
المعرفة المتقدم أن الألف والياء تأنيان للغائب والمخاطب وهو كذلك كما قال ابن مالك :

وألف والواو والنون لما غاب وغيره كقما واعلم

(قوله يبنى على السكون) أى سواء كان الفعل صحيح الآخر أو معتله كما تقول اضربن مبيعا على السكون
تقول أيضا اغزون وارمين واخشين وأما المدغم فينك إدغامه عند اتصاله بتلك النون تقول امددن
واقررن (قوله يانسوة) دفع به ما يتوهم جعل النون للتوكيد إذ هو مذكور فيما سياتى (قوله نون
التوكيد) أى سواء كانت مخففة أو مشددة إلا أن الخففة لا تدخل فيما إذا أسند إلى نون النسوة (قوله
يبنى على الفتح) هذا إذا كان الفعل مفردا فان كان مسندا إلى نون النسوة فالفعل باق على أنه مبنى

على السكون تقول اضربان وسواء في ذلك كون الفعل صحيح الآخر أو معتله تقول اغزون في الثقيلة واغزون في الخفيفة ومثله اخشين واخشين وارمين وارمين فيهما وماذ كره من أن فعل الأمر إذا اتصل به نون التوكيد يبنى على الفتح مقصور فيما إذا لم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة أما إذا اتصل به ذلك فإن الفعل يبنى على حذف النون فإن المضارع المتصل بما ذكر مجزوم بحذف النون مطلقا أى سواء كان اتصل به نون التوكيد أولا تقول اضربان اضربين بضم الباء اضربن بكسرهما إلا أن الخفيفة لا تدخل ما فيه ألف فلا تدخل التثنية (قوله نحو اضربن) بفتح الباء وإسكان النون في الأول وتشديد النون في الثاني كما علمت .

تمة : قد تلحق النون الفعل الماضي واسم الفاعل شذوذا كقوله :

دامن سعدك إن رحمت متيما لولاك لم يك للصباة جانحا

وقوله الصباة معناه رقة الشوق وحرارته وجانحا أى مأثلا وكقوله :

يا ليت شعري منكم حنيفا أشاهرن بعدنا السيوف

(قوله والمضارع) مبتدأ وما اسم موصول خبره (قوله ما كان في أوله) إن قيل دخول كان في التعريف مفسد له لصدقه على الأمر . قلت قال السيد رحمه الله تعالى ليس المراد بالأفعال في التعريف اقترانا بزمان انتهى قال أستاذ شيخنا بل المراد مجرد ثبوت الحدث كما هو مشهور فلا ضرر اه شنوائى . وحاصل الايراد أن الأمر داخل في التعريف لأنه كان في الزمن الماضي في أوله إحدى الزوائد الأربع والمألوف بخلافه . وحاصل الجواب أن لفظة كان لا يراد بها الماضية بل مجرد ثبوت الحدث ولقائل أن يقول هذا الاعتراض إنما يسمع من مدعى أن الأمر نوع من المضارع ومذهب المصنف ليس كذلك فما وجدت ولو في الزمان الماضي فيه تلك الأحرف سمى مضارعا . وأجيب بأن التعريف كما يكون لمن قال إن الأمر نوع برأسه يكون أيضا للقائل بخلاف ذلك ضرورة أن التعريف لا يكون من واحد دون آخر . ولقائل أن يقول إذا كان المراد بالمضوية في هذا التعريف مجرد الحدث لا يدخل قولك نارتأ جج لأن التاء ليس مما ذكر في التعريف بل هو الثابت في الماضي . وأجيب بأن هذا نوع نادر مع الاشتراط في وجوده بكونه مبتدأ بالتاء ويعلم بالقارئ وهو أنه لو كان ماضيا لقليل تأججت بالتأنيث وفي التنزيل - إني آنست نارا على آتيكم منها بقبس - (قوله إحدى الزوائد الأربع) الزوائد جمع زائدة لاجمع زائد بدليل إحدى وأربع بالتأنيث في الأول والتجريد في الثاني ولا يكتفى الاستدلال بالثاني فقط قال العلامة الشنوائى قد صرح المرادى بأن الحروف تذكر وتؤنث هذا . واعلم أن زيادة التاء للذكر وتركها للمؤنث إنما يجب إذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد وأما إذا حذف أو قدم أو جعل اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد إجراء هذه القاعدة ويجوز تركها كافي غيرها تقول مسائل تسعة ورجال تسع وبالعكس كذا نقله الامام النووى رحمه الله تعالى عن النحاة فأحفظها فانها عزيزة اه فعلم أن تجريد الأربع من التاء غير لازم (قوله يجمعها قولك أنيت) إن قلت كما يجمعها قولك أنيت يجمعها أيضا قولك نأيت بمعنى بعدت ونأتى وأتيت فباله يختار أنيت . قلت أجاب الشنوائى بقوله لعل وجهه أن أنيت بمعنى أدركت ففيه تفاوت بادرار المطاوب ولاختياره على نأتى وجه آخر وهو أن الماضي قبل المضارع اه وتسمى تلك الحروف أحرف المضارعة بفتح الراء مصدر ضارع قال العلامة الحريرى :

والأحرف الأربعة المتابعة مسميات أحرف المضارعه

وسميت زوائد لأنها من أحرف الزيادة المجموعة في قول بعضهم :

هويت السماء فشيئنى وقد كنت قدما هويت السماء

نحو اضربن بالنون الخفيفة واضربن بالنون الثقيلة [والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع يجمعها قولك أنيت]

تنبيه : إما زادوا أحرف أنيت للفرق بين المضارع والماضى وخصت بالمضارع لأنه مؤخر في الزمان عن الماضى فالماضى أصل والمضارع فرع وعدم الزيادة أصل ووجود الزيادة فرع فأعطى الأصل الأصل والفرع الفرع وإما خصواتك الأحرف بالزيادة دون غيرها لأن الزيادة فيها ثقل وهم محتاجون إلى حروف تزداد فوجدوا أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم إما بنفسها أو بأبعاضها أعنى الحركات الثلاث فزادوها وقلبوا الألف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ومخرجها قريب من مخرج الألف ثم قلبوا الواو تاء لأنه يؤدي زيادتها إلى الثقل لاصبا في مثل ووجل بالعطف وقلبها تاء كثير في الكلام نحو تراث وتجاه والأصل وراث ووجه فقلبوا تاء و لما كان في الماضى فرق بين المتكلم وحده أو معه غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما في المضارع فزادوا النون لأنها تشبه حروف المد واللين في الحفاء والغنة اه عبادة (قوله بشرط أن تكون الهمزة للتكلم) هذا جواب عما قيل إنه لا يصح تعريف المضارع لها لأنها وجدت داخلة في أول الماضى نحو أكرمت وتداويت وترجست الدواء إذا جعلت فيه نرجسا ويرث الشيب إذا خضبته باليرثا. وحاصل الجواب أن هذه الأحرف بهذه المعاني محتصة بالمضارع ولا تدخل على الماضى . فان قلت لعل القائل أراد أنها إذا ذكرت غير مقيدة كما وقع في المتن تبعا للكثير لم يميز المضارع عن الماضى لدخولها عليهما والأحرف الداخلة على المضارع هي ذات المعاني المخصوصة لا مطلقا فلم يتعرض لذلك في العبارة . قلت لاحتاجة التعرض لها في العبارة لأنها صارت في الاصطلاح عاملا على الحروف ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم في الاصطلاح من أحرف أنيت إلا ذات المعاني المخصوصة . فان قلت لو سلمنا ذلك فقد يجهل الغالب ذلك وقد يغفل . قلت يمكن الجواب بأن المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدى والمتصود بوضع الكتب بالنسبة إليه إنما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة منها على الوجه الكامل ٧ وغالب الألفاظ التي في أولها الأحرف المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة إليه ولا يضر أنه قد يخطئ باعتقاد بعض الألفاظ المذكورة لوجود تلك الأحرف في أولها ظاهر أو كالأخطأ في غير ذلك فان المبتدى مظنة الخطأ إذا استقل بالأخذ لأن المبتدى قطعاً لا يستغنى عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة والتوقيف يعين له ما يستفيد به عدم مضارعة تلك الكلمات التي وجد في أولها تلك الأحرف مع عدم مضارعتها . فان قلت هلا ذكرها المصنف مقيدة بهذه المعاني . قلت لأنه يؤدي إلى الطول مع توقع الاشتباه على المبتدى المقصود بالذات بوضع هذه المقدمة للاحتياج إلى ملاحظة المعنى الذي قد يخفى عليه اه شنوانى بطوله (قوله للتكلم) أى وحده والمراد بالتكلم المتكلم مذكرا كان أو مؤنثا. فان قيل لم يفرقوا بين كون المتكلم مذكرا أو مؤنثا كما فرقوا في يقوم وتقوم بينهما . أجب بأن المتكلم يرى في أكثر الحالات أنه مذكرا أو مؤنث وما جاء الشبه فيه بكون صوت الرجل كصوت المرأة أو العكس فنادر وأعطوا الهمزة للتكلم لأنه مقدم والهمزة مخرجهام تقدم على مخرج أخويه الواو والياء لكونهما من أقصى الحلق (قوله نحو أقوم) يقال إذا كان القائل مذكرا أنا أقوم مريدا الصلاة وإذا كان مؤنثا أنا أقوم مريدة الصلاة (قوله والنون للتكلم ومعه غيره) هل المراد أن يكون النون للتكلم حال كونه مشاركا فالمشاركة قيد في ثبوتها للتكلم ولا يلزم من ذلك أن تكون للتكلم ومن يشاركه معا على السواء في القصد أو المراد للتكلم ومن يشاركه في ذلك الفعل منظورا فيه للجمع بالأصالة مفردا كان المشارك أو غيره من المذكور أو الاناث أو منهما ظاهر كلام الشارح الأول فالمعنى على الأول أن المتكلم ومعه غيره إذا قال يقوم فقد يكون مخبرا عن قيامه وعن قيامهم وعلى الثاني لا يكون ذلك بل هم يخبرون عن قيام أنفسهم بشهادة ذلك القائل فيبينهما فرق دقيق فليتقطن (قوله أو المعظم نفسه) بكسر الظاء المشالة

بشرط أن تكون
الهمزة للتكلم نحو
أقوم والنون للتكلم
ومعه غيره أو المعظم
نفسه

اسم فاعل ونفسه مفعول به أى للشخص المعظم نفسه أى لكونه عظيماً إما بحسب الواقع أو بحسب الادعاء فالأول نحو قوله تعالى - وزيد أن نمن - والثانى نحو تقوم قيل واستعمالها فى هذه الحالة مجاز حيث أطاق ما للجمع على الواحد ويوجه بأن العظيم يتكلم عن نفسه وغيره غالباً لأن أتباعه يشاركونه فى غالب أموره وقد يستعمل النون للدلالة على أن الفعل له صامتة مما يقصر الواحد عن القيام به كقولى إياك نعبد ونحمدك اللهم وما أشبه ذلك لأن المقام مقام التذلل والخضوع .

تنبيه : الواو فى قوله تعالى - وإنا على ذهاب به لقادرون - والياء فى قوله - وما كنا عن الخلق غافلين - يقال فىهما للتعظيم لاواو الجمع وبأوه وعلله هو الصواب (قوله نحو تقوم) يقال نحن نقوم صريدين للصلاة بفتح الدال على أنه للثنتين ونقوم صريدين للصلاة ومريدين للصلاة بكسر الدال للجماعة ومريدين للصلاة بحسب التذكير والتأنيث (قوله والياء للغائب) أى على الإطلاق أى مفرداً كيقوم أو غيره كيقومان ويقومون والمراد اللفظ الغائب فلا يرد أن الياء تستعمل فى الله تعالى كقوله - الله يحكم - وهو منزه عن التذكير والتأنيث إذ هما من صفات الأجسام ومنزه عن الغيبة لاستزامها الاختصاص بجزء دون آخر فيستحيل على من هو فى كل مكان جلّ وعلا (قوله والتاء للخطاب) أى مفرداً كان أو غيره مذكراً أو غيره كما قال أولئك الغائبه وإذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب الخطاب لتقدمه لكون الخطاب معه كقوله تعالى - فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفوراً - وإذا اجتمع مذكر ومؤنث فالقياس تغليب المذكر لشرفه تقول أنت وزيد تقومان . وحاصل ما ذكرناه أن الياء فى أربعة وهو يقوم يقومان يقومون يقمن والتاء فى ثمانية وهى تقوم تقومان فى الغيبة تقوم تقومان تقومون تقومن فى الخطاب والهمزة فى واحدة وهى أقوم والنون كذلك تقول تقوم (قوله فخرجت الهمزة) شروع منه فى المحترزات من الشروط للتقدمة (قوله التى ليست للتكلم) إن قيل لك ما تقول فى أخفى من قوله تعالى - فلا تعلم نفس ما أخفى لهم - فقل من سكن الياء فهو عنده مضارع ومن فتحها فماض أه يس (قوله نحو أكرم) بالبناء للفاعل أو للمفعول (قوله والنون) معطوف على قوله الهمزة أى وخرجت النون التى ليست للتكلم ومعه غيره بأن كانت تستعمل فى الغائب نحو نرجس زيد الدواء أو فى الغائبة نحو نرجست هند الدواء أو غيرها (قوله إذا جعل فيه النرجس) بكسر النون على الأشهر المختار ويجوز فتحها مع كسر الجيم وهو زهر البصل خلافاً لما صنعه عبدالمعطى حيث قال والنرجس نبت له نور ورائحته زكية فأوهم أن النرجس نبت برأسه والمعروف ما قدمناه قال ابن الوردى :

إما الورد من الشوك وما يطلع النرجس إلا من بصل

(قوله والياء) معطوف على قوله الهمزة أى وخرجت الياء التى ليست للغائب (قوله باليرنأ) قال الغزوى فى حواشى الجار بردى بضم الياء وفتحها مقصوداً مشدد النون وبالضم والمد اه سجاعى على القطر (قوله الحناء) بكسر الحاء المهملة وتشديد النون وبالمد اه ش وينون إذا خلا من الإضافة ومن آل لأنه مصروف اه سجاعى على القطر (قوله تعلم زيد المسئلة) قال فى المفصل يجىء تفعل بمعنى التكلف نحو تشجع وتصبر وتحلم وتمراً قال حاتم :

تحلم عن الأدينين واستبق ودم ولن تستطيع الحلم حتى تحلما

قال سيبويه وليس هذا مثل تجاهل لأن هذا يطلب أن يصير حلماً اه والأدين جمع مذكر سالم ومفرد ه دنى خلاف أعلى وفى الرفع أدنون وقال فى البناء ومعنى التكلف تحصيل المطلوب شيئاً به دنى وهو أوضح (قوله لوجود حرف الزيادة فى أولها) قد تقدم أن المراد بكونها زيادة بأن كانت زائدة عن الماضى .

نحو تقوم والياء للغائب نحو يقوم والتاء للخطاب نحو تقوم أولئك الغائبة نحو هند تقوم فخرجت الهمزة التى ليست للتكلم نحو أكرم فإنه ماض والنون التى ليست للتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو نرجس زيد الدواء إذا جعل فيه النرجس فإنه ماض والياء التى ليست للغائب نحو يرنا زيد الشيب إذا خضبه باليرنأ فإنه ماض واليرنأ هى الحناء وخرج بالتاء التى للمخاطبة أو الغائبة تاء تعلم زيد المسئلة فهو فعل ماض فأقوم وتقوم وفعال مضارعية لوجود حرف الزيادة فى أولها

تمة : أحرف الزيادة مضمومة مع الرباعي نحو يدحرج ويكرم ويقانل ويفرح ويحوقل ويبيطر ويجهور ويعنبر ويحلب ويسلق وتفتح في غيره كيضرب وينطلق ويستخرج وأما يهريق فأصله يريق زيدت الهاء في أوله ولم توجد مكسورة إلا في إخال قال الشاعر :

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم أنساء

بكسر الهمزة قال الجوهري الكسر أفصح من الفتح والفتح لغة بني أسد وهو القياس وقلت في كتابي نظم متممة الأجرومية :

وزد على ماضيه حرف نأتي وضم ذوالأربع مثل يؤتي

واقترح سواء نحو لن تناولوا وقل كسر الهمزة في إخال

(قوله وهو مرفوع أبدا) لما شبه المضارع الاسم في أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة أعرب مثال ذلك في الاسم نحو ما أحسن زيد فإن معنى الفاعلية إذا رفع ومعنى المفعولية إذا نصب ومعنى الإضافة إذا جر لا يتعدى إلى غير ماهوله: أي أنه إذا رفع لا يتعدى إلى معنى المفعولية ولا إلى معنى الإضافة وكذا القياس في النصب والجر ومثال ذلك في الفعل نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن فإن معنى النهي عن الكل إذا جزم وعن المصاحبة إذا نصب وعن الأول وإباحة الثاني إذا رفع لا يتعدى إلى غيره كما سيأتي ذلك في الجواب بالاول لكن لمالم يكن للاسم ما يغنيه عن الاعراب لسكون معانيه متصورة عليه وجب الاعراب له فيكون أصلا بخلاف المضارع فإنه يغنيه عن الاعراب وضع اسم مكانه كفي المثال المتقدم بأن قيل في الرفع والنصب ووضع حرف مكانه في الجزم فتقول لانا كل السمك ولا تشرب اللبن ولا تأكل السمك شاربيا اللبن ولا تأكل السمك ولك شرب اللبن فالاعراب فرع في المضارع بطريق الحمل على الاسم . فإن قيل إذا كان توارد المعاني سببا لاعراب المضارع فلم لم يعرب قولك ما صام زيد واعتكف فإنه يحتمل أن المعنى ما صام وما اعتكف وما صام وقد اعتكف أي معتكفا وما صام ولكن اعتكف . أوجب بأن ذلك نادر على أن العمدة في هذه الأحكام السماع وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لا تحتمل هذا البحث والتدقيق كذا قيل . وقال بعض أهل الصرف إن سبب إعراب المضارع مشابهته للاسم في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجران على حركات الاسم وسكنته: أي فكما أن النكرة من الأسماء تخصص بالتعريف كذلك الفعل المضارع يحتمل الحال والاستقبال ويتخصص بدخول قد والسين ويقال إن زيدا لقائم وإنه ليقوم ويضرب على وزن ضارب ورده ابن مالك بأن الأول والثاني يأتيان في الماضي فإن زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب والثالث يأتي أيضا في الماضي فإنه يقبل اللام إذا كان جوابا للونحو: ولوردوا العادوا والرابع ليس بمطرود فقد لا يجرى المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضي قد يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشرف فهو أشرف وغلب غلبا ووجب جلبا فالأوجه الأربعة ليست تامة وبتقدير تمامها لا تفيد لأنها ليست جملة حكم الأصل وهو اسم الفاعل حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك. وأجاب عن ذلك العلامة الصبان فانظره (قوله حتى يدخل عليه ناصب أو جازم) أي وينصبه أو يجزمه وإنما قترنا ذلك للإحتراز عما إذا أهمل الناصب أو الجازم فالفعل باق على كونه مرفوعا. فمن ذلك قوله :

أن تقرأن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا :

وقوله : لولافوارس مع نعم وأسرتهن يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

ومنه قراءة ابن محيصن أن يتم الرضاة برفع يتم والمصنف كالشارح استغنى عن ذلك لأن الوصف

أعنى الهمزة والنون
والثناء والياء [وهو
مرفوع أبدا حتى
يدخل عليه ناصب أو
جازم]

